جامعة 08 ماي 1945- قالمة-

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

إدارة التنمية المحلية في الجزائر

- دراسة حالة بلدية تيكستار ولاية برج بوعريريج-

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: الحوكمة المحلية والتنمية السياسية والاقتصادية

*** إعداد الطالبين:**

-عبد الناصر بوعروري

- حسام الدين شويتح

***إشراف الأستاذ:**

- أ.د. عبد النور ناجي

لجنة المناقشة

الأعضاء	الرتبة	الجامعة	الصفة
إسماعيل بوقنور	أستاذ مساعد	قالمة	رئيسا
عبد النور ناجي	أستاذ التعليم العالي	عنابة	مشرفا ومقررا
نصر الدين لبّال	أستاذ مساعد	قالمة	مناقشا

الموسم الجامعي: 2014/ 2015

شكر وعرفان

نحمد الله عز وجل على أن وفقنا لإنجاز هذا العمل،

الذي أخذ منا جهدا كبيرا ووقتا معتبرا، ونشكر جزيل الشكر الأستاذ ناجي عبد النور على توجيهاته القيمة.

وكل من ساعدنا من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل.

الإهداء

بعد سنوات طويلة من الحياة الدراسية في الجامعة، وبعون الله وفقنا في إنجاز هذه الدراسة التي أخذت منا الكثير من الجهد و الاجتهاد،وأتمنى أن يكون هذا العمل سندا وعونا لكل طلبة العلم ولكل باحث
ومن هنا يشرفني أن أهدي هذا العمل إلى الوالدين الغاليين حفظهما الله برعايته و أطال الله في عمرهما،و كذلك إلى إخوتي الأعزاء و إلى كل العائلة و إلى كل الأصدقاء ،كما لا ننسى الأساتذة الكرام الذين وقفوا إلى جانبنا في مسار الدراسة

عبد الناصر بوعروري

الإهداء

إلى الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما،
سائلا المولى عز وجل لهما المزيد من كل خير
وفضل "رب ارحمهما كما ربياني صغيرا"

إلى أخي أشرف.

إلى كل الأحبة والأصدقاء.

إلى جميع الزملاء في الدفعة.

حسام الدين
شويتح

خطة البحث :

- **مقدمـــــــــة.**

❖ **الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للإدارة المحلية والتنمية المحلية**

❖ **المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للإدارة المحلية**

المطلب الأول: تعريف الإدارة المحلية

المطلب الثاني: أسباب ظهور الإدارة المحلية

المطلب الثالث: وظائف وخصائص الإدارة المحلية

❖ **المبحث الثاني: ماهية التنمية المحلية**

المطلب الأول: مفهوم التنمية المحلية وأبعادها

المطلب الثاني: تعريف التنمية المحلية

المطلب الثالث: أهداف وركائز التنمية المحلية

المطلب الرابع: مجالات التنمية المحلية

❖ **الفصل الثاني: إدارة التنمية المحلية (الهياكل، المخططات، العراقيل)**

❖ **المبحث الأول: الهياكل والأجهزة المكلفة بالتنمية المحلية**

المطلب الأول: مراحل تطور الإدارة المحلية في الجزائر

المطلب الثاني: المجلس البلدي

المطلب الثالث: الهيئة الإدارية والمصالح العمومية

المطلب الرابع: اللجان البلدية

❖ **المبحث الثاني: إدارة مخططات البلدية التنموية في ظل برامج الإنعاش الإقتصادي**

المطلب الأول: مخططات التنمية للبلدية

المطلب الثاني: دور برامج الإنعاش الاقتصادي في التنمية المحلية للبلدية

❖ **المبحث الثالث: مشاكل ومعوقات البلدية في الجزائر**

المطلب الأول: المعوقات المالية

المطلب الثاني: المعوقات البشرية

المطلب الثالث: المعوقات القانونية

❖ **الفصل الثالث: وضعية وواقع التنمية المحلية ببلدية تيكستار – ولاية برج بوعريريج–**

❖ **المبحث الأول: لمحة عن بلدية تيكستار**

المطلب الأول: تعريف بلدية تيكستار ونشأتها

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبلدية تيكستار

المطلب الثالث: الوضعية المالية لبلدية تيكستار

❖ **المبحث الثاني: واقع القطاعات التنموية على مستوى بلدية تيكستار**

المطلب الأول: القطاعات الإقتصادية والإنتاجية

المطلب الثاني: القطاعات الخدماتية (الإجتماعية، الثقافية، الإدارية)

المطلب الثالث: إستبيان حول دور بلدية تيكستار في تحقيق التنمية المحلية

- **الخاتمـــــة**

مقدمة

- **طرح الموضوع:**

يتوجه العالم نحو اللامركزية الإدارية وتوزيع سلطة صناعة وتنفيذ القرار الإنمائي بين الحكومة المركزية والسلطة المحلية، وتوسيع نطاق المشاركة الشعبية على مستوى المحليات في قيادة وإدارة عملية التنمية الشاملة، حيث أصبح يمنح للسلطات المحلية دوراً اكبر في عملية إدارة التنمية المحلية التي تعّد مقدمة لتحقيق التنمية الشاملة.

وتعّد الموارد البشرية المؤهلة والمدربة والنخبة المنتخبة بطريقة ديمقراطية والتخطيط المحلي من أهم عوامل نجاح الإدارة في التنمية، بأساليب علمية ورؤى إستراتيجية لتحقق الكفاءة في استخدام الموارد المحلية المتاحة، والجودة في تقديم الخدمات العمومية.

فالإدارة المحلية هي الوسيلة الأنجع لتحقيق التنمية المحلية لأنها تسعى للوصول لكل الأفراد في مختلف الأزمنة والأمكنة داخل إقليم الدولة، وبالتالي إشراكهم في إدارة شؤونهم المحلية وتحقيق التنمية المحلية.

تعّد الجزائر إحدى الدول التي راهنت منذ السنوات الأولى من الاستقلال على الخيار اللامركزي كأسلوب من أساليب التنظيم الإداري، وذلك من خلال تبني أسلوب الإدارة المحلية والمتمثلة في البلدية كأصغر وحدة محلية، وهذا منذ استقلال البلاد 1962، حيث كرّست جميع الدساتير الوطنية والتشريعات المحلية مبدأ اللامركزية الإدارية والتأكيد على أن البلدية هي الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة، وهي الآلية أو الأداة المثلى لتحقيق التنمية المحلية وإدارتها وإنجاحها بما يعود بالفائدة على المواطن المحلي بصفة خاصة والدولة بصفة عامة.

ومن أجل توسيع نطاق المشاركة في التسيير وإدارة المخططات والمشاريع على المستوى المحلي، وتحسين مستوى الأداء لتحقيق أهداف التنمية المحلية، بادرت الجزائر بإصلاحات إدارية محلية كزيادة عدد المناطق الإدارية(التقسيم الإداري)، وإعادة هيكلة البناء التنظيمي والإشرافي على الإدارة المحلية ومنح البلدية المساعدات والإعانات المالية لها أو القانونية، من خلال منح الشخصية المعنوية ووضع الإطار القانوني لها، إضافة إلى ذلك الوسائل التقنية والفنية من خلال تقديم المساعدات للبلدية في مجال التخطيط والبرامج التنموية، وعليه أضحى التنظيم اللامركزي جزءا من الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي للجزائر بشكل يجعل من الجماعات المحلية رهانا أساسيا لتفعيل مقومات التنمية، سواء في أبعادها الاقتصادية (المساهمة في خلق الثروة الوطنية) أو السياسية (تحقيق مطلب الديمقراطية المحلية).

فهل تمكنت هذه الجماعات المحلية – بعد مرور أزيد من(50) سنة من تدبير وتسيير رشيد للتنمية المحلية في ظل الإصلاحات الإدارية والسياسية.

✓ **إشكالية الدراسة:**

تتمحور الإشكالية المركزية لهذا الموضوع كالتالي :

– ما هي الوسائل القانونية والمالية والبشرية المتوفرة للإدارة المحلية والتي تمكنها من الرشادة في إدارة عملية التنمية المحلية في الجزائر؟

حتى نتمكن من الإجابة على السؤال المركزي سنفككه إلى تساؤلات فرعية كالتالي:

– ما هي الإمكانات المتوفرة للبلديات في الجزائر لإدارة الشأن المحلي ؟

– كيف تساهم البلدية في تخطيط التنمية المحلية؟

– فيما تتمثل معيقات التنمية بالإدارة المحلية؟

– ما واقع التنمية المحلية ببلدية تيكستار كنموذج من بلديات الجزائر؟

✓ **فرضيات الدراسة:**

1. هناك علاقة ايجابية بين اللامركزية الإدارية ونجاح التنمية المحلية في الدولة

2. كلما توفرت الإمكانات المالية و البشرية والصلاحيات المحلية ، كلما كان تسير وإدارة التنمية المحلية أكثر رشادة.

3. هناك علاقة بين غياب التنمية المحلية في بلدية تيكستار(ولاية برج بوعريريج)، وبين قلة وعدم قدرة المنتخبين على ممارسة صلاحياتهم الإدارية .

✓ **منهجية الدراسة:**

اعتمدت الدراسة على مناهج ومقاربات وأدوات تتماشى وطبيعة الموضوع نذكرها:

أ. المناهج :

– **المنهج التاريخي** لتتبع الجذور التاريخية ومراحل تطور البلدية في الجزائر.

– **المنهج الوصفي التحليلي** لوصف أهم مميزات ووظائف التنمية المحلية والإدارة المحلية، وكشف وتحليل المعوقات التي تقف في طريق نمو البلدية.

– **المنهج الإحصائي** عند دراستنا للبرامج التنموية والإنعاش الاقتصادي.

– **منهج دراسة حالة** وذلك في دراسة حالة عن إدارة التنمية المحلية والتي درسنا فيها بلدية تيكستار كنموذج.

ب. المقاربات:

– **المقترب القانوني:** لتقديم قراءة قانونية لدور البلدية التنموي وتحليل الصعوبات الإدارية في التسيير، كالوصاية الإدارية وعدم القدرة على ممارسة الصلاحيات الممنوحة.

ج. الأدوات البحثية:

– **المقابلة:** تم إجراء العديد من المقابلات مع المنتخبين في المجلس البلدي محل الدراسة، بالإضافة إلى المسيرين في البلدية الأمين العام للبلدية وكذلك المتصرفين الإداريين.

– **الملاحظة:** تم توظيف الملاحظة للتعرف على واقع التنمية في البلدية سواء من حيث التهيئة العمرانية أو تقديم الخدمات العامة أو توظيف الشباب أو استغلال الإمكانيات المتاحة، أو استقبال المواطنين والسماح لهم بحضور اجتماعات المجلس البلدي حيث يتم وضع المخططات التنموية.

– **الإستبيان:** من خلال دراسة عينة من أفراد بلدية تيكستار وأخذ أرائهم عن التنمية المحلية ببلديتهم.

✓ **أدبيات الدراسة:**

إن موضوع التنمية المحلية تم معالجته من طرف العديد من المؤلفين سواء الإداريين أو القانونيين أو الإقتصاديين وكل منهم أدلى بدلوه.

. حيث نجد مسعود شيهوب درس التنمية المحلية في مؤلفه " **أسس الإدارة المحلية وتطبيقها على نظام البلدية والولاية في الجزائر**" درس فيه أسس الإدارة المحلية وأبرز خصائصها كما قام بشرح النظام القانوني للجماعات المحلية (البلدية والولاية) ذلك خلال الثمانينات، إلاّ أن دراسته كان يطغى عليها الطابع القانوني على حساب البعد الاجتماعي والسياسي للتنمية المحلية.[1]

. كما نجد الدكتور جمال زيدان درس هو الأخر موضوع إدارة التنمية المحلية في الجزائر وذلك من خلال كتابه الذي أصدر سنة 2014 تحت عنوان " **إدارة التنمية المحلية في الجزائر: بين النصوص القانونية ومتطلبات الواقع**، درس في مؤلفه هذا إبستيمولوجية التنمية المحلية وأهم وسائلها بالإضافة إلى دور البلدية في التنمية المحلية بالجزائر، وبين فيه أبعاد التنمية المحلية المتوازنة والمستديمة إلاّ أنّ عمله هذا لم يتعدى الجانب النظري.[2]

[1]– مسعود شيهوب، **أسس الإدارة المحلية وتطبيقها على نظام البلدية والولاية في الجزائر**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1986).

[2]– جمال زيدان، **إدارة التنمية المحلية في الجزائر: بين النصوص القانونية ومتطلبات الواقع**، (الجزائر، سعيدة: دار الأمة للنشر والتوزيع، 2014).

. قام الباحث محند و أعمر علي زيان بجامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية والتسيير سنة 2001 في أطروحة دكتوراه بعنوان:

¨ Les finances publiques locales, analyse et perspectives dans une économie en transition. Cas de l Algérie. ¨

حيث عالج فيها إشكالية تمويل الإدارة المحلية في الفترة الإنتقالية من الإقتصاد الإشتراكي الموجه إلى إقتصاد السوق الحر، كما تناول الإصلاحات التي قامت بها الجزائر إلى غاية سنة 1990 من خلال التحولات التي مست دور الدولة والصلاحيات التي يمكن أن تتنازل عنها لفائدة الجماعات المحلية في ظل الإتفاقيات التي أبرمتها الدولة مع الهيئات المالية العالمية، لكن في المقابل كانت هذه الدراسة كلية ولم تقدم معطيات ميدانية على المستوى المحلي لواقع تمويل التنمية المحلية والعوائق التي تقف أمام قيام الجماعات المحلية بدورها التنموي.[1]

. عبد الصديق الشيخ، **الإستقلال المالي للجماعات المحلية**، مذكرة ماجستير في القانون، فرع الإدارة والمالية، جامعة الجزائر 2003/2002، والتي أبرز فيها الإستقلال المالي للجماعات المحلية ودور التمويل المحلي في إدارة التنمية المحلية، إلاّ أنه جعل من دراسته قانونية حيث ركز فيها على الجانب القانوني متناسيا الجوانب الأخرى الإقتصادية، الإجتماعية، السياسية...الخ.[2]

وسنقوم في دراستنا من خلال البحث المعنون بعنوان إدارة التنمية المحلية سنحاول دراسته من مختلف الزوايا وفي مختلف الفترات الزمنية التي مرت بها الإدارة المحلية الجزائرية بدءا من عهد العثماني إلى غاية وقتنا هذا وأكثر من ذلك سنقوم بتدعيم دراستنا بنموذج تطبيقي وواقعي بدراسة حالة عن إحدى البلديات وهي بلدية تيكستار، وسنقوم بمعرفة المشاكل المستجدة التي تواجهها في الوقت الراهن.

- ✓ **أهمية الدراسة:**

الأهمية العلمية: وذلك أن الموضوع الإدارة المحلية ودورها في إدارة لتحقيق التنمية المحلية يكتسي أهمية كبيرة في الأوساط العلمية والسياسية والإعلامية، حيث لا يزال مادة أساسية للنقاش والجدل والتنظير بين

[1]– محند وأعمر علي زيان، **Les finances publiques locales , analyse et perspectives dans une économie en transition. Cas de l Algérie.**، أطروحة الدكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 2001.

[2]– عبد الصديق الشيخ، **الإستقلال المالي للجماعات المحلية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، فرع الإدارة والمالية، جامعة الجزائر، 2002-2003.

الباحثين، وإنطلاقا من مكتسباتنا وخبراتنا سنقوم بالشرح والتفصيل في هذا الموضوع وإفادة الطلبة والباحثين بالمعلومات القيمة.

أمّا الأهمية العملية: تتمثل في الإنتقال من الجانب النظري إلى الجانب التطبيقي ما يسمح بالتقرب أكثر من الإدارة المحلية وتشريحها، والقيام بدراسة المخططات والمشاريع التنموية بها، بالإضافة إلى كون إدارة التنمية المحلية ظاهرة يعايشها الأفراد والمواطنين، ونظرا لأهميتها الحساسة والدور الذي تلعبه إرتيئنا لدراستها.

✓ **أسباب إختيار الموضوع:**

تتجلى في الأسباب الشخصية والأسباب الموضوعية:

- **الأسباب الشخصية:** إنّ إختيارنا لهذا الموضوع لم يكن صدفة وإنمّا كان إختيار مدروس، وذلك لقناعتنا بقدراتنا على الإبداع في هذا الموضوع بناءا على مكتسباتنا وخبراتنا التي إكتسبناها طيلة المواسيم الدراسية بالجامعة، ونظرا لإطلاعنا المسبق لهذا الموضوع.
- **الأسباب الموضوعية:** يعود إختيارنا للبحث في الموضوع إدارة التنمية المحلية في الجزائر لعدة أسباب موضوعية، وذلك بإعتبار موضوع محل النقاش معاش وأكثر واقعية كما أن غياب الدراسات عن هذا الموضوع دفعنا هو الآخر للخوض في البحث عن هذا الموضوع، كم انه هناك سبب آخر وهو أن موضوع إدارة التنمية المحلية هو الأكثر تناسبا وتلاؤما وتوافقا مع تخصصنا الدراسي.

✓ **مبررات خطة البحث**

تحتوي خطة بحثنا على ثلاث فصول، يتضمن كل فصل مابين مبحثين إلى ثلاث مباحث.

فالفصل الأول خصصناه **للإطار المفاهيمي للتنمية المحلية والإدارة المحلية**،وهو يتكون من مبحثين فالأول يتحدث عن ماهية التنمية المحلية أما الثاني فهو خاص بماهية الإدارة المحلية.

أمّا الفصل الثاني: بعنوان **إدارة التنمية المحلية(الهياكل،المخططات ،المعوقات)** فهو يتكون من ثلاث مباحث ،فالمبحث الأول عالجنا فيه الهياكل والأجهزة المكلفة بالتنمية المحلية ،أما المبحث الثاني فقد تطرقنا من خلاله إلى إدارة المخططات البلدية في ظل برامج الإنعاش الإقتصادي،أما المبحث الثالث فقد قمنا فيه بعرض ابرز المعوقات التي تواجه البلدية بالجزائر.

أمّا الفصل الثالث بعنوان **واقع التنمية المحلية ببلدية تيكستار** فقد تناولنا فيه مبحثين، المبحث الأول قمنا فيه بعرض لمحة عن بلدية تيكستار (تقديم عام حول بلدية تيكستار)، والمبحث الثاني هو صلب الفصل وهو أهم البرامج التنموية ببلدية تيكستار.

✓ **صعوبات الدراسة:**

لقد واجهتنا العديد من العراقيل والصعوبات في بحث موضوع إدارة التنمية المحلية، ونذكر من بين الصعوبات التي صادفتنا:

- رفض بعض الجهات بكل بيروقراطية تزويدنا بالمعلومات الكافية تحججا بسرية المعلومات.
- رفض بعض الأفراد ملأ إستمارة الاستبيان نظرا لتخوفهم.
- صعوبة الإنتقال بين الجامعات للحصول على البيانات والمعلومات.
- تعدد المصطلاحات وتداخلها في موضوع الدراسة.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي و النظري للإدارة المحلية و التنمية المحلية

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للإدارة المحلية والتنمية المحلية

منذ التاريخ ومرّ العصور كانت الدولة تسعى وتهدف إلى تسيير شؤون أفرادها وتنظيم حياتهم، وكانت تقوم بهذا الدور بمفردها دون تدخل أطراف أخرى لكونها مصدر السلطة والسيادة التي تتمتع بها وتمارسها على مستوى إقليمها، ومع زيادة الوظائف والأدوار التي تقوم بها الدولة نتيجة لزيادة وتضخم في عدد السكان، ما أدى إلى كثرة حاجات ومتطلبات المواطنين، وهذا التضخم الناتج يجعل وجود صعوبة في تلبية معظم حاجاتهم ما يخلق عبء على الدولة ويرهق كاهلها في عملية تقديم الخدمات للأفراد، ومع التطورات والتغيرات البيئية الحاصلة والتي ساهمت بشكل كبير في بروز مصطلح ومفهوم جديد وهو الإدارة المحلية، والتي تهدف لتدارك العراقيل التي تعترض الدولة أثناء أدائها لمختلف الأدوار، باعتبار الإدارة المحلية الأسلوب أو الإستراتيجية المثلى لتغطية حاجات المواطنين، لأنّها تتميز بكونها الأداة الأقرب للمواطنين لتسيير شؤونهم المحلية، من خلال هذا سعت الدولة إلى التنازل وتفويض بعض مهامها إلى الإدارة المحلية بغية مسايرة ومواكبة هذه التطورات من أجل التكيف مع البيئة الداخلية للدولة وتحقيق التوافق بين الدولة والمواطنين.

وفي ظل وجود الإدارة المحلية داخل الدولة والاعتماد عليها في إدارة أحوال الأفراد، سعت هذه الأخيرة إلى إستغلال الوحدات المحلية للقيام بالتنمية المحلية بعد أن كانت تقوم بعملية التنمية الوطنية فقط، ومنه فالتنمية المحلية هي امتداد للتنمية الوطنية.

ومن خلال هذا الفصل سنحاول الإلمام بالجانب المفاهيمي والنظري للإدارة المحلية والتنمية المحلية، وسنبرز تعريف الإدارة المحلية والخصائص التي تتمتع بها إضافة إلى الأدوار والوظائف التي تقوم بها بصفة عامة، كما سنحاول الإلمام بمختلف العناصر التي تدور حول التنمية المحلية من تعريف وأبعاد التنمية المحلية والمجالات التي تتضمنها التنمية المحلية أو التي تدخل في إطارها، إلى جانب معرفة المرتكزات والأهداف التي تعتمد عليها التنمية المحلية.

المبحث الأول:الإطار المفاهيمي للإدارة المحلية

أصبح تطوير الإدارة المحلية ضرورة حتمية وعلى الدولة إصدار قوانين وأحكام ومراسيم خاصة بذلك، هذا ما يؤدي إلى عملية تقليص أدوار الدولة ومنح الوحدات المحلية دورا أكبر في العملية التنموية، لذا فإنّ الإدارة المحلية تحتل مركزا هاما في نظام الحكم الداخلي كما تقوم بدور فعال في التنمية المحلية، وتتميز بأنّها إدارة قريبة من المواطنين نابعة من صميم الشعب، فهي تستطيع تأكيد وحدة المجتمع بإستشارة الرأي العام المحلي للإهتمام بالمشكلات والوصول إلى الحلول المناسبة لها.

المطلب الأول:تعريف الإدارة المحلية

لقد تعدّدت التعريفات التي تشرح مفهوم الإدارة المحلية تبعا لتعدد الباحثين والزوايا التي ينظرون منها للإدارة المحلية، فقد عرفها الفقيه الفرنسي **ولين** "بأنّها نقل سلطة إصدار قرارات إدارية إلى مجالس منتخبة بحرية من المعنيين"، أمّا **جون شراك** فقد عرفها "بأنّها ذلك الجزء من الدولة الذي يختص بالمسائل التي تهم منطقة معينة، إضافة إلى الأمور التي يرى البرلمان أنّه من الملائم أن تديرها سلطات محلية منتخبة تُكّمل الحكومة المركزية"، ويعرفها **بني حمد** "أنّها أسلوب من أساليب الإدارة يقسم بمقتضاها إقليم الدولة على وحدات ذات طابع محلي تتمتع بشخصية إعتبارية وتمثلها مجالس محلية منتخبة من أبنائها، تقوم بإدارة مصالحها تحت إشراف ورقابة الحكومة المركزية"، أمّا **علي السّفلان** عرفها "أنّها نظام إداري يقوم فكرة اللاّمركزية الإقليمية إذ يقسم الدولة إلى وحدات إدارية تتمتع بالشخصية الاعتبارية وتدير شؤونها تحت رقابة الحكومة المركزية".[1]

فالإدارة المحلية هي تنظيم إداري تنفيذي يخضع للنظام القانوني للدولة، فهي بذلك لا تتمتع بالسلطات التشريعية أو الوظائف القضائية، كما أنّ نظام الإدارة المحلية يقوم على مبدأ الإنتخاب للجان المحلية الشعبية مباشرة، وتدار من قبل مجالس إدارة شعبية مفوضة إنتخابيا.[2]

كما أنّ الإدارة المحلية تعرف على أنّها وجود هيئات منتخبة من أهل الوحدة المحلية إمّا إنتخابيا يشمل جميع أعضائها أو يشمل الكثير منهم، وإمّا مختارة محليا تعهد إليها الإدارة المركزية بالاضطلاع بإدارة كل أو بعض المرافق أو الشؤون المحلية ويكون لها شخصية معنوية وذمة مالية مستقلة، وأجهزتها المحلية تخضع لرقابة وإشراف السلطة المركزية.[3]

هناك من يرى أنّ الإدارة المحلية مصطلح يشير للحكم المحلي، فكل منهما يشير إلى نظام واحد هو اللاّمركزية الإدارية الإقليمية، ولا يعدو الخلاف بينهما أن يكون مجرد خلاف لفظي وعلى هذا النحو يعرفون الحكم المحلي تبعا لذلك على أنّه تنظيم الشؤون المحلية وإدارتها في كل منطقة من مناطق الدولة، بواسطة سكان المنطقة أنفسهم على نحو يتفق مع مصالحهم وذلك عن طريق هيئات محلية مسؤولة، لها شخصية معنوية وتتمتع بالإستقلال وتمثل الأهالي، ويتم اختيار أعضائها أو معظمهم بطريقة الإنتخاب، وهذا التعريف يلتقي تماما مع تعريف الإدارة المحلية، فالمصطلحان مترادفان ويعزز

[1]– أيمن عودة المعاني، **الإدارة المحلية كلية الأعمال**، (الجامعة الأردنية: دار وائل لنشر والتوزيع، 2010)، ص ص 17– 18.

[2]– محمد سماعيل قباري، **علم الاجتماع الإداري ومشكلات التنظيم في المؤسسات البيروقراطية**، (مصر: منشأة المعارف الإسكندرية، (د س ن))، ص 422.

[3]– عبد الرزاق إبراهيم الشيخلي، **الإدارة المحلية دراسة مقارنة**، (الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع، (د س ن))، ص20.

هذا الإتجاه موقفه أن النظام المحلي في فرنسا يسمونه "الإدارة المحلية " وفي بريطانيا يسمونه الحكم المحلي مع أن كلّا النظامين يعبران عن اللاّمركزية الإقليمية.

إلّا أنّ فريق آخر يفرق بين الإدارة المحلية والحكم المحلي، حيث أنّ الأولى تشير إلى أسلوب معين من أساليب اللاّمركزية الإدارية، بينما تشير الثانية إلى أسلوب معين من أساليب اللاّمركزية السياسية، والمفهوم من هذا أنّ إختصاصات اللاّمركزية الإدارية هي مجرد إختصاصات تنفيذية لا أكثر، ولا ترتبط بشكل الدولة أو وحدتها السياسية، حيث قد توجد في الدولة البسيطة وقد توجد في الدولة المركبة، بينما اللامركزية السياسية النابعة من النظام الدستوري للدولة فإنّها تقوم حساب وحدة الدولة السياسية بتوزيع حقوق السيادة بين دول الإتحاد والوحدات الأخرى المكونة لها، والتي تمتلك سلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية وفق دستور الإتحاد.

نجد في هذا الصدد الدكتور **سليمان الطّماوي** في كتابه شرح نظام الحكم المحلي الجديد يقول "إنّ اصطلاح الحكم ينصرف إلى جميع مظاهره، ومظاهر الحكم التقليدية هي التشريع، التنفيذ، القضاء، ومن المسلّمات أنّ نظام الإدارة المحلية لا شأن له بالتشريع ولا بالقضاء، لكن عمله ينحصر في مجال الوظيفة التنفيذية فيما يتعلق بالمرافق ذات طابع محلي دون غيرها، ثم يقول متسائلا هل هناك نظام حكم محلي؟ والإجابة نعم فالحكم المحلي يوجد في الدول ذات الطابع الفدرالي أو الإتحاد المركزي وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية من أقدم تطبيقاته في العالم فالولاية لها إختصاصات تشريعية وقضائية وتنفيذية، وفوق ذلك فإنّ أقاليم الولاية تمارس الإدارة المحلية عن طريق إنشاء مرافق محلية.

لكن هنالك فريق أخر تجاوز هذين الموقفين، ويرى أنّ الإدارة المحلية تشكل خطوة أولى على الطريق نحو الحكم المحلي، وبالتالي تشكل جزءا من نظام الحكم المحلي لا يمكن فصله، ويؤكد هذا الإتجاه أنّ الإدارة المحلية تشكل الإدارة الفعالة لتطوير المجتمع المحلي، ويتضمن وجود إدارة محلية كآمر والإدارة المحلية تعتبر مرحلة أولى من مخطط طويل المدى لتحقيق الحكم المحلي.[1]

المطلب الثاني: أسباب ظهور الإدارة المحلية

لقد اقتضى التقدم العلمي الكبير وما نجم عنه من تغير سريع في شتى مناحي الحياة، والتزايد الكبير في عدد السكان وحاجتهم إلى تنمية مجتمعاتهم وتقديم المزيد من الخدمات من حيث الكم والنوع – اقتضى ذلك كله– إلقاء عبء كبير على الدول، فازدادت مهامها الرامية لتحقيق أهدافها ولم تعد تقتصر على تحقيق أمن مواطنيها وتحقيق العدالة بينهم، بل تعدتها إلى ضرورة التأثير في حياتهم في مجالا تهم السياسية والإقتصادية والإجتماعية، من أجل تحقيق الديمقراطية وإستغلال الثروات وتوزيعها وتقديم

[1]– مصطفى الجندي، **الإدارة المحلية وإستراتيجياتها**، (مصر، جامعة طنطا: منشأة المعارف بالإسكندرية، 1978)، ص ص 18– 19.

الخدمات العامة، وبالتالي تحقيق الرفاه لمجتمعاتها، تلك الواجبات التي أثقلت كواهل الحكومات ممّا إضطرّها إلى التنازل عن جزء من مسؤولياتها الإدارية لهيئات محلية منتخبة تنوب عنها بإنجازها تحت مراقبتها وإشرافها، وهكذا إزدادت أهمية الإدارات المحلية ضمن بيئاتها الجغرافية لإرساء قواعد الديمقراطية بين المواطنين وتقديم الخدمات الأساسية للسكان، والمساهمة في تحقيق متطلباتهم وحل مشكلاتهم والقيام بالمشاريع الإنتاجية التي تسهم في تنمية مجتمعاتهم المحلية.

ويمكن حصر أسباب عديدة أدت إلى ظهور الإدارة المحلية ومن أهم هاته الأسباب نذكر:

1- الأسباب الإدارية:

- التخفيف من أعباء موظفي الإدارات المركزية وقصرها على الأعمال الإدارية المهمة.

- التنسيق فيما بين الإدارة المحلية والحكومة المركزية لوضع الخطط والمشروعات التي تلاءم حاجات السكان في مناطقهم، وحسب ظروفهم وتنفيذها في تلك المناطق.

- ضمان سرعة الإنجاز بكفاءة وفعالية والحد من الروتين وتبسيط الإجراءات الإدارية.

- إستخدام أساليب إدارية مختلفة عن تلك تطبقها الإدارة المركزية تراعي الظروف والعوامل المحلية ممّا يرفع من كفاءة العمل.

- زيادة قدرة الموظفين المحليين على الإبداع والإبتكار.

- إكساب الكوادر المحلية خبرة متزايدة نتيجة مشاركتها في عمليات إتخاذ القرارات.[1]

2- الأسباب السياسية :

- تحقيق مشاركة السكان المحليين للسلطة المركزية إذ يلتزم المواطن بتحقيق الأهداف، وإنجازها فلا يضطر إلى ممارسة العنف أو خلق الإضطرابات.

- إرساء قواعد الديمقراطية بين المواطنين لأنّ عملية الترشح والإنتخابات وإحترام الرأي الآخر تعتبر تدريبا على العمل السياسي وإحترامه، ويرى البعض أن القرن التاسع عشر يعتبر بحق قرن الديمقراطية والحريات العامة، الأمر الذي دفع العديد من الدول إلى إشراك مواطنيها في إدارة شؤونهم المحلية من خلال مجالس محلية منتخبة.

[1]- منير شلبي، **المرفق المحلي دراسة مقارنة**، (القاهرة: دار الفكر العربي، 1977)، ص ص 31-32.

– إبراز قيادات محلية قادرة على الإدارة بكفاءة تتفوق في ممارسة أعمالها سواء في المجالس المحلية أو النيابية للدولة، ولقد أظهرت الدراسات الميدانية التي أجريت للوقوف على الخبرات السابقة لأعضاء مجلس العموم البريطاني بأنّ ثلثهم كانوا أعضاء منتخبين في المجالس المحلية.

– إعطاء سكان المناطق التي تسكنها قوميات تختلف عن بقية سكان الدولة حرية تقرير حاجتهم وإشباعها، بما يناسب ظروفهم الخاصة ويسهم في دعم الوحدة الوطنية ويبعد خطر التقسيم والتجزئة.

– زيادة قدرة الدولة على مواجهة الظروف الطارئة، ومعالجتها بفاعلية أكبر فيساعد ذلك على تماسك السكان، ومجابهة المخاطر التي قد يتعرض لها الوطن وقت الأزمات والكوارث، ويعمل على تدعيم الوحدة الوطنية.

– الحاجة إلى ترسيخ مفهوم الرقابة الشعبية، والتي يمارس من خلالها سكان الوحدة المحلية الرقابة على المجلس المحلي للتأكد من قيام الأعضاء بأعمالهم بكفاءة وفاعلية، وتختلف صورة هذه الرقابة بإختلاف نظم الإدارة المحلية المطبقة في الدول، فقد يكون لسكان الوحدة المحلية الحق في قبول أو رفض بعض قرارات المجلس المحلي قبل تنفيذها مثل عقد القروض كما في إيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية، كما أن لسكانها الحق في عزل الأعضاء المنتخبين إذا ثبت عدم قدرتهم على الأداء الجيد أو فسادهم.[1]

3– الأسباب الاقتصادية والتنموية:

– محاولة اتخاذ القرارات محليا بدلا من صدورها من الإدارة المركزية، هذا ما يوفر الوقت والكلفة والإنفاق ،مما يؤدي لتحسين إنجاز العمل.

– توفير التمويل المحلي مّما يسهم في سد جزء من كلفة المشروعات والأعمال المحلية، ويدعم الدولة ولا يثقل الخزينة المركزية.

– إشراك المواطنين والهيئات المحلية في تقدير الحاجات، ورسم الخطط وتنفيذها بإعتبار أن الإدارة المحلية هي وسيلة المجتمع لتحقيق التنمية، ذلك ما يسهم في تسارع عملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية.

– تشجيع مواطني المناطق المحلية على المساهمة مع سلطتها المحلية في مشروعات إستثمارية تعود عليها بالفائدة.

[1]– خالد الزعبي، **تشكيل المجالس المحلية وأثره على كفايتها في نظم الإدارة المحلية**، (عمان: مكتبة الثقافة للنشر، 1993)، ص ص 23–25.

– حصر إنفاق معظم عائدات المجالس المحلية في مناطقها لضمان تحقيق العدالة في الإنفاق والمساهمة في تنميتها والنهوض بها.

– السعي لتحقيق نوع من التوازن المالي بين مختلف وحدات الدولة بغية تحقيق العدالة بين هاته الوحدات.

4- الأسباب الإجتماعية والصحية:

– مراعاة إحتياجات السكان ورغباتهم ومصالحهم في المناطق المحلية، بما يلاءم ظروفهم المحلية لرفع مستواهم الإقتصادي والإجتماعي.

– قيادة عملية التغيير الإيجابي في المجتمع المحلي، وتهيئة السكان لتقبله والحد من مقاومته.

– السعي لإيجاد المزيد من فرص العمل للمواطنين في مناطقهم لتخفيف هجرتهم نحو العاصمة أو المدن الكبرى.

– تنمية القيم الإجتماعية والثقافية وذلك بإستحداث مشروعات تساهم في النهوض الثقافي والإجتماعي للوحدات المحلية، مثل إستحداث المسارح والمتاحف والمكتبات ومؤسسات رعاية الشباب وغيرها.

– التخفيف من آثار العزلة التي تفرضها المدينة الحديثة على الأفراد بعد إتساع نطاق التنظيمات الحديثة ، حيث يفقد الإحساس بالمجتمع في الوحدات الكبيرة التي تضم مجموعة غير متجانسة.

– حماية الأفراد من كل المخاطر خاصة تلك التي تصاحب التقدم الإقتصادي والتكنولوجي في هذا العصر مثل مشكلة التلوث.

– دعم وتوفير الصحة لسكان المناطق المحلية من خلال بناء المرافق الصحية.[1]

المطلب الثالث: وظائف الإدارة المحلية وأهم خصائصها

لقد أدى التغير الذي حدث في جميع المجتمعات وتغير مفهوم الدولة لوحدات الإدارة المحلية إلى إعادة النظر في الدور التي تقوم به هذه الهيئات المحلية، بإعتبار أنّها أدرى بحاجات ومتطلبات الأفراد حيث تمثل الإدارة المحلية جهاز أو قاعدة يمكن للمواطنين الإتصال بالجهات الرسمية، هذا ما سمح لها بالقيام بعدة وظائف على المستوى المحلي، ونتيجة إلى تلك الوظائف المنوطة لها جعلها تتميز بجملة من الخصائص.

[1]– علي الحوات، **تخطيط الخدمات البلدية والاجتماعية في المدينة العربية**، (الرياض: معهد العربي للإنماء، 1993)، ص ص 47-52.

أولا: خصائص الإدارة المحلية: إنّ التنمية المحلية لها عدة خصائص تتمتع بها نذكر منها:

1- وجود مصالح محلية تختلف عن المصالح القومية(مصالح محلية متميزة) :

والمقصود هنا أن تكون هناك مصالح خاصة بإقليم معين من أقاليم الدولة، وتنشئ هذه المصالح المحلية المتميزة نتيجة إرتباط مصالح مجموعة من الأفراد تقطن إقليم جغرافي معين، يؤدي إلى خلق نوع من التضامن الإجتماعي بينهم، وأهم ما يميز هذه المصالح المحلية هو أن تكون هذه المصلحة معبرة عن حاجيات وطموحات الغالبية العظمى من سكان الإقليم المحلي.

2- الشخصية المعنوية:

يشترط أيضا أن تمنح الإدارة المحلية الشخصية المعنوية، فإذا غاب هذا الشرط لم يكن للإدارة المحلية وجود أو معنى، فإذن الشخصية المعنوية هي النتيجة الطبيعية لقيام اللامركزية، وإكتمال مصالحها القانونية.

3- الإستقلال الإداري:

يجب أن يكون المجلس المحلي القائم على هذه المصالح أن يكون مستقلا في ممارسته لوظائفه الإدارية عن الحكومة المركزية، ويتوقف نوع التقسيم على الهدف من التقسيم وكذلك الظروف السائدة بالإقليم.

4- الرقابة من الحكومة المركزية:

لا يعني إستقلال الوحدات المحلية عدم خضوعها لرقابة الحكومة المركزية، فتتصرف في نطاق إقليمها كما تشاء، ومنه مهما تمتعت الوحدات المحلية بالإستقلال إلاّ أنها تبقى تابعة للسياسة العامة للدولة، وتعمل وفق قوانينها باعتبارها جزء من أجهزة المشاركة في النشاط الإداري والتنفيذي للدولة.

وتتمثل الرقابة المركزية على الهيئات المحلية وأعمالها وتصرفاتها، وذلك لضمان السير الحسن لمهامها وفق الأهداف العامة والسياسات المسطرة للقيام بمتطلبات الشأن المحلي للسكان.[1]

ثانيا- مهام ووظائف الإدارة المحلية:

تقوم الإدارة المحلية بمهام ووظائف متعددة ومتنوعة في سبيل خدمة سكانها وتحقيق حاجياتهم، ويمكن تصنيف هاته الوظائف كالأتي:

[1]- صفوان المبيضين وآخرون، **المركزية واللامركزية في تنظيم الإدارة المحلية**، (الأردن: دار اليازوري للنشر والتوزيع، 2011)، ص ص 38-44.

1- الوظائف السياسية:

وتتمثل في تقريب الإدارة السياسية من المواطن وأفراد الشعب، حيث أنّ الإدارة المحلية تُمكّن من الإتصال المباشر بين المواطنين وممثلي الحكومة، هذا بالإضافة إلى إتاحة فرص التربية السياسية للمواطنين، وذلك أن المجالس المحلية القائمة على أساس الإنتخاب تعد ركيزة النظم المحلية، حيث تهدف إلى تحقيق وحدة المشاعر والأفكار بين أعضائها وبين المواطنين في إطار التفاعلات والروابط الإنسانية.

2- الوظائف الإجتماعية:

وتتمثل في التجاوب بين الجهاز المركزي وباقي القطاعات الشعبية، ودّعم الروابط الروحية بين أفراد المجتمع المحلي، بالإضافة إلى تخفيض أثار العزلة التي فرضتها المدينة الحديثة، وفضلا عن ذلك تهدف الإدارة المحلية إلى نسج خيوط المجتمع بمختلف مستوياته لقيام الديمقراطية بإتاحة فرصة المشاركة في إتخاذ القرارات لكل المواطنين.

3- الوظائف الإدارية:

وتتضمن في كفاءة الإدارة وتقريب الإدارة من المواطن وتخفيف العبء على الأجهزة المركزية، والتغلب على المشكلات البيروقراطية وتحقيق الرشادة في عملية صنع القرار ورسم السياسات.

4- الوظائف الثقافية:

وذلك بتقديم الثقافة إلى المواطنين عن طريق المكتبات العامة وتقديم الخدمات الترفيهية وتحسين السياحة الداخلية، والإشراف على المنتزهات والحدائق العامة.

5- الوظائف الإقتصادية:

وتتضمن الوحدات المحلية إعداد خطط التنمية، والإستفادة من الإمكانيات الإقتصادية المحلية وتوجيهها نحو المشروعات الإنتاجية والخدمية لخلق فرص عمل لمواطني الوحدات المحلية، وتشجيع تجميع رؤوس الأموال المحلية وتوجيهها نحو المشروعات، وكذلك زيادة الدخل الحقيقي للأفراد، وزيادة أفاق التطوير التنمية الإقتصادية والإجتماعية مثل تنمية الصناعات الصغيرة، تربية المواشي، إستصلاح الأراضي، إنشاء الأسواق، إقامة المشروعات وإدارتها.[1]

[1]- بسمة عولمي، **تشخيص الإدارة المحلية والمالية المحلية في الجزائر**، عن مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الرابع، جامعة باجي مختار، عنّابة، ص ص 258-259.

المبحث الثاني: ماهية التنمية المحلية

احتلّت التنمية المحلية مكانة هامة في الدراسات السوسيولوجية، نظرا لتعدد مداخلها المنهجية وأطرها النظرية، وهذا ما ساهم في إستحواذها على إهتمام الكثير من العلماء والباحثين وسعيهم إلى محاولة بحثها وتأصيلها من أجل وضع إطار نظري للتنمية المحلية، وقبل أن نعطي مفاهيم حول التنمية المحلية يجب دراسة مفهوم التنمية كونها عملية شاملة وقضية عامة.

المطلب الأول: مفهوم التنمية وأبعادها

أولا- مفهوم التنمية:

أثار مفهوم التنمية الكثير من الجدل، وتحمل المؤلفات السياسية والإقتصادية والإجتماعية العديد من التعاريف لهذا المصطلح، وكل منها تناوله من زاوية معينة حسب إختلاف الميادين والمناهج العلمية الخاصة بها، ولعلّ أول من إستخدم هذا المصطلح هو "**يوجين ستيلي** " حين إقترح خطة لتنمية العالم سنة 1989، وقد جاء تقرير اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للعلوم والتكنولوجيا من أجل التنمية.[1]

ومن بين التعاريف نذكر:

جاء في تعريف **الأمم المتحدة** للتنمية أنّها: " عبارة عن مجموعة من الوسائل والطرق التي تستخدم من أجل توحيد الجهود الأهالي والسلطات العامة بهدف تحسين المستوى الإقتصادي والإجتماعي والثقافي في المجتمعات القومية والمحلية، والعمل على الخروج هذه المجتمعات من عزلتها لتشارك بشكل إيجابي في الحياة القومية وتسهم في التقدم العام للبلاد.

حيث ركزّ هذا التعريف على مشاركة المواطنين في التنمية كما أشار إلى الجهات الحكومية والهيئات الدولية والأهلية بهدف دعم هذه الجهود حتى تبلغ غايتها، وقد أدخلت تعديلات على هذا التعريف مع التطور والتغيرات التي حدثت في المجتمعات أهمها النمو (growth) والتغير (Chang)، والذي يجب أن يتم أو يحدث بالضرورة في القطاعات الإجتماعية والثقافية والإقتصادية، بصورة كمية أو كفيفة في آن واحد.[2]

---

[1]- تقرير الأمم المتحدة للعلوم والتكنولوجيا، **من أجل التنمية** ، ماي 1978، ص15.

[2]- عثمان عزيزي، **دور الجماعات والمجتمعات المحلية في التسيير والتنمية بولاية خنشلة**، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في التهيئة العمرانية، كلية علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة العمرانية، قسم التهيئة العمرانية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008، ص 20.

ويعرفها **الدّكتور كاسر منصور** في كتابه التنمية الإدارية على أنّها:" التنمية هي عملية حضارية شاملة لمختلف أوجه النشاط في المجتمع بما يحقق رفاهية الإنسان و تحريره و تطويره لكفاءته و إطلاق قدراته على العمل البناء ."[1]

تعريف **أحمد رشيد:**"هي عملية التغيير في البنية الإقتصادية والإجتماعية والثقافية للمجتمع، وفق توجهات عامة لتحقيق أهداف محددة تسعى أساسا لرفع مستوى المعيشة في كافة الجوانب بمعنى أنّ التنمية يقصد بها الإرتفاع الحقيقي في دخل المواطنين من جوانب إقتصادية وغير إقتصادية."[2]

تعريف **علّي غربي:**" التنمية هي عملية معقدة وشاملة تضم جوانب إقتصادية، سياسية، ثقافية مع عدم إهمال الجوانب النفسية والبيولوجية، وذلك لفهم السلوك الإنساني بالدرجة الأولى والدوافع التي تربط الأفراد وما يقومون به من علاقات وما يترتب عن ذلك من أنظمة تداخل تفاعلاتها وتأثيراتها في جوانب المجتمع المختلفة."[3]

تعريف **سعد الدّين إبراهيم:**" هي إنبثاق ونمو كل الإمكانيات والطاقة الكامنة في كيان معين بشكل كامل وشامل ومتوازن، سواء كان هذا الكيان فرد أو جماعة أو مجتمع."[4]

يعرفها **محمد منير حجاب** في كتابه الإعلام والتنمية الشاملة :" التنمية من الناحية الحضارية تعني تغيير أساسي في كل أنماط الحياة السائدة، ويتبع هذا التقييم نوعي وكمي في صور العلاقات الإجتماعية في كافة المجالات النشاط البشري في المجتمع من الناحية الإجتماعية، الإقتصادية، السياسية، الثقافية، الإدارية."[5]

من التعاريف المختلفة للتنمية نخلص إلى ما يلي:

– "أنّها إحدى العمليات التي تهدف إلى تدعيم القدرة الذاتية للمجتمع لتحقيق الأهداف المحلية القومية، بالطرق المنهجية التي يستخدمها الأخصائيون والمدربون وتكفل مشاركة كل قطاع بموارده البشرية والمادية في تخطيط برامج التنمية، إستجابة للإحتياجات المحلية من ناحية والمساهمة في تحقيق الأهداف من ناحية أخرى."

---

[1]– كاسر منصور، **التنمية الإدارية: الحقيقة والأبعاد**، عن مجلة الرائد العربي، دمشق، سوريا، 1994، ص 72.

[2]– أحمد رشيد، **التنمية المحلية**، (القاهرة: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1986)، ص ص 14 –15.

[3]– سليمان الرياشي وآخرون، **الأزمة الجزائرية**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996)، ص 179.

[4]– أمينة بغتاوي، **آلية التسيير الحضري والتنمية المحلية: دراسة حالة بلدية حامة بوزيان**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010–2011، ص 54.

[5]– حسين عبد القادر، **الحكم الراشد في الجزائر: إشكالية التنمية المحلية**، مذكرة مقددة لنيل شهادة الماجيستر للعلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم علوم سياسية، تخصص الدراسات الأورمتوسطية، جامعة تلمسان، 2011–2012، ص 50.

– "تعتبر شكل من أشكال الإجتماعي الذي يطرأ على الإنسان وعلى الإقتصاد وعلى البناء الإجتماعي والثقافي للمجتمع".[1]

ومنه نستخلص التعريف الإجرائي للتنمية حسب ما فهمناه من التعاريف السابقة الذكر:

"التنمية عملية دائمة تكون داخلية واعية، وذلك من خلال وعي الأفراد بمدى أهمية مساهمتهم في صنع وتنفيذ المخططات التنموية، على جميع الأصعدة سوءا الإجتماعية والإقتصادية والسياسية والثقافية والبيئية والإدارية..... وبتفاعل وتكامل جميع جهود سواء على مستوى الأفراد والمنظمات أو الجهات الرسمية".

ومن خلال التعاريف المتعددة أو المتنوعة بتعدد الميادين والمجالات يمكن تلخيص العناصر الأساسية التي توضح خصائص التنمية فيما يلي:

–التنمية عملية مستمرة ودائمة وميكانيكية.

–التنمية عملية موجهة، وتختلف بإختلاف المجتمعات (خصائص كل مجتمع ومقوماته).

–التنمية عملية واعية مخططة وهادفة.

–التنمية عملية داخلية ذاتية.[2]

ثانيا– أبعاد التنمية:

إنّ عملية التنمية تفاعلية تتم في وسط معين أو في البيئة المجتمعية، وهذا إنطلاقا من المفهوم الجديد عند "**فرانسو بيروا**" حيث ينظر إلى المكان بإعتباره منطقة وهي ليست مجرد موضوع سلطت عليه القرارات العامة، لتحقيق مصالح إقتصادية كلية على المستوى العام للدولة، لكنها منظومة ذات هدف وآلية خاصة بها، ومنه سنتطرق لأربعة أبعاد للتنمية وهي :البعد الإقتصادي والبعد الإجتماعي والبعد البيئي والبعد السياسي.[3]

1– البعد الإقتصادي:

تراعي التنمية البعد الإقتصادي من أجل تنمية الإقليم المحلي إقتصاديا، وذلك عن طريق البحث عن قطاع أو قطاعات إقتصادية التي يمكن أن تتميز بها المنظمة، سواء عن طريق النشاط الزراعي أو الصناعي أو الحرفي وبهذا المنظمة التي تحدد مميزاتها مسبقا تكون قادرة على النهوض بالنشاط

[1]– أمنة بغتاوي، مرجع سابق،ص57.

[2]– عبد الهادي محمد الوالي، **التنمية الإجتماعية: مدخل لدراسة المفهومات الأساسية**، ((د ب ن): دار المعرفة الجامعية، 1988)، ص 50.

[3]– محمد عبد الشفيع عيسى، **الإقتصاد السياسي للعولمة والتكنولوجيا**، (بيروت: الشركة العالمية للكتاب، (د س ن))، ص 41.

الإقتصادي المناسب من أجل توفير فائض القيمة عن طريق المنتوجات المحققة، بالإضافة إلى ذلك يمكن لها أن تدمج الأفراد المجتمع الباحثين عن فرص العمل في النشاط الإقتصادي، وبهذا تصبح التنمية تحقق البعد الإقتصادي عن طريق إمتصاص البطالة من جهة وعن طريق توفير المنتوجات من جهة أخرى، سواء الإستهلاك المحلي أو التوزيع إلى الأقاليم الأخرى، وكذلك تعتمد التنمية على بناء الهياكل القاعدية من طرقات ومستشفيات ومدارس.... وهذه الهياكل القاعدة توفر الجو المناسب للأفراد، كما تسمح للمجتمع القاطن بذلك الإقليم وتستقطب أصحاب رؤوس الأموال المتواجدين في الأقاليم الأخرى من أجل إستثمار بهذه المنطقة نظرا لتوفر الظروف الملائمة.

2- البعد الإجتماعي:

يركز البعد الإجتماعي للتنمية على أن الإنسان يشكل جوهر التنمية وهدفها النهائي، من خلال الإهتمام بالعدالة الإجتماعية ومكافحة الفقر وتوفير الخدمات الإجتماعية المتطورة من شأنها أن تدمج كل الطاقات المجتمع لتطوير الثروة وزيادة القيمة المضافة، وعليه نجد أن تسخير التنمية خدمة المجتمع يمكنها أن تقدم لنا مجتمع يتصف بالنبل وينبذ الجريمة محب لوطنه ومنطقته، وهناك ميادين مختلفة تشملها التنمية لها علاقة وطيدة بالبعد الإجتماعي مثل : التعليم، الصحة، الأمن، السكن... الخ، كل إهتمامات التنمية بهذه الجوانب له أثر مباشر على شرائح المجتمع إيجابا وسلبا، حيث تنمو المنطقة من خلال تغذية الروابط المغروسة في داخلها بين مختلف الفاعلين الإجتماعيين للمجتمع، ومن خلال هذا البعد يتكون إعتبار بمثابة رأسمال عقلاني أو رأسمال إجتماعي.

3- البعد البيئي:

يتركز البعد البيئي للتنمية على مراعاة الحدود البيئية، بحيث يتكون كل نظام من حدود معينة لا يمكن تجاوزها من الإستهلاك والإستنزاف، وفي حالة تجاوز تلك الحدود فإنه يؤدي إلى التّدهور في النظام البيئي، وعلى هذا الأساس يجب وضع حدود أمام الإستهلاك والنمو السكاني والتلوث وأنماط الإنتاج البيئية وإستنزاف الثروات وإتلاف الغابات وإنجراف التربة، وغيرها من الممارسات المضرة بالبيئة بهذا تكون تنمية محققة.[1]

[1]- مجلة البحوث والدراسات العلمية، **أبعاد التنمية وتحدياتها بالجزائر**، 2010، ص ص 58-60.

– البعد السياسي:

يهدف هذا البعد إلى البحث على الإستقرار في النظام السياسي من خلال آلية المشاركة الشعبية للجماهير، لإختيار من يمثلونهم مقابل الحصول على المنفعة والقيم والموارد الإقتصادية المتاحة وهذا من أجل تكوين صلة وعلاقة تفاعلية ايجابية من أجل خدمة الصالح العام والحفاظ على الأمن والإستقرار السياسي.[1]

المطلب الثاني: مفهوم التنمية المحلية

لقد تعدّدت الكتابات والتعريفات التي تبحث في هذا المفهوم، ونتيجة لتطور مفهوم التنمية بصفة عامة والتنمية المحلية بصفة خاصة، وكما أوضحنا ذلك سابقا حيث أن مفهوم التنمية لم يعد يركز على جانب معين بل أصبح يشكل عملية مجمعة متعددة الأبعاد والجوانب يسعى إلى إحداث تغيرات هيكلية وجذرية في الجوانب الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والسياسية.. الخ، بشكل متوازن تماما يساير زيادة معدلات النمو الإقتصادي وتحقيق العدالة في توزيع عوائد التنمية، أي تحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي، وفي ظلّ هذا التطور في فكر التنمية تطور أيضا مفهوم التنمية المحلية خاصة بعد الحرب العالمية الثانية حيث حظيت المجتمعات المحلية بإهتمام كبير من معظم الدول النامية والتي تعد كوسيلة فعالة لتحقيق التنمية الشاملة على المستوى الوطني، وبالتالي أصبحت التنمية المحلية تأخذ أهمية كبيرة كونها تهدف إلى تطوير المجتمعات المحلية، كما أنّ الجهود الحكومية بالإضافة إلى الجهود الذاتية والمتمثلة في المشاركة الشعبية تلعب دور ا كبيرا في تحقيق التنمية المحلية.

أولا– تعريف التنمية المحلية:

وفي هذا الإطار يمكن أن نعرف التنمية المحلية في أبسط معانيها على أنّها "العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والجهود الحكومية، للإرتقاء بمستويات المجتمعات المحلية والوحدات المحلية إقتصاديا وإجتماعيا وثقافيا وحضاريا من منظور تحسين نوعية الحياة، لسكان تلك التجمعات المحلية في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية في منظومة شاملة ومتكاملة."[2]

وتعتبر هيئة الأمم المتحدة أول من درس فكرة التنمية المحلية سنة 1950، حيث زاد الإهتمام بهذه الفكرة بشكل خاص بعد تزايد إنضمام الدول المتخلفة إقتصاديا وإجتماعيا إلى الأمم المتحدة والتي كانت دائما في طلب العون لمواجهة مشكلاتها المحلية.

[1]– حسين عبد القادر، مرجع سابق، ص 68.

[2]– عبد الحميد عبد المطلب، **التمويل المحلي والتنمية المحلية**، (مصر، الإسكندرية: الدار الجامعية،2001)، ص13.

وتُعدّ التنمية المحلية تغيير إجتماعي موجها من خلال إيديولوجية معينة، وهي عبارة عن عملية معقدة على المدى الطويل وشاملة ومتكاملة في أبعادها الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والثقافية والبيئية والتكنولوجية.[1]

والحديث عن التنمية المحلية هو الحديث عن مفهوم حديث لأسلوب عمل إجتماعي وإقتصادي، وهذا الأسلوب يقوم على إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير والعمل عن طريق إثارة وعي البيئة المحلية، وأن يكون ذلك الوعي قائما على أساس المشاركة في التفكير والتنفيذ وعلى جميع المستويات عمليا وإداريا. [2]

أمّا في تعريف أخر **للدكتور فاروق زكي** يرى بأنّ "التنمية المحلية هي تلك العمليات التي توحد جهود الأهالي وجهود السلطات الحكومية لتحسين الأحوال الإقتصادية والإجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية وتحقيق تكامل هذه المجتمعات في إطار حياة الأمة ومساعدتها على المساهمة التامة في التقدم القومي، وتقوم هذه العمليات على عاملين أساسين هما مساهمة الأهالي أنفسهم في الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم، وكذا توفير ما يلزم من الخدمات الفنية وغيرها بطريقة من شأنها تشجيع المبادرة والمساعدة الذاتية والمتبادلة بين عناصر المجتمع وجعل هذه العناصر أكثر فعالية."[3]

ويعرفها **الأستاذ آرثر دونهام (ARTHUR DUNHAM)** بأنّ "التنمية المحلية ما هي إلا نشاط منتظم لغرض تحسين الأحوال المعيشية في المجتمع وتنمية قدراته على تحقيق التكامل الإجتماعي والتوجيه الذاتي لشؤونه، ويقوم أسلوب العمل في هذا الحقل على تعبئة وتنسيق النشاط التعاوني والمساعدات الذاتية للمواطنين، ويصحب ذلك مساعدات فنية من المؤسسات الحكومية والأهلية."[4]

كما يرى **الدكتور أحمد رشيد** بأنّ "التنمية المحلية هي دور السياسات والبرامج التي تتم وفق توجهات عامة لإحداث تغيير مقصود ومرغوب فيه في المجتمعات المحلية، تهدف إلى رفع مستوى المعيشة في تلك المجتمعات بتحسين نظام توزيع الدخول."

وبالنظر إلى هذا التعريف الذي يعتبر أنّ التنمية المحلية هي عبارة عن سياسات وبرامج تهدف إلى تنمية الجانب الإقتصادي والإجتماعي للمواطن، وبالتالي لا تقتصر التنمية على الجانب الإقتصادي دون سواه، كما أنّ التنمية المحلية بهذا المعنى هي عملية شاملة، فهي ليست منفصلة عن المفهوم العام للتنمية، كما أن التنمية في أي جانب من جوانبها هي عملية متكاملة، فالتنمية المحلية وإن كانت تبدوا إقتصادية في إطارها العام، إلاّ أن هدفها إجتماعي، وهذا ما يؤكد على أن التكامل بين الجوانب الإقتصادية والجوانب الإجتماعية هو حتمي وضروري، ولا يقتصر هذا التكامل على الجوانب المادية فقط، ذلك أنه لابد وأن

---

[1]– محمد العزيز عجيمة وإيمان عطية ناصف، **التنمية الإقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية**، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2003)، ص 71.

[2]– كمال التابعي، **تغريب العالم الثالث دراسة نقدية في علم إجتماع التنمية**، (القاهرة: دار المعارف، 1993)، ص 23.

[3]– مصطفى الجندي، مرجع سابق، ص 132.

[4]– رشاد أحمد عبد اللطيف، **أساليب التخطيط للتنمية**، (القاهرة: المكتبة الجامعية، 2002)، ص 19.

يواكب التغيرات المادية تغيرات غير مادية تتمثل في ترشيد السلوك وترسيخ القيم لدى المواطنين، وأيضا محاربة التقاليد السيئة والتي تقف حجر عثرة أمام التقدم في كافة مجالات الحياة.[1]

وعرفها **قزافيه قريفي (Xavier Griffer)**" بأنّها مسار تنويع إثراء النشاطات الإقتصادية والإجتماعية داخل إقليم معين من خلال تعبئة طاقات وموارد ذلك الإقليم."[2]

– ومن التعاريف أيضا نجد :" بأنّها سياسة التجهيز والإستثمار لصالح الجماعات المحلية ويفترض فيها أن تنتهج برامج منسجمة ذي أمد قصير ومتوسط و بعيد، وهو برنامج قائم على أساس الإحصاء الجماعات المحلية الواجب ترقيتها، وتعيين الأعمال الواجب الشروع فيها والتي تكتسي أهميتها والفائدة منها إهتماما حقيقيا بالنظر إلى الإحتياجات الأكثر إلحاحا للقطاعات المعنية وكذا تعبئة الوسائل الضرورية لذلك."[3]

– وتعرف أيضا على أنّها:" عملية التغيير التي تتم في إطار سياسة عامة محلية تعبر عن إحتياجات الوحدة المحلية، وذلك من خلال القيادات المحلية القادرة على إستخدام وإستغلال الموارد المحلية وإقناع المواطنين المحليين بالمشاركة والإستفادة من الدعم المالي (المادي) والمعنوي والحكومي وصولا إلى رفع مستوى المعيشة لكل أفراد الوحدة المحلية ودمج جميع الوحدات المحلية."[4]

– كذلك هي:" المبادرات المختلفة التي يتم التحضير مسبقا بمشاركة واسعة من المهتمين والمعنيين بتحسين شروط الحياة الجماعات المحلية، على أن يقترب الهدف الإقتصادي للتنمية بالهدف الإجتماعي ويبقى الهدف الأسمى لنهج التنمية المحلية ورؤيتها القائمة على المشاركة وتمكين الجماعات المحلية لا سيما الفقيرة والضعيفة منها."

– كما يقال أيضا أنّ التنمية المحلية :"هي التي تشمل أو تتضمن كلا من الأبعاد التنمية الإجتماعية والإقتصادية، بالإضافة إلى هيكل المؤسسات وعمليات المشاركة على المستوى المحلي."[5]

وهناك من يعرفها بأنها:" حركة تهدف إلى تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع في مجمله على أساس المشاركة الايجابية لهذا المجتمع، وبناء على مبادرة المجتمع أن أمكن ذلك، فإذا لم تظهر المبادرة تلقائيا تكون الإستعانة بالوسائل المنهجية لبعثها وإستثارتها بطريقة تضمن لنا إستجابة حماسية فعالة لهذه الحركة."

---

[1]–أحمد رشيد، مرجع سابق، ص 16.

[2] –Xavier Griffer , (**Territoires de france: Les enjeux économiques sociaux de la décentralisation** , Ed Economique, Paris ,1984), P 146.

[3]– الطيب ماتلو، **التنمية المحلية معاينات وأفاق**، عن مجلة الفكر البرلماني، العدد 04، اكتوبر 2003، ص 119.

[4]– عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سابق، ص 13.

[5]– محمد شفيق، **التنمية الإجتماعية دراسات في قضايا التنمية ومشكلات المجتمع**، (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، (د س ن))، ص 13.

التنمية المحلية هي القدرة على الإستفادة من مصادر البيئة البشرية والمادية المتوافرة وزيادة تلك المصادر كما ونوعا وتطويعها بما يعود نفعه على جميع أفراد المجتمع، مع ضمان إستدامة هذه المصادر، ويبقى العنصر البشري وتطويره ماديا وثقافيا وروحيا الشرط الأساسي لكل تنمية محلية.[1]

كما عرفها **الأستاذ" ويفر** " كالآتي " التنمية المحلية تعني بكل بساطة إستعمال ثروات منطقة معينة من طرف ساكنيها من أجل تلبية حاجياتهم الخاصة، إن مكونات هذه الحاجيات تتمثل في ثقافة المنطقة، السلطة السياسية والموارد الإقتصادية."

من خلال النظر إلى هذا التعريف الذي يشير إلى تضافر الجهود المحلية لسكان المنطقة من أجل تحقيق التنمية المحلية بكل جوانبها الثقافية، الإقتصادية والسياسية.. الخ، دون التركيز على جانب معين من جوانب مجالات التنمية المختلفة على إعتبار أن التنمية المحلية هي كلا متكاملا لكافة جوانب مجالات الحياة.[2]

فجاء في تعريف **هيئة الأمم المتحدة** في العام 1956 بأنّ:" التنمية المحلية هي العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة (الهيئات الرسمية)، لتحسين الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية في المجتمعات المحلية، ومساعدتها على الإندماج في حياة الأمة والمساهمة في رقيها بأقصى قدر مستطاع."[3]

المطلب الثالث: أهداف وركائز التنمية المحلية

للتنمية المحلية أهداف متعددة نظرا لإختلاف توجهاتها كونها شاملة وكاملة لكل العناصر الموجودة داخل الإقليم أو الدولة، والتنمية المحلية الناجحة هي التي تبني وتعدّ برامجها على أساس التخطيط العلمي الواعي الهادف إلى إشباع الإحتياجات الأساسية للسكان ذات المنفعة العامة، وتحسين ظروفهم المعيشية ولهذا يجب أن تكون التنمية المحلية ذات أهداف متنوعة، وتتمثل في:

أولا- أهداف التنمية المحلية:

- الأهداف الاجتماعية:

- مواجهة التوزيع السكاني غير المنظم وغير المدروس الذي تعاني منه المناطق والأقاليم المحلية، وذلك ببناء مدن ومناطق سكنية منخفضة التكلفة تكون بعيدة عن مناطق التكثيف والضغط السكاني.

---

[1]- نهى الغصيني عجرم، **ورقة عمل بعنوان دور الوعي البلدي في التنمية المحلية**، مؤتمر العمل البلدي الأول، مركز البحوث للمؤتمرات، بتاريخ 26-27 مارس 2006.

[2] -WEAVER. C, (**LE DEVELOPPEMENT PAR LE BAS: VERS UNE DOCTRINE DE DEVELOPPEMENT TERRITORIAL**), ED LITEC, PARIS, 1988, P 179.

[3]- تودارو ميشيل، ترجمة محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود، **التنمية الاقتصادية**، (السعودية: دار المريخ، (د س ن))، ص 50.

– محاربة كل أشكال العناء والإنحراف التي تعطل قيام المشاريع الإقتصادية والإجتماعية والثقافية من خلال التوزيع العادل للدخل المحلي، ووضع إطار قانوني يهدف إلى تنظيم العلاقات بين فئات المجتمع الواحد.

– توفير الأمن والرقابة والعدالة بين أفراد المجتمع، وإعطاء الفرصة لكل فئات والشرائح لإثبات وجودهم من خلال تحفيزهم على العمل وزيادة الإنتاج، وبالتالي دعم الإقتصاد المحلي والقومي.[1]

– تحسين مستويات التعليم والصحة والرفاهية عموما لكافة المواطنين.

– تنمية الثقافة المحلية والوطنية، وتعميم قيم حب المعرفة وإتقان العمل.

– زيادة الاهتمام بالطبقة المتوسطة والطبقة العاملة مما يساهم في ارتفاع نسبة الخبراء والفنيين والعلماء في القوى العاملة.

– إستحداث مناصب شغل جديدة والمحافظة على ثقافة وحضارة وخصوصية المجتمع المحلي والعمل على دمج وإستغلال هذه الثقافات في السياسات التنموية وإستراتيجياتها الترقوية، بالإضافة إلى الإهتمام بعملية تنظيم الهجرة الداخلية والتدفق غير المراقب الذي يتم من المناطق الريفية إلى المناطق الحضارية ممّا ينتج عنه عدة مشاكل اجتماعية.[2]

– تتمثل الأهداف الإجتماعية للتنمية المحلية في التجاوب بين الجهاز المركزي وباقي القطاعات الشعبية، ودعم الروابط الروحية بين أفراد المجتمع المحلي، بالإضافة إلي تخفيف آثار العزلة التي فرضتها المدينة الحديثة، وفضلا عن ذلك تهدف التنمية المحلية إلى نسج خيوط المجتمع بمختلف مستوياته لقيام الديمقراطية، بإتاحة فرص المشاركة للمواطنين في اتخاذ القرارات التي تتعلق بالتنمية.[3]

– الأهداف الإقتصادية:

إنّ التنمية المحلية من الجانب الإقتصادي تهدف إلى قيام إقتصاد محلي متعدد الأطراف مفتوح، يُمكّن جميع الأقاليم الريفية والحضرية من تحسين مستوياتها المعيشية والإنمائية، وتوفير جميع التسهيلات لسكانها مثل: توفير وسائل النقل والمواصلات وتخفيض تكاليف الإنتاج، وإستغلال الموارد المحلية والقدرات المتاحة، ومنع هدر الطاقات للوصول إلى متطلبات التنمية المحلية فهي تهدف إلى تقليص

[1]– نورين بومدين، **دور التنمية الريفية في تحقيق التنمية الإقتصادية الشاملة**، ملتقى ضمن المداخلة الوطنية حول التنمية المحلية المستدامة، المركز الجامعي بالمدية، جمعية الأدوار للأنشطة العلمية والثقافية، 2008، ص 08.

[2]– شريف عمر، **الإطار العام للجباية المحلية ودورها في دفع عجلة التنمية**، مداخلة ضمن الملتقى الأول حول التنمية بالجزائر، المركز الجامعي ببرج بوعريريج، معهد علوم الاقتصاد وعلوم التسيير،2008، ص 02.

[3]– عبد النور ناجي، مقال: **نحو تفعيل دور الإدارة المحلية الجزائرية لتحقيق التنمية الشاملة**، ص 06. على الرابط الالكتروني:
http // www.bchaib.net / mais / option–com.–conten § new article – date 12/04/2012

الفجوة بين المناطق الحضرية والريفية وخلق مجال تعاوني وتكاملي بين القطاعات من أجل تسخير جميع الإقتصاديات المحلية لخدمة الإقتصاد المحلي والوطني، والعمل على رفع ناتجها المحلي الذي يساهم بطريقة مباشرة في رفع الناتج الوطني الإجمالي، وزيادة معدلات الإنتاج خاصة الزراعية، من أجل تحقيق الأمن الغذائي المحلي والوطني.[1]

– رفع مستوى المعيشة للأفراد في المجتمعات المحلية، وتحقيق حياة أفضل لهم وإشباع حاجاتهم الأساسية وزيادة الدخل المحلي الذي يعتبر أولى أهداف التنمية المحلية ويتم عن طريق تشجيع النشاط الإقتصادي المحلي والإستثماري.[2]

– تحقيق التوازن بين التنمية الإقتصادية والتنمية الإجتماعية في آن واحد، حيث يرى البنك الدولي أنّ السعي لتحقيق النمو الإقتصادي كثيرا ما جرى على حساب التنمية الإجتماعية، وأنّ إعتبارات التوازنات المالية وإستقرار الإقتصاد الكلي قد طغت على الإعتبارات المتصلة بالجوانب الهيكلية والإجتماعية والبشرية للتنمية المحلية.

– الزيادة في النمو الإقتصادي والزيادة في الإنتاج ورفع مستوى الدخل ومتوسط دخل الفرد، وتفعيل الإستثمارات وهذا من أجل تحقيق الرفاه لكل أفراد المجتمع.[3]

ثالثا: الأهداف البيئية

تقع مسؤولية حماية البيئة على عاتق كل من الأفراد في المجتمع المحلي والحكومات، فهذه الأخيرة تمثل قمة الهرم والذي يقصد به المراقب والموجه والمخطط، أمّا المسؤولية الكبيرة تقع على عاتق المواطنين هذا لأنّ المواطنين هم الذين يتسببون في رمي الأوساخ والفضلات في نفس الوقت يسيرون المؤسسات والشركات التي تستغل الثروات والموارد الموجودة على المستويات المحلية.[4]

– إنّ هدف التنمية المحلية على الصعيد البيئي هو حماية الموارد الطبيعية والإستخدام الأمثل للأراضي الزراعية والموارد المائية.

[1]– نورين بومدين، مرجع سابق، ص19.

[2]– أمال بودادة، **ميزانية البلديات والتنمية المحلية**، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في التهيئة الإقليمية، كلية علوم الأرض، جامعة قسنطينة، 2011–2012، ص 60.

[3]– سامي بولقرون، **اللامركزية الإدارية والإقليمية والتنمية المحلية المستدامة في الجزائر**، مذكرة التخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص حوكمة محلية، جامعة قسنطينة03، 2013–2014، ص 33.

[4]– سهام عبد الكريم، **حماية البيئة مطلب إستراتيجي لتحقيق التنمية المحلية**، مداخلة ضمن الملتقى الوطن الثالث حول التنمية المحلية من البعد البيئي، المركز الجامعي بالمدية، جمعية الأدوار للأنشطة العلمية والثقافية، 2008، ص05.

– وضع خطط وبرامج لكيفية التعامل مع النفايات والفضلات المنزلية والتجارية ومعظم المنشآت والمصانع ومحاربة رمي الأوساخ في الشوارع وغيرها.

– تندرج البيئة ومتطلبات حمايتها ضمن أولويات التنمية المحلية فهي تسعى إلى ضمان الحماية الكافية للطبيعة والنظم الإيكولوجية والتجمعات الحية.

– تسعى التنمية المحلية المحافظة على أنظمة المحيط والشوارع والأحياء والوقاية من الأوبئة والأمراض المتنقلة والمعدية.[1]

وإلى جانب هذه الأهداف نضيف أهداف أخرى تتمثل في:

– شمول مناطق الدولة المختلفة بالمشاريع التنموية يضمن تحقيق العدالة فيها، والحيلولة دون تمركزها في العاصمة أو في مراكز الجذب السكاني.
– عدم الإخلال في التركيبة السكانية وتوزيعها بين أقاليم الدولة، والحد من الهجرات الداخلية من الريف إلى المناطق الحضرية.
– زيادة التعاون والمشاركة بين السكان ومجالسهم المحلية مّما يساعد في نقل المجتمع المحلي من حالة اللامبالاة إلى حالة المشاركة الفاعلة.
– إزدياد القدرات المالية للهيئات المحلية مّما يسهم في تعزيز قيامها بواجباتها وتدعيم إستقلاليتها.
– توفير المناخ الملائم الذي يمكن السكان في المجتمعات المحلية من الإبداع، والإعتماد على الذات، دون الإعتماد الكلي على الدولة وإنتظار مشروعاتها.
– تنمية القدرة المحلية على توليد التكنولوجيا وتوطينها وإستخدامها بالرغم من التوجه الحالي نحو عولمة الإقتصاد.
– تعزيز روح العمل الإجتماعي وربط جهود الشعب مع جهود الحكومة للنهوض بالبلاد إقتصاديا وإجتماعيا وثقافيا.[2]

– رفع المستوي المعيشي عبر تنوع الأنشطة الإقتصادية والتجارية والإجتماعية، وذلك بتنشيط وتنويع موارد وطاقات المجال الجغرافي مّما يحدث تغير نوعي في حياة المنطقة يمكن رؤيته من خلال مستوي المعيشة وتطور البيئة الحياتية اليومية وتحسن مستوي الخدمات، بفك ذلك العزلة عن المناطق النائية ويساهم في دمجها في الاقتصاد القومي.

---

[1]– محمد الصالح الشيخ، **الآثار الإقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها**، (الإسكندرية: مكتبة ومطبعة الشعاع، ط.2، 2002)، ص94.

[2]– خيضر خنيفري، **تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وأفاق**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، فرع التحليل الإقتصادي، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03، 2010–2011، ص 50.

– تحديث بنية التنمية الريفية بإدخال التكنولوجيا الحديثة في الإنتاج وتحديث بنيات الري وتأهيل الكوادر وبناء القدرات وزيادة الإنتاجية بإدخال المكننة والإرشاد الزراعي، يحول ذلك المجتمعات القروية المنعزلة إلى مجتمعات زراعية حديثة.[1]

ثانيا– ركائز التنمية المحلية:

تهتم المجتمعات المحلية في معظم الدول بما فيها الدول النامية من أجل تحقيق تنمية شاملة سواء على المستوى المحلي أو الوطني، ويبقى الهدف الأساسي لها هو تنمية المجتمعات المحلية في إطار مشاركة شعبية بين كلا الجنسين إلى جانب الجهود الحكومية من أجل تحقيق التنمية المحلية، وعليه فإن تحقيق تنمية محلية ناجحة على جميع المستويات وتفعيل العناصر التالية:

أولا– تشجيع وتعميق المشاركة الشعبية: والمقصود من تعميق المشاركة الشعبية هو إدخال أفراد المجتمع من أجل النهوض بالتنمية وتحسين المستوى المعيشي والمشاركة في إتخاذ القرارات المحلية التي تخصهم وتساعدهم على الرقي بنوعية الحياة وذلك عن طريق:

– تنظيم آلية المشاركة الشعبية المحلية بواسطة المشاركة في المجالس الشعبية، وذلك بحضور المداولات أثناء مناقشة القرارات المحلية حسب ما نص عليه القانون البلدي (11–10) في المادة 45.

– حرية الفرد في إختيار من يمثله لتأمين حق المشاركة الإيجابية وهذا تطبيقا لمبدأ الديمقراطية التي تعتبر أن المشاركة الشعبية مرتكز أساسي لممارستها، وهي حق من حقوق الإنسان خاصة في المشاركة في القرارات التي تخصه وتخص مجتمعه في مشاريع تنمية المجتمع وبرمجها.[2]

– تشجيع منظمات المجتمع المدني كالجمعيات والنقابات للقيام بمهام إدارة وصيانة مشروعات الخدمات العامة تحت إشراف جهات رسمية.

– التدريب المتواصل والمستمر للقيادات المحلية في كافة المستويات من أجل الإرتقاء بقدراتهم وزيادة الكفاءة والإلمام على القيام بالمهام المنسوبة إليهم، وتشجيع تبادل التنموية ونماذج المشاركة بين القيادات المحلية والوطنية والقيادات المحلية الأجنبية.

– تفعيل سياسة الإتصال مع المواطنين وإشراكهم في اتخاذ قراراتهم التي تخص شؤونهم المحلية وأعمالهم المسطرة، لذلك فإن غياب المشاركة المحلية يعيق تنمية المجتمع المحلي ويعيق خططها حتى ولو كانت

[1] – حسن بشير محمد نور، **التنمية المحلية بين المفهوم والخيارات**، عن مجلة الوسط الإقتصادي، الخرطوم، 2010.

[2] – محمد أحمد محمد داني، **الحكم المحلي والمشاركة الشعبية قراءة جديدة**، ((د ب ن): هيئة التربية للطباعة والنشر، 2006)، ص 236.

معدة إعدادا جيدا مزودة بالموارد التكنولوجية والمالية اللازمة.[1]

ثانيا– آلية عدم التركيز: هو أحد أساليب التنظيم الإداري يهدف إلى إعطاء المحليات المرونة الكافية في توزيع إستثمارها المخصصة لكل منطقة لخطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية وفقا لأولوياتها وإحتياجاتها الفعلية، ربما يتفق مع ظروف وإمكانية كل منطقة، ويكون تفعيل اللامركزية باتخاذ الإجراءات التالية:

– إتباع سياسة اللامركزية القرار في إطار حكومة محلية.

– تدعيم التمويل الذاتي المحلي.

– محاولة إجراء تعديلات جذرية في قانون الإدارة المحلية بما يحقق طموحات المجتمعات المحلية نحو اللاّمركزية مع إعطاء صلاحيات أوسع لرؤساء المجالس الشعبية، وهذا يؤكد تقريب المواطن من سلطة القرار.

ثالثا– تفعيل سياسات العامة للتنمية المحلية: إنّ القول بتفعيل السياسات العامة التنموية الحضرية تشمل في مضمونها إقامة مدن ومجتمعات عمرانية جديدة بالمناطق الصحراوية، وتنمية المدن الحضرية للإرتقاء بها وتحسين مستوى المعيشة الأفراد بها، من خلال إتباع إستراتيجية الإنتشار المركز لتحقيق الإستفادة القصوى من موارد التنمية المتاحة، ويكون هذا من خلال:

– تنويع مصادر الدخل في الأماكن الريفية والمناطق النائية، بحيث يتم تسيير فرص عمل الذات مردود مادي في مشروعات وأنشطة متنوعة وعدم الإهتمام بها يولد أزمات وعواقب.

– الإهتمام بالمرأة الريفية خاصة بفئة الشباب في إقامة مشروعات صغيرة، تتوافق مع إمكانيات المجتمع الريفي.

– مد شبكات المرافق العامة إلى المناطق النائية والتجمعات الريفية وخاصة المناطق المعزولة عن برامج التنمية.

رابعا– زيادة كفاءة المجتمع المحلي: وهذا من خلال إجراءات الحكومية وتنشيطها بمعنى جعلها حكومة إلكترونية من أجل تحقيق الشفافية والمصداقية لتسهيل الإجراءات على المواطنين، وتسييرها بواسطة إتباع عدة إجراءات نذكر منها:

[1]– محمد سلمان طالع، **أساليب ووسائل تحقيق التنمية الريفية المشاركة الشعبية مدخلا**، (القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2008)، ص41.

– وضع إستراتيجية وخطط التأسيس والتي تشمل إدارة هيئة على المستوى المحلي لها وظائف التخطيط المتبعة من أجل تبني نموذج تنموي جيد.

– البحث عن إمكانية إصدار التقارير البشرية للوحدات المحلية، في إطار منظومة تنموية شاملة تترجم إلى خطة إنمائية متكاملة تدعيما لنظام اللامركزية المحلية.[1]

المطلب الرابع: مجالات التنمية المحلية

إنّ التنمية المحلية عبارة عن عملية متكاملة لتشمل مختلف الجوانب، هذا من خلال التعاريف السابقة مما ينتج إتساع مجالات التنمية المحلية لتصل إلى معظم العلوم الإنسانية والإجتماعية والإقتصادية والسياسية وحتى البيئية، مما أدى إلى بروز روابط وإتصالات بالعلوم الأخرى، وتتمثل المجالات التنمية المحلية كونها لا يمكن حصرها، وعليه نذكر منها:[2]

أولا– التنمية الإقتصادية

عل الرغم من تعدد التعاريف والتفسيرات حول الموضوع إلاّ أنّه يمكن إعطاء تعريف مشترك للتنمية الإقتصادية ويقصد بها:"عملية تحسين وتنظيم وإستغلال الموارد المادية والبشرية المتاحة بهدف زيادة الإنتاج الكلي من السلع والخدمات بمعدل أسرع من معدل الزيادة في السكان، بهدف تحقيق زيادة متوسطة في دخل الفرد الحقيقي." إذا فغاية التنمية المحلية هي رفاهية الإنسان ماديا عن طريق تحسين دخل الفرد وتحسين مستواه المعيشي، كما أنّ هذا النوع من التنمية المحلية والتي تهدف أساسا إلى وضع مخططات يكون الغرض منها تطوير الوضعية الإقتصادية للجماعات المحلية سواء كانت في الجانب الصناعي أو الزراعي و حتى المنشآت القاعدية، بما يسمح لاحقا بتوازن يمكنها من توفير منتجات إقتصادية تلبي بها حاجات أفرادها، ومن ثم فقد جاءت التنمية الإقتصادية بطروحات مختلفة مبنية على الأسس المنهجية العلمية من أجل إسعاد الإنسان وتحقيق رفاهه المادي.[3]

وهناك من يرى أنّ التنمية الإقتصادية تعني بالتخطيط الإقتصادي الذي يسعى إلى تحقيق الزيادة في النمو والإنتاج وتطوير الوسائل المساعدة لتحسين ذلك، كما أنّها تعرف:" العملية التي يتم من خلالها الإنتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم."[4]

---

[1]– نوال مطلسي وفائزة خلوف، **دور المرأة في تحقيق التنمية المحلية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، قسم التنظيم الإداري والسياسي، جامعة قسنطينة03، 2013، ص 57.

[2]– علي كريم العمار، **مقدمة في مفهوم تنمية الإقتصاديات المحلية**، (العراق، جامعة بغداد: دار الخليج العربي، 2001)، ص 36.

[3]– مختار حمزة وآخرون، **دراسات في التنمية الريفية المتكاملة بمصر**، (مصر، القاهرة: مكتبة الخانجي، 1994)، ص 377.

[4]– كريمة أفتيس، **معيقات الإدارة المحلية في تحقيق التنمية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة قسنطينة03، 2013–2014، ص 22.

وعرفتها الأمم المتحدة:" بأنّها تلك العملية التي يشترك فيها كل الناس في المحليات والذين يأتون من كل القطاعات، ويعملون سوية لتحفيز النشاط الإقتصادي المحلي، والذي ينتج عنه إقتصاد يتسم بالمرونة والإستدامة، وهي عملية تهدف إلى تكوين الوظائف الجيدة وتحسين نوعية الحياة لعموم الناس بما فيهم الفقراء والمهمشون."

إنّ عملية التنمية الإقتصادية المحلية تشجع على قيام المعنيون بالأمر على تأسيس شراكة حقيقية بين القطاع العام والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني، بهدف التعاون لإيجاد حلول محلية ما يواجهونه من تحديات إقتصادية عامة. [1]

ثانيا- التنمية الإجتماعية

وهي عبارة عن عمليات تغيير إجتماعي تلحق بالبناء الإجتماعي ووظائفه بغرض إشباع الحاجات الإجتماعية للأفراد، وهذا فهي ليست مجرد تقديم الخدمات وإنّما تشتمل على جزئين أساسين هما: تغيير الأوضاع الإجتماعية القديمة، التي تعد مسايرة لروح العصر وإقامة بناء إجتماعي تنبثق منه علاقات جديدة وقيم مستحدثة يسمح للأفراد بتحقيق أكبر قدر من إشباع المطالب والحاجات،[2] فالتنمية الاجتماعية هي مجال تنموي يسعى للإهتمام بتنمية الجانب الإجتماعي لأفراد الإقليم الواحد، حيث أن جوهر خذا المفهوم هو العنصر الإنساني للتركيز على قواعد المشاركة الفرد في التفكير وإعداد وتنفيذ البرامج الهادفة للنهوض بالعنصر البشري، بالإهتمام به وخلق الثقة في فعالية برامج التنمية الإجتماعية والتي تنحصر أساسا في الخدمات العامة والخدمات الإجتماعية مثل: الصحة، التعليم، السكن....الخ، التي يمكن جمعها في عملية الإستثمار في الموارد البشرية.[3]

وبذلك فالتنمية الإجتماعية تقوم أساسا على المشاركة الجماعية الفعّالة والإيجابية مع تخطيط وتوظيف أمثل الجهود من أجل الصالح العام، ومنه تكون التنمية الإجتماعية المحلية وسيلة ومنهجا يقوم على أسس عملية مدروسة لرفع مستوى الحياة وإحداث تغيير في طرق التفكير والعمل والمعيشة في المجتمعات المحلية.[4]

[1]- ريم عيسوس وآمنة موناس، **الصحافة المكتوبة ودورها في التنمية المحلية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، قسم التنظيم السياسي والإداري، تخصص حوكمة محلية، جامعة قسنطينة03، 2012-2013، ص 31.

[2]- كريمة أفتيس، مرجع سابق، ص 22.

[3]- محمد رياض عاتيمي، **نظريات ومفاهيم الإتجاه التكاملي للتنمية الريفية**، (مصر: مكتبة الإسكندرية، 1989)، ص 49.

[4]- مفهوم التنمية الاجتماعية http://www.arabvolunterring.org/corner/avt1452.html.2007

ومن هنا نستنتج أنّ هناك علاقة بين التنمية الإقتصادية والتنمية الإجتماعية، بحيث لا يمكن أن تحدث تنمية إقتصادية دون تغيير إجتماعي، ولا يمكن أن تحدث تنمية إجتماعية دون تنمية إقتصادية. [1]

ثالثا- التنمية السياسية

تقوم على تنمية النظام السياسي القائم في الدولة والحفاظ على إستقراره، على إعتبار أن التنمية السياسية تمثل إستجابة للنظام السياسي للتغيرات في البيئة المجتمعية والدولية وهذا لا يتحقق إلاّ بالأخذ بالمشاركة الشعبية الجماهيرية، والمتمثلة في حق المواطنين في إختيار من يمثلونهم لتولي السلطة كإختيار النخب الحاكمة أو إختيار أعضاء البرلمان والمجالس التشريعية أو المحلية ...الخ، ومن خلال المشاركة السياسية يلعب المواطن دورا كبيرا في دعم مسيرة التنمية السياسية.[2]

وتعرف التنمية السياسية بأنّها:" عملية سوسيوتاريخية متعددة الأبعاد والزوايا تستهدف تطوير أو إستحداث نظام سياسي عصري يستمد أصوله الفكرية من نسق إيديولوجي تقديمي ملائم مع الواقع الإجتماعي والثقافي للمجتمع، ويشكل أساسا مناسبا لعملية التعبئة الاجتماعية."

ومن أبرز أهداف التنمية السياسية:

- تحقيق المواطنة.
- ترسيخ التكامل السياسي وتوثيق العلاقة بين أفراد المجتمع لتجنب التصادم.
- تدعيم قدرة الحكومة المركزية على التغلغل داخل إقليم دولتها.
- زيادة كفاءة الحكومة المركزية والهيئات المحلية فيما يخص بتوزيع المنافع على الأفراد.
- زيادة معدلات المشاركة في الحياة السياسية.
- إضفاء الشرعية على السلطة السياسية من خلال إسنادها للدستور.[3]

وعليه فالتنمية السياسية هي متعددة الجوانب حيث يرى **لوسيان باي** بأنّها تحديث سياسي وتنظيم الدولة وهي تعبئة ومشاركة جماهيرية وهي بناء للديمقراطية، وهي إستمرار وتغيير منظم وإقامة المؤسسات وتحقيق الأهداف العامة.[4]

---

[1]- محمد إسماعيل فرج، **التخطيط للتنمية الريفية**، (مصر: مكتبة الإسكندرية، 1983)، ص240.

[2]- إبراهيم عبد الطيف، **الإطار الفكري للتنمية المحلية**، عن مجلة الإدارة، العدد3، مجلد 24، جانفي 1992، ص 54.

[3]- كريمة أفتيس، مرجع سابق، ص ص 22-23.

[4]- ريم عيسوس وآمنة موناس، مرجع سايق، ص 32.

رابعا– التنمية الإدارية

ترتبط التنمية الإدارية بتواجد قيادة إدارية فعّالة لها القدرة على بث روح النشاط الحيوي في جوانب التنظيم ومستوياته، كما يغرس في الأفراد العاملين بالمنظمة روح التكامل والإحساس بأنّهم جماعة واحدة مترابطة تسعي إلى تحقيق الأهداف والتطلع إلى المزيد من العطاء والإنجازات، كما أنّ مفهوم التنمية الإدارية يرتبط أكثر بتنمية وتطوير القدرات البشرية في الإدارة لتحقيق عنصر الكفاءة والفعالية في المؤسسات الإدارية العلمية، وزيادة مهاراتها وقدراتها على إستخدام هذه الطرق في حل المشاكل التي تواجهها ورفع مستوى أدائها وتطوير سلوكها.[1]

وتعتبر التنمية الإدارية المحلية هي عملية هادفة ومنظمة تسعى إلى جعل عمليات الإدارة وطرقها ووسائلها تتلاءم مع الأهداف التنموية الشاملة التي يسعى البلد إلى تحقيقها، وبالتالي فهي عبارة عن إستراتيجية شاملة تعتمد على جهود المنظمة تهدف إلى إحداث تغيير بغية تحسين كفاءة وفاعلية الجهات الإدارية المحلية. وعلى هذا فإنّ التنمية الإدارية هي عملية تغيير مخطط تستخدم فيه طرق عملية تُمكّن الجهاز الإداري من تحديث الأنماط التنظيمية والسلوكية وإتباع الهياكل الإدارية الملائمة وتكييفها في ضوء المتغيرات البيئية وتدعيمها بالمهارات البشرية الضرورية، وفتح مجالات التدريب بما ينمي القدرات القوة العاملة وتحديث القوانين والتشريعات المعمول بها، وتطوير وتنمية معلومات ومهارات واتجاهات وسلوك أفراد المنظمة وتحسين بيئة العمل الإداري من أجل تحقيق تنمية شاملة.[2]

[1]– خيضر خنيفري، مرجع سابق، ص 22.

[2]– بومدين طاشمة، **إستراتيجية التنمية السياسية**، دراسة تحليلية لمتغير البيروقراطية في الجزائر، أطروحة الدكتوراه، جامعة الجزائر، 2007، ص 275.

خلاصة الفصل الأول:

إذن ما يمكن قوله من خلال هذا الفصل، هو أنّ الإدارة المحلية هي تنظيم إداري تنفيذي يخضع للنظام القانوني للدولة، ويبقى الهدف الأكثر إلحاحا لهاته الإدارة المحلية هو تحقيق التنمية المحلية، فظهور الإدارة المحلية لم يكن بالصدفة وإنمّا كان لتضافر العديد من الأسباب الإدارية والسياسية والإقتصادية وحتى الإجتماعية، ممّا جعلها تتميز وتتمتع بعدة خصائص منها وجود مصالح محلية تختلف عن المصالح القومية والشخصية المعنوية، الإستقلال الإداري، والرقابة من الحكومة المركزية، وكل هذا جعلها تقوم بالعديد من الوظائف تشمل مختلف الجوانب السياسية والإجتماعية والإدارية والإقتصادية. أمّا بخصوص التنمية المحلية فقد عرفت إهتماما متزايدا من قبل الباحثين والمفكرين ما أدى إلى تعدد التعاريف فكل مفكر يدرسها من زاوية معينة كون التنمية المحلية متعددة المجالات والأبعاد.

ومنه فالإدارة المحلية من خلال الوظائف المناطة إليها تسعى إلى تحقيق التنمية، ولكي يتحقق هذا يجب أن يكون هناك توفر الهياكل والأجهزة المكلفة بعملية التنمية المحلية معتمدة على مخططات التنموية، وهذا ما سنقوم بمعالجته من خلال الفصل الثاني.

الفصل الثاني:
إدارة التنمية المحلية [الهياكل، المخططات، العراقيل]

الفصل الثاني: إدارة التنمية المحلية (الهياكل، المخططات، العراقيل)

سنقوم في الفصل الثاني بالتطرق إلى إدارة التنمية المحلية في الجزائر والإحاطة بها من كل النواحي، فإدارة التنمية المحلية كواقع معاش كان لزوما أن يكون لها هياكل تقوم بتسييرها وإدارتها، بالإضافة إلى المخططات التي تعد الوسيلة والطريقة التي يمكن من خلالها متابعة برامج التنمية المحلية والسهر على نجاحها، لكن إدارة التنمية المحلية ليست بعيدة عن بؤرة العراقيل والصعوبات، حيث نجدها تعاني الكثير من العراقيل التي تقف عقبة في طريقها وتحول بينها وبين تحقيق التنمية المحلية.

إنّ الإدارة التنمية المحلية في الجزائر(البلدية) تتكون من هياكل والمتمثلة في المجلس الشعبي البلدي، و المكوّن من هيئة تنفيذية (رئيس المجلس الشعبي البلدي) وهيئة المداولة (أعضاء المجلس الشعبي البلدي) بالإضافة إلى الهيئة الإدارية والمصالح العمومية للبلدية واللجان البلدية فكل هاته الهيئات تشكل هياكل إدارة التنمية المحلية، تعتمد هاته الهياكل على ما يسمى المخططات أو المخطط البلدي بهدف تحقيق التنمية المحلية مستفيدا من برامج الإنعاش الاقتصادي، لكننا نجد أنّ إدارة التنمية المحلية تواجه عدة عراقيل وعدة صعوبات في تحقيق التنمية المحلية، وأبرز هاته العراقيل تنحصر في الجانب المالي والجانب البشري والجانب القانوني، سنقوم من خلال هذا الفصل بالتعرف على هياكل إدارة التنمية المحلية وتقديم شرح مناسب لها بالإضافة إلى شرح طريقة تسيير هاته الإدارة بواسطة المخطط البلدي بل أكثر من ذلك سنتطرق إلى توضيح أبرز المعيقات التي تواجهها إدارة التنمية المحلية.

المبحث الأول: هياكل والأجهزة المكلفة بالتنمية المحلية

سنقوم خلال هذا المبحث بالتطرق إلى نشأة الإدارة المحلية بالجزائر والإشارة إلى مراحل تطورها، كما سنقوم بعرض أهم الهياكل والأجهزة المكلفة بالتنمية المحلية، والمتمثلة في المجلس الشعبي البلدي والهيئة الإدارية والمصالح العمومية واللجان البلدية.

المطلب الأول:مراحل تطور الإدارة المحلية في الجزائر

لقد عرفت الإدارة المحلية الجزائرية منذ نشأتها عدة مراحل وتطورات، والتي سنقوم بعرضها في هذا المطلب.

أولا- المرحلة الأولى: إبان الحكم العثماني (1519- 1830): في فترة الحكم العثماني كان الهيكل الإداري مقسم إلى 03 أقسام وهي: دار السلطان يشمل العاصمة وضواحيها، بايليك الشرق وعاصمته قسنطينة، بايليك الغرب وعاصمته وهران، وبايليك التيطري وعاصمته المدية.[1]

[1]- أرزقي شويتام، **المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني(1519-1830)**، (د ب ن: دار الكتاب العربي، 2009)، ص ص53-54.

إضافة إلى دار الباي والبياليك يوجد إدارة الأرياف (البلديات) وتعرف بالأوطان، حيث كل وطن يحتوي على مجموعة من القبائل والأعراش يحكمها مجموعة من القياد بواسطة شيوخ بمثابة رؤساء البلديات في وقتنا الحالي يقومون بدور الوساطة بين الأهالي والإدارة وظيفتهم:

- الإشراف على أمناء الحرف.

- الإشراف على نظافة المدينة.

- مراقبة الأسواق عن طريق المحتسب.

- الحفاظ على الأمن والنظام العام.

- جمع الضرائب المفروضة على الأغنياء والمحلات واليهود.[1]

ثانيا- المرحلة الثانية: إبان الحكم الاستعماري (من 1830 إلى غاية 1962)

تميز التنظيم البلدي إبان الاستعمار الفرنسي للجزائر منذ 1830 إلى غاية 1962 خاصة بعد سنة 1844 بإنشاء هيئات إدارية تسمى بالمكاتب العربية تسير الدائرة المحلية بإشراف ضابط جيش الاحتلال، ويقوم بالإشراف السياسي على السكان وقبض الضرائب، وفي سنة 1868 ظهرت ثلاثة أصناف من البلديات وهي:[2]

أ- **البلديات الأهلية:** أنشئت عموما في مناطق نائية ومناطق الصحراء، وتتميز إدارة هذه البلديات بالطابع العسكري يتولى تسييرها من طرف أفراد الجيش الفرنسي بمساعدة بعض الأعيان والأهالي وهي ناقصة الصلاحيات.

ب- البلديات المختلطة: وهي بلديات متواجدة في مناطق عسكرية إلا أنّها خاضعة لحركة الاستيطان وتساير من طرف :

- متصرف إداري: من طرف الإدارة الاستعمارية يمتلك كل الصلاحيات بيده يساعده موظفين جزائريون
- اللجنة البلدية: تتكون من أعضاء أوروبيون منتخبين لمدت ستة سنوات من طرف الفرنسيين وهم مواطنون من درجة أولى، ونسبة تمثيل الجزائريين 1%(عضو مكلف بالحالة المدنية، القياد، شيوخ الجماعة).

[1]- أرزقي شويتام، مرجع سابق، ص ص53-54.

[2]- محمد الصغير بعلي، **قانون الإدارة المحلية الجزائرية**، (الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2002)، ص 37.

ج- البلديات ذات التصرف التام (العمالة): وهي بلديات تتواجد في مناطق كثيفة بالأوروبيين وتقع في المدن الكبيرة والمناطق الساحلية، ويتم تسيير هذه البلديات عن طريق هيئتين:

1.المجلس البلدي: يسيره أعضاء منتخبين ولأول مرّة يعطي الحق للجزائريين حق الترشح للإنتخابات بالشرط ألاّ تتجاوز نسبة الجزائريين الثلث 3/1 كما لاستطيع الجزائري أن يكون رئيس البلدية أو أحد مساعديه.

2. رئيس البلدية: ينتخبه المجلس البلدي من أعضائه ويهدف للحفاظ على مصالح المستعمر.

ثالثا- المرحلة الثالثة: بعد الإستقلال (عهد الحزب الواحد)

كان لمبدأ الحزب الواحد دور مهم في تشكيل وتوجيه ومراقبة هيئات البلدية، حيث لم تخلو أي وثيقة سياسية من إبراز مكانة البلدية في التنمية المحلية، حيث كرس الدستور 16 سبتمبر 1963 رسميا وعلنيا المكانة المهمة للبلدية في تنظيم الدولة وإعتبارها أساس للمجموعة الترابية والإدارية في المادة التاسعة منه، ثم جاء أمر رقم 67 /24 المؤرخ في 18 جانفي 1967 المتضمن القانون البلدي معتبرا البلدية في نص مادته الأولى "هي الجماعة الإقليمية السياسية والإدارية والإجتماعية والإقتصادية والثقافية الأساسية" ولم يخلو الميثاق الوطني 1976 من دعم سياسة اللاّمركزية من خلال مساعدة البلديات بوصفها قاعدة لتخطيط وتنفيذ إستراتيجية التنمية على المستوى الجهوى، وهذا ما أكد عليه كذلك دستور 1976 وبعد ذلك جاء الميثاق الوطني 1986 الذي حثّ على تطوير الدولة من خلال دعم اللاّمركزية في التسيير، وركز علي وصف البلدية بأنّها أداة لتقريب الإدارة من المواطن.[1]

رابعا- المرحلة الرابعة: مرحلة التعددية الحزبية

كرّس دستور 23 فيفرى 1989 في المادة 40 بالنص علي حق إنشاء جمعيات ذات طابع سياسي كما نص في المادة 15 على "أن البلدية هي الجماعة القاعدية للدولة ". و بهذا دخلت الجزائر مرحلة إنتخابية جديدة وذلك من خلال إنتخابات محلية تعددية، سمحت للمواطنين بالتعبير عن إنتمائاتهم السياسية بكل حرية وديمقراطية.

وعلى هذا الأساس صدر القانون رقم 08/90 المؤرخ في 07 أفريل 1990 المتعلق بالبلدية، وبالتاريخ 12 جوان 1990 أجريت أول إنتخابات بلدية تعددية بلغت نسبة المشاركة فيها 65.15 % .[2]

[1]- السعيد بوشعير، **النظام السياسي الجزائري**، (الجزائر: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، (د س ن))، ص ص 104-106.

[2]- محمد بوضياف، **الهيئات الإستشارية في الإدارة الجزائرية**، (الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، (د س ن))، ص 133.

خامسا– المرحلة الخامسة: البلدية (في ظل القانون البلدي الجديد رقم 10/11)

عرفت المادة الأولى من قانون البلدية رقم 10/11 المؤرخ في 22 جوان2011 "البلدية على أنها الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة وتتمتع بالشخصية المعنوية و الذمة المالية وتحدث بموجب القانون " كما نصت المادة الثانية منه على أنّ " البلدية هي القاعدة الإقليمية اللاّمركزية ومكان ممارسة المواطنة " دخل قانون البلدية الجديد حيز التنفيذ بعد صدوره في الجريدة الرسمية في 03 جويلية 2011، حيث جاء هذا القانون لتدارك النقائص المسجلة في السنوات الأخيرة من خلال تطبيق قانون البلدية 08/90 المؤرخ في 07 أفريل 1990، وهذا ما يسمح بتعزيز طاقات البلديات في اتخاذ القرارات وتسير الموارد البشرية قصد تمكينهم من أداء دور هام في الإصلاحات التي تمت مباشرتها وتكيف الإطار القانوني وتنظيمي لتحديد العلاقات بين الهيئات المنتخبة وظروف الممارسة من قبل ممثلي الدولة، كما ركز القانون على الأعمال الجوارية التي تسمح للمواطنين بالمساهمة في تسير البلدية وسبل إسناد مهمة تسير المصالح العمومية لمؤسسات خاص من خلال نظام الامتياز.[1]

المطلب الثاني: المجلس البلدي

يعّد المجلس الشعبي البلدي من أهم الهياكل والأجهزة المكلفة بالتنمية المحلية، ويتكون من شقين هما: هيئة المداولات (أعضاء المجلس الشعبي البلدي) الهيئة التنفيذية (رئيس المجلس الشعبي البلدي).

أولا– هيئة المداولات (المجلس الشعبي البلدي):

يتشكل المجلس الشعبي البلدي من عدد أعضاء منتخبين من طرف الشعب بمدلوله السياسي، والمتمثل في المواطنين المسجلين في القوائم الإنتخابية للبلدية المعنية وذلك من خلال الإقتراع المباشر، وتمتد مدة عضويتهم لخمسة سنوات، وتختلف تشكيلة المجلس الشعبي البلدي من بلدية إلى أخرى، ويتغير عدد أعضائه بتغير عدد السكان للبلدية.

يشكل المجلس الشعبي البلدي من بين أعضائه لجان دائمة، وفي بعض الأحيان يمكن له إنشاء لجان مؤقتة لغرض دراسة موضوع محدد. ولقد نصت كل من المادة 78 و79 من قانون الإنتخابات رقم 12 /01 المؤرخ في 12 جانفي 2012 على كيفية تحديد عدد أعضاء المجلس البلدي حسب تعداد السكان كما يلي:

– 13 عضو في البلديات التي يقلّ عدد سكانها عن عشرة آلاف (10000) نسمة.[2]

[1]– عبد الكريم ماروك، **الميسر في شرح قانون البلدية في الجزائر**، (الجزائر: منشورات زين الحقوقية، 2013)، ص 30.

[2]– حسني بودیار، **الوجيز في القانون الدستوري**، (الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع، (د س ن))، ص 39.

- 15 عضو في البلديات التي يتراوح عدد سكانها من 10000 إلى 20000 نسمة.

- 19 عضو في البلديات التي يتراوح عدد سكانها من 20001 إلى 50000 نسمة.

- 23 عضو في البلديات التي يتراوح عدد سكانها من 50001 إلى 100000 نسمة.

- 33 عضو في البلديات التي يتراوح عدد سكانها من 100001 إلى 200000 نسمة.

- 43 عضو في البلديات التي يساوي أو يفوق عدد سكانها 200001 نسمة.[1]

يعقد المجلس الشعبي البلدي دورات عادية كل شهرين (دورة كل شهرين) ولا تتعدى مدة كل دورة خمسة أيام، ويمكن أن يعقد دورات إستثنائية وبقوة القانون في الظروف الإستثنائية المرتبطة بخطر وشيك أو كارثة كبرى، ويتم عقد دورات المجلس الشعبي البلدي بمقر البلدية أما في حالة قوة قاهرة تحول دون إجتماع في مقر البلدية جاز له أن يجتمع في مكان آخر من إقليم البلدية، وتكون جلسات المجلس الشعبي البلدي علنية ومفتوحة لمواطني البلدية ولكل مواطن معني بموضوع المداولة، غير أن المجلس البلدي يمكن له أن يداول في جلسة مغلقة في حالتين هما:

- دراسة الحالة التأديبية للمنتخبين / - دراسة المسائل المرتبطة بالحفاظ على النظام العام.

صلاحيات المجلس الشعبي البلدي:

1- التهيئة والتنمية: يتولى المجلس الشعبي البلدي أثناء عهدته الانتخابية إعداد برامجه السنوية والمتعددة السنوات ويصادق عليها ويسهر على تنفيذها، وذلك في إطار المخطط الوطني للتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم وكذا المخططات التوزيعية القطاعية، كما يشارك المجلس الشعبي البلدي في إجراءات إعداد عمليات التهيئة للإقليم والتنمية المستدامة وتنفيذها ويسهر على حماية الأراضي الفلاحية والساحات الخضراء، كما يعمل على تشجيع الإستثمار وترقيته.

2 - التعمير والهياكل القاعدية والتجهيز:

- التأكد من إحترام تخصيصات الأراضي وقواعد إستعمالها والإشراف على المراقبة لمطابقة عمليات البناء ذات العلاقة ببرامج التجهيز والسكن، السهر على إحترام الأحكام في مجال مكافحة السكنات الهشة وغير القانونية.

- المحافظة على المواقع الطبيعية والآثار، وحماية الطابع الجمالي والمعماري.

[1]- نص المادة 78-118 من قانون الانتخابات 01/12 المؤرخ في 2012/01/12.

3- مجال التربية والحماية الاجتماعية والرياضة والشباب والتسلية والسياحة: تقوم البلدية على ضوء المقاييس الوطنية العامة بما يأتي:

- إنشاء مؤسسات التعليم الإبتدائي وإنجاز وتسيير المطاعم المدرسية، وتوفير وسائل النقل للتلاميذ.

- المحافظة على الممتلكات الدينية والمساهمة في صيانة المساجد والمدارس القرآنية المتواجدة على ترابها، وتشجيع العمل الحرفي والثقافي والسياحي.[1]

4- النظافة وحفظ الصحة والطرقات البلدية:

يسهر المجلس الشعبي البلدي ويتكفل بحفظ الصحة والنظافة العمومية لا سيما:

- توفير المياه الصالحة للشرب وصرف المياه المستعملة ومعالجتها.

- مكافحة نواقل الأمراض المعدية، وجمع النفايات الصلبة ونقلها ومعالجتها ومكافحة التلوث وحماية البيئة وإنشاء المساحات الخضراء.

- الحفاظ على الصحة الغذائية والأماكن والمؤسسات التي تستقبل الجمهور.

- صيانة طرقات البلدية وإشارات المرور.

ثانيا – الهيئة التنفيذية : رئيس المجلس البلدي

حدد المشرع الجزائري في المادة 65 من قانون البلدية 10/11 كيفية تولي رئاسة البلدية، وذلك بعد إعلان مترشح القائمة الإنتخابية التي تحصلت على أغلبية أصوات الناخبين وفي حالة التساوي بين مرشحين في الأصوات يعلن رئيسا المرشح الأصغر سنا، وتحدد عهدة رئيس البلدية بخمسة سنوات.

صلاحياته:

أ- بصفته ممثلا للبلدية:

أسند قانون البلدية 10/11 مهمة تمثيل البلدية إلى رئيس المجلس الشعبي البلدي، حيث يتكفل بممارسة الصلاحيات التالية :

- يمثل البلدية في جميع المراسيم التشريفية والتظاهرات والأعمال الحيات المدنية والرسمية الإدارية.

[1]- عبد الكريم ماروك، مرجع سابق، ص ص 50-52.

– السهر على تنفيذ مداولات المجلس الشعبي البلدي.

– ينفذ ميزانية البلدية ويترأس المجلس الشعبي البلدي.

– الحفاظ على أملاك البلدية وإدارتها والسهر على وضع المصالح والمؤسسات العمومية للبلدية وحسن سيرها.

ب – بصفته ممثلا للدولة:

– يعتبر ضابط الحالة المدنية حيث يقوم بجميع العقود المتعلقة بالحالة المدنية.

– يعتبر ضابط الشرطة القضائية كما يعتبر أيضا ضابط الشرطة لإدارية.

كما يقوم تحت إشراف الوالي بما يلي:[1]

– تبليغ وتنفيذ القوانين والتنظيمات على إقليم البلدية.

– السهر على حفظ النظام العام، والسكينة، والنظافة العمومية.

– السهر على تنفيذ التدابير الاحتياطية والوقاية والتدخل في مجال الإسعاف.

– كما يقوم بالحفاظ على إحترام حقوق وحريات المواطنين.

– السهر على المحافظة على النظام العام وأمن الأشخاص وممتلكاتهم.

– تنظيم ضبطية الطرقات المتواجدة على إقليم البلدية.

– السهر على إحترام وتنفيذ تعليمات نظافة المحيط وحماية البيئة.

– تسليم رخص البناء والهدم والتجزئة.

– السهر على سلامة المواد الغذائية المعروضة للبيع.

– إتخاذ التدابير والإحتياطات الضرورية لمكافحة الأمراض المتنقلة.

[1]- عبد الكريم ماروك، مرجع سابق، ص 53-58.

المطلب الثالث: الهيئة الإدارية والمصالح البلدية العمومية

يقوم السير الحسن للبلدية على أساس الهيئة الإدارية التي يشرف عليها الأمين العام، إضافة إلى ذلك المصالح العمومية للبلدية، والتي يمكن تسييرها عن طريق الاستغلال المباشر أو في شكل مؤسسة عمومية أو بنظام الإمتياز.

أولا– الأمين العام:

ينشط إدارة البلدية الأمين العام، وهو المساعد المباشر الأساسي لرئيس المجلس الشعبي البلدي، وتحت سلطة رئيس المجلس البلدي يمارس صلاحيات عدة وهي:

– ضمان تحضير اجتماعات المجلس الشعبي البلدي.

– تنشيط وتنسيق سير المصالح الإدارية والتقنية للبلدية.

– ضمان تنفيذ القرارات الخاصة بتطبيق المداولات المتضمنة الهيكل التنظيمي ومخطط تسيير المستخدمين.

– يتلقى التفويض بالإمضاء من رئيس المجلس الشعبي البلدي على كافة الوثائق المتعلقة بالتسيير الإداري والتقني للبلدية بإستثناء القرارات.

– يمارس السلطة السلمية على موظفي البلدية.[1]

ثانيا– إدارة البلدية: يختلف تنظيم إدارة البلدية من بلدية إلى أخرى حسب أهمية الجماعة المحلية وحجم المهام المسندة إليها وهي تتعلق بما يلي:

1– ديوان المجلس الشعبي البلدي

2– الكتابة العامة

3– قسم الموارد البشرية والتنظيم:

– مصلحة التوظيف والتكوين

– مصلحة التنظيم والإنتخابات

[1]– عبد الكريم ماروك، مرجع سابق، ص 61.

– مصلحة الشؤون القانونية والمنازعات

4– قسم التسيير العمراني والمحيط والوسائل العامة:

– مصلحة التعمير.

– مصلحة الطرقات والشبكات المختلفة.

– مصلحة النظافة والتطهير.

– مصلحة الوقاية والمساحات الخضراء.

– مصلحة التموين والجرد.

5– قسم المالية والشؤون الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والرياضية:

– مصلحة الميزانية المحاسبة.

– مصلحة التجهيز والإستثمار.

– مصلحة الشؤون الإقتصادية.

– مصلحة الشؤون الإجتماعية.

– مصلحة الشؤون الثقافية والرياضية.

ثالثا– المصالح العمومية:

تسهر البلدية على سير المصالح العمومية بغية تلبية حاجيات المواطنين وكذا إدارة أملاكها لذا تقوم بما يلي:

– الإنارة العمومية /التكفل بالحظائر ومساحات التوقف.

– المحاشر البلدية/ النقل الجماعي /المذابح البلدية.[1]

– الخدمات الجنائزية وتهيئة المقابر وصيانتها، بما فيها مقابر الشهداء.

[1]– عبد الكريم ماروك، مرجع سابق، ص 61.

– المساحات الخضراء.

– الفضاءات الثقافية والرياضية التسلية التابعة لامتلاكها.

– التكفل بالأسواق العمومية.

رابعا– طرق إستغلال المصالح العمومية:[1]

1) الاستغلال المباشر: في هذه الحالة تقوم إدارة البلدية بإدارة مرافقها العمومية بنفسها مستعملة إمكانياتها البشرية والمادية الخاصة، على أن تقيد إيرادات ونفقات هذا الاستغلال المباشر في ميزانية البلدية، كما يمكن للبلدية أن تقرر منح ميزانية مستقلة لبعض المصالح العمومية المستغلة مباشرة غير أن هذا النوع من التسيير يتطلب إمكانيات مادية وكفاءات فنية بشرية كبيرة تتعدى في غالبها إمكانيات البلدية الجزائرية، وعليه نجد معظم البلديات لا تحبذ هذا النوع من التسيير.

2) المؤسسة العمومية البلدية: عكس الإستغلال المباشر يمكن للبلدية أن تنشئ مؤسسات عمومية بلدية من أجل تسيير مصالحها من طرف مجموعة من الأفراد ومجموعة من الأموال تجتمع على تحقيق أهداف محددة على أن تكون مستقلة ماليا تتمتع بالشخصية المعنوية، وفي الغالب تكون هذه المؤسسات العمومية البلدية أما ذات طابع إداري أو ذات طابع صناعي أو تجاري.

وبالنظر إلى إمكانيات معظم البلديات الجزائرية فهي لا تستطيع من الناحية التطبيقية إنشاء مثل هذه المؤسسات العمومية بإستثناء تلك المتميزة بالطابع الإداري.

3) الإمتياز وتفويض المصالح: وهي الطريقة المحبذة للتسيير البلدي كونها تسمح للبلدية التعاقد مع الغير لإدارة مصالحها العمومية والتقنية، بموجب دفتر شروط محدد المدة يضمن للبلدية تحقيق مصالحها الهادفة إلى تلبية احتياجات المواطنين في مقابل حصول صاحب الامتياز أو التفويض على حقوقه المالية المحددة في دفتر الشروط.[2]

المطلب الرابع: اللجان البلدية

يشكل المجلس الشعبي البلدي من بين أعضائه لجان تساعده في ممارسة مهامه، من جهة والمساهمة في إدارة التنمية المحلية من جهة أخرى، وهذا ما سنقوم بتفصيله وشرحه.

[1]– المادة 126 من قانون البلدية 10/11.

[2]– حماد محمد شطا، **تطور وظيفة الدولة نظرية المرافق العامة**، ((د ب ن): ديوان المطبوعات الجامعية، (د س ن)) ص ص 341–342.

أولا– تشكيل لجان المجلس الشعبي البلدي: من أجل تحقيق التنظيم الداخلي في المجلس الشعبي البلدي وضمان ممارسة إختصاصاته، يقوم هذا الأخير بتشكيل لجان دائمة أو مؤقتة لمعالجة المشاكل التي تهم البلدية، وتشكل هذه اللجان بموجب مداولة من المجلس الشعبي البلدي:

أ– اللجان الدائمة: وهي لجان تدوم لفترة العهدة الانتخابية وتشكل من طرف أعضاء المجلس الشعبي البلدي بموجب مداولة مصادق عليها بأغلبية أعضاء المجلس، بناءا على إقتراح من رئيسه، وتتراوح عدد اللجان الدائمة من 03 إلى 06 لجان تبعا لتعداد السكان لكل بلدية وهي محددة كالأتي:

03 لجان بالنسبة للبلديات التي يبلغ عدد سكانها 20.000 ألف نسمة أو اقل.

04 لجان بالنسبة للبلديات التي يبلغ عدد سكانها ما بين 20.001 إلى 50.000 ألف نسمة.

05 لجان بالنسبة للبلديات التي يتراوح عدد سكانها 50.001 إلى 100.000 ألف نسمة.

06 بالنسبة للبلديات التي يفوق عدد سكانها 100.000 ألف نسمة أو أكثر.

ويجب أن تضمن تشكيلة اللجان تمثيلا نسبيا يعكس التمثيل السياسي في المجلس البلدي، وتضطلع تشكيل اللجان الدائمة بالمسائل التالية:

– الاقتصاد و المالية والإستثمار/ الصحة والنظافة وحماية البيئة.

– تهيئة الإقليم والتعمير والسياحة والصناعة التقليدية/ الري والفلاحة.

– الشؤون الاجتماعية والثقافية والرياضة والشباب.

وتنتخب كل لجنة رئيسا من بين أعضائه وتعدّ نظامها الداخلي وتعرضه على المجلس الشعبي للمصادقة عليه، وتجتمع اللجنة باستدعاء من رئيسها وذلك بعد إعلام رئيس البلدية.[1]

ب– اللجان المؤقتة: وهي لجان تنشأ أصلا لدراسة مواضيع محددة تدخل في مجال إختصاص المجلس الشعبي البلدي ولظرف زمني مؤقت، وتشكل اللجنة المؤقتة بإقتراح من رئيس المجلس الشعبي البلدي ويعرضها لمداولة المجلس الشعبي البلدي بعد تحديد موضوعها ومهامها، والآجال الممنوحة لها بغية المصادقة عليها بأغلبية أعضائه، وعند إتمامها لعملها المحدد تقدم اللجنة نتائج أعمالها لرئيس المجلس الشعبي البلدي.[2]

[1]– عبد الكريم ماروك، مرجع سابق، ص ص 52–53.

[2]– كريمة أفتيس، مرجع سابق، ص51.

ثانيا– خصائص لجان البلدية: إن لجان البلدية أجهزة إستشارية تابعة للمجلس المنتخب وتختلف في نظام عملها عن المجلس في حد ذاته من عدة نواحي وتتميز بخصائص أبرزها:

– إنّ عدد أعضائها محدود و أقل من أعضاء المجلس المنتخب، ويعينون من طرف هذا الأخير.

– إنّ اجتماعات اللجان تكون عادة سرية، وليست علنية ولا يحضرها إلا من وجهة له الدعوة بصفة خاصة.

– المسائل التي تعالجها تحال عليها من طرف المجلس المنتخب، فهي لا تتدخل من تلقاء نفسها، لذا فإنّ دور لجان البلدية هو تسهيل عمل المجلس لدراسة المسائل على مستوى اللجان بدقة، وبحضور عدد أقل لتسهيل عملية النقاش، والخروج بقرار يخص المسألة المدروسة وتحريره بمداولة.

ثالثا– واقع اللجان البلدية في الجزائر: من خلال إستعراض خصائص لجان البلدية يتضح أنّ هذه الأخيرة ذات طبيعة إستشارية وذلك من خلال مايلي:

– لا يمكن لهذه اللجان أن تتدخل بنفسها في معالجة القضايا التي تدخل في دائرة اختصاصاتها إلّا إذا طلب منها المجلس ذلك.

– التقارير التي ترسلها إلى المجلس الشعبي البلدي تعتبر مجرد أراء واقتراحات فقط ولا يلزم المجلس بها، إذ يمكن أثناء المناقشة العامة رفض اقتراحات اللجنة وإعتماد صيغة أخرى إذا حازت على موافقة أغلبية أعضاء المجلس.

– لا يمكن لهذه اللجان أن تستعين بأعضاء من خارج المجلس بغرض طلب الإستشارة الفنية إلاّ بموافقة المجلس البلدي.

– ليست لها صلاحيات واسعة، وإنماّ صلاحياتها محدودة فهي تسير وفق ما يمليه المجلس الشعبي البلدي.[1]

المبحث الثاني: إدارة المخططات البلدية للتنمية في ظل برنامج الإنعاش الاقتصادي

يعتبر التخطيط من أبرز الآليات التي تقوم بها البلدية لبلوغ أهدافها التنموية، وقد سطرت الدولة مجموعة من البرامج التنموية والتي سميت ببرامج الإنعاش الإقتصادي وتتمثل في ثلاث برامج وهذه الأخيرة تهدف إلى إحداث التنمية المحلية على مستوى البلدية، وقبل أن نتعرف على برامج الإنعاش الإقتصادي وجب

[1]– محمد الطاهر عزيز، **آليات تفعيل دور البلدية في إدارة التنمية المحلية في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2009–2010، ص 40.

علينا التعرف على المخططات البلدية للتنمية وأنواعها، بالإضافة إلى كيفية إعداد هذه المخططات البلدية للتنمية.

المطلب الأول: مخططات البلدية التنموية

يتعين على البلدية باعتبارها مكان لإلتقاء التطلعات الإجتماعية والإقتصادية، أن تقوم بإعداد مخطط التنمية المحلية طبقا للصلاحيات المخولة لها في قانون البلدية،[1] وتجدر الإشارة إلى أن هناك برامج تنموية مختلفة.

أولا– تعريف المخططات البلدية للتنمية وأشكالها:

هي مجمل الإجراءات التنظيمية التي تباشرها البلدية في المجال الإقتصادي والإجتماعي، والتي تسمح لها بتحديد أولويات التنمية بها ووسائل إنجازها، وذلك من حيث سماحها بإمكانية:

- ✓ حصر إحتياجات ومطالب سكان البلدية وترتيبها حسب الأولوية.
- ✓ جرد وإحصاء الإمكانيات المادية والبشرية المتوفرة على المستوى البلدي.
- ✓ تصنيف المشاريع المراد إنجازها حسب كل قطاع.
- ✓ وضع تقييم مفصل حول المشاريع وإقتراح الوسائل المادية الكافية لتغطيتها.

وتتمثل مخططات البلدية للتنمية في ثلاثة أنواع هي: المخطط البلدي للتنمية، المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، مخطط شغل الأراضي.[2]

أ– المخطط البلدي للتنمية (psd):

يعتبر هذا البرنامج الأكثر إستعمالا منذ سنة 1974 أي بعد صدور المرسوم رقم 136/73 المؤرخ في 1973/08/09 المتعلق بشروط التسيير وإنجاز المخططات البلدية للتنمية، وهو مخطط خاص بإحصاء وتسجيل مختلف جوانب الإستثمارات والمشاريع المعدّة لصالح تنمية البلديات في إطار التوجهات الوطنية أو دون الخروج عن المخطط الوطني للتنمية وقوانين المالية من قبل الدولة ضمن ميزانية التجهيز المحددة لنفقات الدولة السنوية، ويخول تسيير برامج ومخططات البلدية للتنمية لرئيس المجلس الشعبي البلدي بصفته الأمر بالصرف بعد موافقة الوالي.[3]

أو هي عبارة عن مخططات شاملة للتنمية في البلدية جاءت لتكريس مبدأ اللاّمركزية، مهمتها توفير الحاجات الضرورية للمواطنين ودعم القاعدة الإقتصادية، تشمل هذه المخططات التجهيزات الفلاحية

---

[1]– بن عثمان شويح، **دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية: دراسة حالة بلدية**، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010–2011، ص 128.

[2]– جمال زيدان، **إدارة التنمية المحلية في الجزائر: بين النصوص القانونية ومتطلبات الواقع**، (الجزائر، سعيدة: دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2014)،ص ص 118– 119.

[3]– محمد خشمون، **مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية، قسم علم الاجتماع، تخصص علم الاجتماع التنمية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010– 2011، ص 207.

والقاعدية وتجهيزات الإنجاز والتجهيزات التجارية، وتنجز هذه المخططات بمراحل سنوية، حيث على كل بلدية القيام بإنجاز مشاريع المخططات البلدية للتنمية الخاصة بها، وعرضها على موافقة الوصاية الولائية.[1]

ب– المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير (p.d.a.u):

يعود الأصل القانوني لهذا المخطط إلى القانون 29/90 الصادر في 1990/12/01 المتعلق بالتهيئة والتعمير، وهو يعرف وفقا للمادة 16 منه، باعتباره:" أداة للتخطيط المجالي والتسيير الحضري، يحدد التوجيهات الأساسية العمرانية للبلدية أو البلديات المعنية، أخذا بعين الإعتبار تصاميم التهيئة ومخططات التنمية، ويضبط الصيغ المرجعية لمخطط شغل الأراضي".[2]

يتم إعداد مشروعه بمبادرة من المجلس الشعبي البلدي أو المجالس الشعبية البلدية في حالة ما إذا كان المخطط يغطي أكثر من بلدية. ويحتوي هذا المخطط تقريرا مفصلا حول الوضعية الإقتصادية، الثقافية الإجتماعية والسكانية للمكان المعني، مع توضيح إحتمالات التنمية الممكنة بالنظر إلى إمكانية الجماعة الإقليمية، وهو بذلك يتضمن معلومات ومعطيات إحصائية توضح:

- ✓ نمط ونوع التهيئة المقترحة بالنظر إلى التوجيهات الخاصة بمجال التهيئة العمرانية.
- ✓ جهة التخصص الغالبة للأراضي، ونوع الأعمال التي يمكن حصرها عند الإقتضاء.
- ✓ وجود وثائق توضيحية وإحصائية حول المجالات المعنية بالتخطيط، كتوضيح شبكات الطرق، المناطق المعمورة بالسكان، المناطق التي لها إمكانية التحول إلى مجمع سكاني مستقبلا، إضافة إلى وثائق حول الأراضي ذات الإمكانيات الزراعية المرتفعة والجيدة.
- ✓ مخطط شبكة المياه الصالحة للشرب وأهم الإقتراحات البديلة.[3]

ج– مخطط شغل الأراضي (p.o.s):

يعتبر مخطط تفصيلي، يحدد طرق شغل الأراضي في إطار المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، ملزم على البلدية القيام به، تطبيقا لأحكام المادة 34 من القانون 29/90 التي تنص على:" يجب أن تغطي كل بلدية أو جزء منها بمخطط شغل الأراضي، يحضر مشروعه بمبادرة من رئيس المجلس الشعبي البلدي وتحت مسؤوليته". و قد جاء المرسوم رقم 177/91 المؤرخ في 1991/05/82 ليوضح كيفية إعداد هذا المخطط والمصادقة عليه وإبراز محتواه.[4]

---

[1]– سليمان شيبوطي وآخرون، **دور الإدارة المحلية في التنمية المحلية**، ورقة مقدمة لملتقى وطني حول تحديات الإدارة المحلية الواقع والأفاق، المنظم يومي 28/27 أفريل 2010.

[2]– المادة 16 من القانون رقم 90–29 المؤرخ في 01 ديسمبر 1990 المتعلق بالتهيئة والتعمير، العدد 52 لسنة 1990، العدل والمتتم بالقانون رقم 04–05 المؤرخ في 2004، العدد 51 لسنة 2004.

[3]– جمال زيدان، مرجع سابق، ص ص120–121.

[4]– سعيدي الشيخ، **التنمية المحلية الشاملة بين النظرية والممارسة: مع التركيز على ولاية سعيدة**، رسالة ماجيستر، معهد العلوم القانونية، جامعة سيدي بلعباس، 1996، ص 59.

ثانيا– تحضير وتنفيذ برامج ومخططات البلدية للتنمية:

يتم تحضير برنامج التنمية المحلية للبلدية وفق الخطوات التالية:

أ– دراسة ملائمة النشاطات:

هذا من إختصاص المجلس الشعبي البلدي، الذي يجب أن يقوم بتقدير ودراسة ملائمة نشاطات والبرامج الواجب القيام بها، وفق إحتياجات سكان البلدية والوضعيات الإستعجالية، التي يجب أن تحتل الأولوية وكذلك دراسة تكامل هذا البرنامج وتوافقه مع مشروعات البلدية الأخرى، وظروف البلدية بشكل عام، وذلك في ظل الأولويات والتوجهات الوطنية، ومراعاة خصوصيات إقليم البلدية.[1]

ب– تحضير وإعداد وتسجيل المخططات البلدية:

يتم تحضير وإعداد برامج التنمية المحلية وفق جملة من الأعمال المسبقة، التي تتمثل في معرفة المحيط البشري والمادي للبلدية، من خلال بنك المعلومات الإحصائية الموجود على كل مستوى ولاية، كما يجب دراسة الأراضي العقارية، التي ستقام عليها هذه المشروعات التنموية ومدى تأثيرها على النسيج العمراني للبلدية، وتمر إجراءات التحضير والتسجيل بالمراحل التالية:

- ✓ ضبط قائمة مقترحات المشروعات.
- ✓ مشاركة المصالح التقنية لضمان تحقيق وحسن سير المشروع عبر الإنجاز.
- ✓ ضمان وجود دراسة وتوفر القطع الأرضية والإرتفاقات.
- ✓ تحكيم الإقتراحات على مستوى لجنة الدائرة.
- ✓ تقديم البرامج للمجلس الولائي بهدف ضمان التكامل مع باقي البرامج.
- ✓ إعداد البطاقات التقنية للمشروعات المقبولة، وتسجيل المشروعات من طرف مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية وتبليغها عن طريق الوالي للبلديات.[2]

ج– تنفيذ ومتابعة البرامج:

تتم عملية تنفيذ ومتابعة برامج التنمية المحلية على مستوى البلدية عن طريق إختيار المتعاقد أو الشركة المكلفة بالإنجاز، ضمن الإطار القانوني المحدد في قانون الصفقات العمومية، ثم متابعة سير المشروعات بعد ذلك عن طريق مكتب الدراسات أو القسم الفرعي المتخصص قطاعيا، ثم الإقرار بإنجاز الأشغال بواسطة وضعيات شهرية، حيث يمكن هذا الإجراء من تسهيل تسيير التقديرات في مجال إعتمادات الدفع السنوي، التي توضع تحت تصرف المسير لتسوية وضعيات الأشغال ويتم توزيع

[1]– المرسوم رقم 73–136 المؤرخ في 09 أوت 1973، المتعلق بشروط التسيير والتنفيذ البرامج البلدية للتنمية.

[2]– نسيمة أولاد سالم، **واقع النمو السكاني والتنمية المحلية خلال العقد الأخير لولاية ورقلة**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012–2013، ص ص 27–28.

إعتمادات الدفع حسب الفصول والبلديات. يقوم رئيس البلدية الذي يعتبر مسير الحوالات المعادلة لوضعية الأشغال.

د– إستلام المشروع وإقفاله:

يتم إستلام المشروع عند إنجاز العملية ثم رفع التحفظات، وتسليم شهادة المطابقة ويتم في الأخير إقفال العملية على أساس بطاقة الإقفال.[1]

ثالثا– التمويل المالي لبرامج ومخططات التنمية للبلدية:

يعتبر التمويل المحلي أداة تحقيق التنمية المحلية وتسيير مصالح الإدارة المحلية في المقاطعات الإقليمية في الجزائر ولاسيما البلدية، فالتمويل المحلي هو كل الموارد المالية المتاحة والتي يمكن توفيرها من مصادر مختلفة لتمويل المشاريع التنموية على المستوى البلدي.[2]

تحتاج المجالس الشعبية البلدية من أجل تنفيذ برامج ومخططات التنمية المحلية إلى موارد بشرية وموارد مالية، حتى تتمكن من القيام بتنفيذ برامجها التنموية المحلية، حيث يعتبر التمويل العنصر الرئيسي للنشاط الإقتصادي والتنموي المحلي للبلدية، وتنقسم الموارد المالية للبلديات إلى قسمين:

أ– الموارد المالية المحلية:

تشكل الموارد المالية المحلية للبلدية بشكل أساسي في الضرائب المباشرة وغير المباشرة والرسوم والخدمات ومحاصيل الأملاك ومداخيلها والهبات والوصايا...الخ.[3]

ب– الموارد المالية المركزية:

هي تلك المبالغ المالية التي تساهم بها الميزانية العامة للدولة في الإنفاق على التنمية المحلية، ونفقات المجالس المحلية البلدية لمساعدتها في الإضطلاع على بعض برامجها التنموية والمتمثلة أساسا في المخططات البلدية للتنمية.[4]

تعّد مصادر التمويل المركزي الوسيلة الهامة في تمويل مشروعات التنمية المحلية للجماعات المحلية عموما ولاسيما البلدية خصوصا، حيث إنتشر نوع جديد من الإعانات التي تقدمها الدولة للمجالس البلدية، والتي أنشأت بموجب أحكام قانونية مالية قصد التكفل بالمشروعات التنموية على المستوى البلدي وتغطية عجزها، و تتمثل أهم الصناديق الخاصة فيما يلي:

---

[1]– محمد خشمون، مرجع سابق، ص ص 208–209.

[2]– بسمة عولمي، **تشخيص نظام الإدارة المحلية والمالية المحلية في الجزائر**، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا،العدد 04، جامعة باجي مختار،عنابة، الجزائر، ص 270.

[3] – Graba Hachemi," **Les ressources fiscales des collectivités locales**", Edition E.N.A.G ,Alger , 2002,P20

[4]– بسمة عولمي، **تقييم الجباية المحلية في الجزائر**، مقال منشور بمجلة العلوم الإنسانية، جامعة سكيكدة، ص 300.

1- الصندوق المشترك للجماعات المحلية: (f.c.c.l)

مرّ هذا الصندوق بعدة مراحل منذ إنشائه، حيث عرف أول مرة بصندوق تضامن العمّالات والبلديات الجزائرية الذي ألغي سنة 1964 ليعوضه الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط، وبعد صدور قانون البلدية سنة 1967 و قانون الولاية سنة 1969 أعيد تنظيم هياكل الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط، ثم تحول هذا الصندوق في سنة 1973 إلى هيئة تسمى مصالح الأموال المشتركة للجماعات المحلية تخضع لسلطة وزارة الداخلية والجماعات المحلية. في سنة 1986 تحولت هذه الهيئة إلى مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تسمى بالصندوق المشترك للجماعات المحلية.[1]

ويعدّ الصندوق المشترك للجماعات المحلية مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ويخضع لوصاية وزارة الداخلية والجماعات المحلية هذا ما نص عليه الرسوم 266/86 المؤرخ في 1986/11/04. ويتولى هذا الصندوق بتسيير صناديق الضمان والتضامن للبلديات. ويتمثل دور صناديق الضمان والتضامن فيما يلي:[2]

- الصندوق البلدي للضمان:

يقوم هذا الصندوق بتغطية العجز الناجم عن نقص حصيلة الضرائب المتوقعة للبلدية، وتغطية كل ما يتعلق بقسم التسيير.

- صندوق التضامن البلدي:

يتولى بتغطية قسم التجهيز والإستثمار ومنح الإعانات الإستثنائية وتخصيصات الخدمة العمومية الإجبارية.

وهذا كله لتدعيم برامج التنمية المحلية للبلديات،[3] نتيجة وضعها المالي الذي يعرف صعوبة جراء الكوارث الطبيعية مما يجعل الصندوق المشترك للجماعات المحلية له دور مركزي ومشروط من خلال الإجراءات المرتبطة بمنح هذه الإعانة، حيث تؤخذ العديد من الإعتبارات عند منح هذه الإعانة كمساحة البلدية ومعدل نموها و مدى تماشي مخططها التنموي مع أولويات المخطط الوطني وغيرها من الشروط. وتتحدد هذه الإعانات وفق قواعد محددة من قبل السلطات المركزية دون إشراك البلديات، بالرغم من أن بعض موارد الصندوق هي من الموارد المحلية التابعة للبلديات، كما أن مقدار هذه الإعانات معرضة للتغيير من

---

[1]- المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، **التطور الذي يجب إضفاؤه على تسيير المالية المحلية في منظور إقتصاد السوق**، الدورة 18، 2001، ص 18.

[2]- المرسوم رقم 86-266 المؤرخ في 04 نوفمبر 1986 المتضمن تنظيم الصندوق المشترك للجماعات المحلية وعمله.

[3]- نور الدين يوسفي، **الجباية المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر: دراسة حالة ولاية البويرة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم الإقتصادية، جامعة أمحمد مقران، بومرداس، 2008، ص 117.

سنة إلى أخرى وذلك بسبب تغير عوامل كثيرة تستخدم في حساب تلك الإعانات، مثل مقدار الإعانات الخاصة بالبلديات وعدد السكان وتغير قواعد قانون المالية السنوي...الخ.[1]

2- الصندوق الإجتماعي للتنمية: في إطار ضمان مصداقية البلديات وتقريبها أكثر من المواطن من خلال تقديم المساعدات للفئات المحرومة والعاجزة، أنشأت الدولة في إطار هذا أنظمة خاصة للبلديات تستفيد منها عن طريق مديرية النشاط الاجتماعي ويتمثل في البرنامج الخاص بمشاريع جماعية لفائدة البلديات ويوجه هذا البرنامج إلى تشجيع المبادرات الخاصة بإنشاء المؤسسات الصغرى للشباب وتوفير مناصب الشغل والشبكة الاجتماعية والقروض الصغرى لتمويل النشاطات الصغيرة ...الخ.

وتتولى وكالة التنمية الاجتماعية بتنفيذ عمليات هذا الصندوق طبقا لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 232/96 المؤرخ في 29 جوان 1996. وفيما يخص إعداد مشاريعها، تقترح كل بلدية عددا من المشاريع التي تفوق مبلغها4000.000.00 دج وتقدم إلى لجنة خاصة على مستوى مديرية النشاط الاجتماعي لدراستها وترتيبها، ثم ترسل إلى وكالة التنمية الاجتماعية للبث فيها، بحيث ترسل هذه الأخيرة بالقائمة النهائية للمشاريع المقبولة خلال السنة إلى السيد الوالي مع نسخة منها إلى مديرية النشاط الاجتماعي، وتمول هذه الوكالة % 90 من المشروع وتتكفل بدورها البلدية المعنية ب % 10 عن طريق مداولة تؤخذ في هذا الشأن عند الانتهاء من كل مشروع، يقوم ممثل الوكالة الجهوية للتنمية بالتنسيق مع ممثل مديرية النشاط الاجتماعي بصحبة رئيس البلدية أو ممثله بمعاينة المشروع في إطار التسليم المؤقت، بحيث يكون التسليم النهائي سنة بعد ذلك، وهنا يجب على كل رئيس بلدية أن يراعي عدم تكرار تسجيل نفس المشروع مرتين، أي تسجيله في قائمة المشاريع الجماعية وفي مشاريع تنمية البلدية (psd).[2]

3- الصندوق الوطني للتنظيم والتنمية الفلاحية:

يهتم هذا الصندوق خاصة بدعم مختلف النشاطات وبرامج التنمية الفلاحية، خاصة في المناطق الريفية، التي تعاني عجز في مصادر التمويل المحلي.[3]

4- صندوق الكوارث الطبيعية والأخطار التكنولوجية الكبرى:

لقد انشأ هذا الصندوق بموجب مرسوم رقم 402/90 المؤرخ في 15 ديسمبر 1990، حيث يعتبر الوزير المنتدب المكلف بالجماعات المحلية هو الآمر الوحيد بالصرف.

ويهتم هذا الصندوق بتسيير الكوارث الطبيعية والأخطار التكنولوجية الكبرى، التي تتعرض لها البلدية وذلك حرصا على الأمن المدني الذي له تأثير مباشر على الأشخاص والممتلكات. وفي هذا الإطار تكون

---

[1]- عبد القادر موفق، **الإستقلالية المالية للبلدية في الجزائر**، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد02، كلية العلوم الإقتصادية وعلم التسيير، جامعة باتنة، 2007، ص 12.

[2]- وزارة الداخلية والجماعات المحلية، **تقرير ملتقى رؤساء المجالس الشعبية البلدية**، الجزائر، 2003، ص79.

[3]- محمد خشمون، مرجع سابق، ص 212.

البلدية معنية بالتصريح المتعلق بالمنطقة المنكوبة، وذلك معاينة حالة الكارثة الطبيعية التي قد تصيب البلدية، ودراسة الجوانب التي تعرضت للمخاطر وهذا ما نصت عليه الأحكام والقوانين البلدية وفقا للمادة 06 من قانون البلدية، وفي هذه الحالة يجب عليها في هذا الإطار تنشيط لجنة البلدية (وفقا للمادة 13 من نفس القانون).[1]

5- الصندوق الخاص بتنمية الجنوب:

أنشئ هذا الصندوق بموجب المادة 85 من قانون المالية لسنة 1998 ويخضع للمرسوم رقم 242-2000 المؤرخ في 16 أوت 2000 ، وصندوق تنمية مناطق الجنوب هو صندوق وطني جاء خصيصا لتنمية مناطق الجنوب وترقيتها وإحداث نوع من التوازن الجهوي بين مختلف مناطق البلاد، ويتكفل هذا الصندوق أيضا بشكل خاص بتدعيم مشروعات التنمية المحلية للبلديات التي تعاني من العزلة ونقص الموارد المحلية أو انعدامها في بعض الأحيان.[2]

المطلب الثاني: دور برامج الإنعاش الاقتصادي في التنمية المحلية للبلدية

إنّ الحكومة تدرك أنه بدون تحضير المناخ الملائم وبدون تعزيز الإمكانيات المحلية للإنتاج وبدون تجنيد الادخار المحلي وخلق قدرة شرائية معتبرة، فإن وضع إستراتيجية إنعاش اقتصادي ترتكز على برامج مرافقة ومدعمة لإصلاحات هامة لهياكل الاقتصاد الوطني سوف يصعب تطبيق مخططات التنمية للبلدية، ومن أجل ضمان انطلاقة فعالة ودائمة للنمو الاقتصادي والتنمية المحلية الاجتماعية للبلديات لابد من الدولة أن تخصص مبادرات وحوافز من أجل بعث النمو في المجالس الشعبية البلدية، كتشجيع الاستثمارات الخاصة المحلية البلدية وتنمية المؤسسات الصغيرة وتدعيم إعادة الانطلاق الفلاحي والصيد وكل نشاط إنتاجي محلي وتحسين مستويات التعليم والمعيشة للسكان داخل إقليم البلدية، وفي هذا السياق قررت الحكومة تطبيق برنامج استثماري للإنعاش الاقتصادي بغية تهيئة الأرضية اللازمة لإعادة انطلاق النشاطات الاقتصادية والنمو وتعزيز إمكانيات التنمية المحلية في البلدية،[3] وتتمثل برامج الإنعاش الاقتصادي في إستراتيجية النمو المحلية.

إنّ إستراتيجية النمو المحلي في الجزائر حاليا تتدرج على المستوى الداخلي في الدعم، الذي توليه الدولة لهذه العملية من خلال البرامج الطموحة، برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 والبرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009، والبرنامج الخماسي 2010-2014.

---

[1]- حياة بن إسماعين ووسيلة السبتي، **الملتقى الدولي حول: سياسات التمويل وأثرها على الإقتصاديات والمؤسسات: دراسة حالة الجزائر والدول النامية**، تحت عنوان المداخلة التمويل المحلي للتنمية المحلية: نماذج من إقتصاديات الدول النامية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير، يومي 21و22 نوفمبر 2006، ص 14-15.

[2]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 84، المرسوم التنفيذي رقم 2000-242 المؤرخ 16 أوت سنة 2000، من قانون المالية التكميلي، المتعلق بتسيير الصندوق الخاص لتطوير مناطق الجنوب، المعدل والمتمم.

[3]- كريم زرمان، **التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الإقتصادي(2001-2009)**، أبحاث إقتصادية وإدارية، العدد 07، جامعة محمد خيضر، بسكرة، جوان 2010، ص 200.

أولا– برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي

أنشئ هذا البرنامج سنة 2001 يهدف إلى إنعاش الاستثمار العمومي بواسطة مشاريع مسجلة ضمن مختلف البرامج التجهيز العمومي للدولة، وهذا البرنامج بادر به رئيس الجمهورية يمتد على أربع سنوات (2001–2004)، يخضع هذا البرنامج لنفس قواعد التسيير الخاصة بالبرنامج العادي، إلاّ أنه يوجد اختلاف وحيد يكمن في أنّ إعتمادات الدفع لا تلغى بانتهاء السنة، وإنّما توضع على مستوى الحساب الخاص رقم 322001 المفتوح لدى أمين الخزينة للولاية.[1]

يتمحور البرنامج حول الأنشطة الموجهة لدى المؤسسات والأنشطة الإنتاجية الفلاحية، كما خُصص لتعزيز المصلحة العامة في ميدان الري، النقل و المنشآت القاعدية وتحسين المستوى المعيشي للسكان، وتنمية الموارد البشرية وذلك لأجل تحقيق التنمية المحلية، و تطبيقا لبرنامج الحكومة فانه يدعم الأنشطة الاقتصادية للبلديات الأكثر حرمانا، كما ترمي تلك الأنشطة إلى خلق مناصب شغل في مختلف هيئات البلديات، ومنه فالبرنامج يندرج في إطار مكافحة الفقر و سياسة التهيئة العمرانية الهادفة إلى تحقيق التوازن بين البلديات.[2] يعتبر هذا البرنامج من منظور متخذ القرار في الجزائر، أداة من أدوات السياسات الاقتصادية المعروفة والمتمثلة في سياسة الإنفاق العام، وهو متمثل أساسا في دفع عجلة النمو في الجزائر مركزين على المشاريع القاعدية والداعمة للعمليات الإنتاجية والخدماتية.

سطر برنامج الإنعاش أربعة أهداف عملية وثلاثة نوعية، فأمّا الأهداف العملية فتنطلق من إعادة تنشيط الطلب، التي يجب أن يسايرها دعم للنشاطات المنشئة للقيمة المضافة ومناصب الشغل، عن طريق ترقية المستثمرة الفلاحية ومؤسسة الإنتاج الصغيرة والمتوسطة، لاسيما المحلية منها، وردّ الاعتبار للمنشآت القاعدية خاصة تلك التي تسمح بإعادة انطلاق النشاطات الاقتصادية وتحسين تغطية حاجات السكان في مجال تنمية الموارد البشرية، وترمي هذه الأهداف العملية إلى ثلاث أهداف نوعية هي:

– مكافحة الفقر/– إنشاء مناصب الشغل/– تحقيق التوازن الجهوي وإنعاش الإقتصاد الجزائري.[3]

وتميز برنامج الإنعاش بتنمية مكثفة في المجالات الاقتصادية المحلية، وتجسد ذلك في إنجازات عديدة نذكر منها:

[1]– شويح بن عثمان، مرجع سابق، ص 133.

[2]– عمر عبو وهودة عبو، **مداخلة بعنوان جهود الجزائر في الألفية الثالثة لتحقيق التنمية المستدامة**، ورقة مقدمة لملتقى وطني حول: التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر الوقع والتحديات، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ص03.

[3]– ناجية صالحي وفتيحة مخنان، **أثر برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الإقتصادي (2001–2014) نحو تحديات أفاق النمو الإقتصادي الفعلي والمستديم**، أبحاث المؤتمر الدولي حول تقييم أثار الإستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والإستثمار والنمو الإقتصادي خلال الفترة 2001–2014، جامعة سطيف01، 12/11 مارس 2013، ص 03.

1- دعم النشاطات الإنتاجية:

أ- الفلاحة: يندرج هذا البرنامج في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) ويتمحور حول البرامج المرتبطة ب:

- تكثيف الإنتاج الفلاحي خاصة المواد واسعة الإستهلاك وترقية الصادرات من المنتجات الفلاحية.

- إعادة تحويل أنظمة الإنتاج للتكفل أحسن بظاهرة الجفاف في إطار إجراء خاص.

- حماية النظام البيئي الرعوي وتحسين نوعية العلف.

- مكافحة الفقر والتهميش، لاسيما عن طريق مشاريع تجريبية للتنمية الجماعية ومعالجة ديون الفلاحين، وقد قدرت تكلفة هذا البرنامج ب 65 مليار دج.[1]

ب- الصيد والموارد المائية:

بالرغم من طاقته، فإن هذا القطاع لا يحظى بالعناية المستحقة له، نظرا لطول الساحل الجزائري يمكن القول أن الصيد مصدر ثروة لم يستغل بكفاية، إنّ البرنامج يتضمن أساسا عناصر البناء، تصليح وصيانة البحرية...الخ، وآخر للأنشطة الإنتاجية (التكييف، التقييم، التبريد والنقل...إلخ).
إنّ إنجاز هذا البرنامج يتطلب إجراءات تأسيسية وهيكلية مرفقة يجب التكفل بها في إطار قانون المالية وبواسطة آليات أخرى مناسبة.
يتعلق الأمر هنا على وجه الخصوص ب:
- تخصيص الموارد للصندوق الوطني المساعد في الصيد التقليدي والصيد البحري(FNAPAA) الوسيلة المفضلة لتشغيل وتنفيذ البرنامج.
- إنشاء مؤسسة للقرض من أجل الصيد وتربية المائيات، بفتح فرع لدى صندوق التعاون الفلاحي (CNMA) الذي يتمتع بشبكة للصناديق الواقعة على مستوى مراكز الصيد وتربية المائيات.
- إدخال الإجراءات الجبائية، شبه الجبائية، جمركية رامية إلى دعم نشاط المتعاملين.
- معالجة ديون المهنيين المتعاقدين من طرف المستفيدين من مشاريع CEE و FIDA.
المبلغ الإجمالي لتمويل هذا البرنامج يقدر ب 9.5 مليار دج.[2]

[1]- مراد علة، **إشكالية الأمن الغذائي في الجزائر، قراءة تقييمية في السياسات الوطنية للتنمية الفلاحية وسبل تفعيل التكامل الغذائي العربي،** ورقة مقدمة لملتقى دولي التاسع حول: في ضوء المتغيرات والتحديات الإقتصادية الدولية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، يوم 23-24 نوفمبر 2014، ص 03.

[2]- كريم زرمان، مرجع سابق، ص 201.

2- التنمية المحلية والبشرية:

أ- التنمية المحلية: إنّ البرنامج المقترح والمقدر ب 113 مليار دج، يحدد نشاط الدولة في التكفل بالانشغالات المحلية على عدة مستويات، التدخل فيما يخص التحسين النوعي والمستدام للإطار المعيشي للمواطنين، إنّ البرنامج يتضمن إنجاز مخططات بلدية التنمية(psd) موجهة أغلبيتها لتشجيع التنمية والتوزيع التوازني للتجهيزات والأنشطة على كل التراب الوطني.

- إنجاز المشاريع المرتبطة بالطرق - طرق ولائية وبلدية - تطهير الماء والمحيط، وكذلك الخاصة بإنجاز البنى التحتية للإتصال تشجع كلها على استقرار ورجوع السكان، ولاسيما منها المناطق التي مسها الإرهاب.

- يستجيب هذا البرنامج لحاجات ملموسة، معبر عنها بمشاريع رامية إلى تنمية مستدامة على صعيد المجموعات الإقليمية.[1]

ب- التشغيل والحماية الإجتماعية: إنّ البرنامج المقترح بالنسبة لهذه الفترة في ميدان الشغل والحماية الإجتماعية يتطلب غلاف مالي يقدر بـــ 16 مليار دج. فهو يخص برامج الأشغال ذات الكثافة العالية لليد العاملة (TUP – HUMO) والمتعلقة بالولايات المحرومة.

إنّ هذه البرامج من شأنها أن تسمح بعرض إضافي ل 70.000 منصب شغل دائمين لتلك الفترة، أما عن النشاط الاجتماعي، يتعلق الأمر بنشاطات التضامن إتجاه السكان الأكثر ضعفا وإعادة الإعتبار للمؤسسات المتخصصة وإكتساب 500 حافلة نقل مدرسي للبلديات المحرومة 0.7 وأخيرا 3 ملايير دج ترمي إلى تأطير سوق العمل.[2]

ج- تعزيز الخدمات العامة وتحسين إطار المعيشي:

في إطار الأشغال الكبرى للتجهيز والتهيئة العمرانية قدر الغلاف المالي بـــ 210.5 مليار دج. هذا البرنامج يشكل من ثلاثة جوانب: التجهيزات الهيكلية للعمران، إعادة إحياء الفضاءات الريفية في الجبال، الهضاب العليا والواحات والسكن والعمران.

- التجهيزات الهيكلية للعمران: تهدف إلى تحسين إطار معيشة حياة سكان المراكز الحضرية الكبرى حيث يتمركز الفقر والعزلة. تم تقدير هذا البرنامج بـــ 142,9 مليار دج. يتوزع على الشكل التالي:

البنى التحتية للموراد المائية..... 31.3 مليار دج.

البنى التحتية للسكك الحديدية ..... 54.6 مليار دج.

الأشغال العمومية... ..... 45.3 مليار دج.

[1] - Bilan du programme de soutien de la relance économique, Septembre 2001 à Décembre 2003, P6-7.

[2]- Plan de la relance économique, les composantes du programme, Septembre 2001 à Décembre 2003, P 9.

– تأمين الموانئ والمطارات والطرقات: يهدف هذا البرنامج إلى تعزيز الأمن عبر نقاط دخول الموانئ والمطارات والطرقات بواسطة وسائل الكشف والمراقبة قصد حماية الاقتصاد الوطني من الغش والمساس بكل أنواعه حيث قدرت تكلفته ب 1.7 مليار دج.

– الإتصالات: مشروع حظيرة تكنولوجية للمدينة الجديدة لسيدي عبد الله .وتكلفة هذا المشروع تقدر بـــ 10 ملايير دج.

–إحياء الفضاءات الريفية بالجبال الهضاب العليا والواحات: إنّ هذا البرنامج ينص على حماية الفضاءات الساحلية على طول الخط الساحلي، والمحافظة على مستوى مناطق الهضاب العليا والجنوب وإعطاء نفس جديد للأحياء المحرومة على مستوى المراكز الحضرية، سيسمح هذا البرنامج بتحسن ملحوظ في حياة السكان المعنيين، سيكون السبب في خلق مناصب الشغل، ويتوزع على الشكل التالي:

المحيط..... 6.1 مليار دج.

الطاقة..... 16.8 مليار دج.

الفلاحة..... 9.1 مليار دج.

السكن..... ..... 35.6 مليار دج.

د– تنمية الموارد البشرية:

تقدر تكلفة البرنامج ب 90,3 مليار دج، تم إختيار المشاريع وفقا لإنعكاسها المباشر على حاجيات السكان، وكذلك لتقييم الإمكانيات والقدرات الموجودة كما إحتفظ أيضا بالبرامج التي تقدر الإمكانيات العلمية والتقنية والتي تقلص من ضغط تدفق الطلبة عند الدخول الجامعي، يتوزع هذا البرنامج على الشكل التالي:

التربية الوطنية 27 مليار دج، التكوين المهني 9.5 مليار دج، التعليم العالي 18.2 مليار دج، البحث العلمي12.38 مليار دج الصحة والسكان 14.7 مليار دج، شباب ورياضة 04 ملايير دج، الثقافة والاتصال 2.3 مليار دج، الشؤون الدينية 1.5 مليار دج، إنّ تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي قد يتطلب تجنيد موارد هامة، ومن أجل إنجازه وبأقل تكلفة والحصول على نتائج مرضية، وجب تطبيق بصفة فعالة.[1]

– نتائج برنامج الإنعاش الاقتصادي: (2001– 2004)

تميزت السنوات (2001–2004) بإنعاش مكثف للتنمية الاقتصادية رافق إستعادة الأمن عبر ربوع بلادنا، وتجسد هذا الإنعاش من خلال نتائج عديدة هامة نذكر منها على الخصوص ما يأتي:

– إستثمار إجمالي بحوالي 46 مليار دولار أي 3.700 مليار دينار، منها حوالي 30 مليار دولار أي 2.350 مليار دينار من الإنفاق العمومي.

[1]– عمر عبو وهودة عبو، مرجع سابق، ص ص 05–06.

– نمو مستمر يساوي في المتوسط 3.8% طوال السنوات الخمس بنسبة 6.8 % في سنة 2003.
– تراجع في البطالة أكثر من 29 % إلى 24%.
– إنجاز الآلاف من المنشات القاعدية وكذلك بناء وتسليم الآلاف من المساكن الجاهزة.

ثانيا– البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي (2005– 2009)

لقد شكلت الانتخابات الرئاسية ل 8 أفريل 2004 منعطفا حاسما في مسار التقويم الوطني الذي عكفت الجزائر على انتهاجه، حيث سجل التزام السيد رئيس الجمهورية" عبد العزيز بوتفليقة "بمواصلة وتكثيف المسار المتمثل في إعادة بناء الاقتصاد الوطني، وزيادة على ذلك فقد تم تأكيد هذا الإلتزام بالتعليمة الرئاسية التي وجهها للحكومة فور تنصيبها من أجل تحضير برنامج تكميلي لدعم النمو،[1] الذي يمتد من 2005– 2009 بقيمة إجمالية تقدر ب 9000 مليار دج منها 1908.5 مليار دج لبرامج التنمية المحلية، يخص هذا البرنامج النفقات المتعلقة بتنفيذ برامج التجهيز العمومي، ولذلك ركزت الحكومة على مواصلة مجهود إنعاش النمو وتكثيفه في جميع قطاعات النشاط، بهدف تحقيق التنمية المحلية على المستويات البلدية، فقد جاء هذا البرنامج في إطار مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001–2004.

أ– وضع البرنامج التكميلي لدعم النمو لتحقيق جملة من الأهداف:

1– تحديث وتوسيع الخدمات العامة: حيث أنّ ما مرّت به الجزائر خلال فترة التسعينات سواء كانت الأزمة السياسية أو الأزمة الإقتصادية أثّر سلبا على نوع وحجم الخدمات العامة، بشكل جعل من تحديثها وتوسيعها ضرورة ملّحة قصد تحسين الإطار المعيشي من جهة، ومن جهة كتكملة لنشاط القطاع الخاص في سبيل إزدهار الإقتصاد الوطني.

2– تحسين مستوى معيشة الإفراد: وذلك من خلال تحسين الجوانب المؤثرة على نمط معيشة الأفراد، سواء كان الجانب الصحي، الأمني أو التعليمي.

3– تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية: وذلك راجع للدور الذي يلعبه كلا من الموارد البشرية والبنى التحتية في تطوير النشاط الإقتصادي، إذّ تعتبر الموارد البشرية من أهم الموارد الإقتصادية في الوقت الحالي، إذا أنّ تطويرها المتواصل يجنّب مشكلة الندرة التي تتميّز بها الموارد التقليدية عن طريق ترقية المستوى التعليمي والمعرفي للأفراد والإستعانة بالتكنولوجيا في ذلك، كما أنّ البنى التحتية لها دور هام جدا في تطوير النشاط الإنتاجي وبالخصوص في دعم إنتاجية القطاع الخاص من خلال تسهيل عملية المواصلات وإنتقال السلع والخدمات وعوامل الإنتاج.

4– رفع معدلات النمو الإقتصادي: يعتبر رفع معدلات النمو الاقتصادي الهدف النهائي للبرنامج التكميلي لدعم النمو، وهو الهدف الذي تصب فيه كل الأهداف السابقة الذكر.[2]

[1]– كريم زرمان، مرجع سابق، ص ص 203– 206.
[2]– ناجية صالحي وفتيحة مخناش، مرجع سابق، ص 6.

ب- محاور البرنامج التكميلي لدعم النمو:(2005-2009)

1- تحسين ظروف معيشة السكان: يمثل محور تحسين ظروف معيشة السكان النسبة الأكبر من قيمة البرنامج التكميلي لدعم النمو ب 45.5% (1908.5مليار دج)، وهو يعتبر تكملة لما جاء به مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي في برنامج التنمية المحلية والبشرية، ويعتبر تحسين ظروف معيشة السكان عامل مهم في تطوير الأداء الإقتصادي من خلال إنعكاساته على أداء عنصر العمل ومن ثم على حركية النشاط الاقتصادي، ووُزعت هذه الحصة على عدة قطاعات، كان النصيب الأكبر فيها لقطاع السكن بـــ (555مليار دج) ويليه قطاع التربية الوطنية بـــ (200مليار دج) في شكل إنشاء مزيد من الأقسام والمطاعم المدرسية قصد تحسين ظروف التمدرس، وتأهيل المرافق التربوية والمنشآت الرياضية والثقافية، ثم يأتي قطاع التعليم العالي بـــ (141 مليار دج) لتوفير أفضل ظروف التحصيل المعرفي على مستوى الجامعة الجزائرية.

2- تطوير المنشآت الأساسية: احتل المرتبة الثانية بنسبة 40.5% من إجمالي قيمة البرنامج التكميلي لدعم النمو، وهذه النسبة تعكس الأهمية التي توليها الدولة لقطاع البنى التحتية والمنشآت الأساسية، حيث وزعت هذه القيمة (1703,1 مليار دج) على أربعة قطاعات فرعية كما يلي:

النقل (700مليار دج)، الأشغال العمومية (600 مليار دج)، سدود وتحويلات (393 مليار دج)، تهيئة الإقليم (10.15 مليار دج).

3- دعم التنمية الإقتصادية: يتضمن هذا البرنامج دعم التنمية الاقتصادية في خمسة قطاعات رئيسية وهي:[1]

أ- الفلاحة والتنمية الريفية: حيث خصص له ما قيمة 300 مليار دج وهو بذلك يعكس مكانة القطاع الفلاحي في الإقتصاد الوطني، حيث يعتبر أكثر القطاعات مساهمة في الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات بعد قطاع الخدمات.

ب- الصناعة: حيث خصص لهذا القطاع 13.5 مليار دج وذلك قصد تحسين التنافسية بين المؤسسات الصناعية.

ج- ترقية الإستثمار: حيث خصص له ما يقارب 4.5 مليار دج قصد توفير أوفر السبل وتهيئة المناخ لجلب الإستثمارات سواء كانت محلية أو أجنبية.

د- الصيد البحري: حيث خصص له ما يقارب قيمة 12 مليار دج بهدف القيام بعمليات الصيد البحري.

[1]- ناجية صالحي وفتيحة مخناش، مرجع سابق، ص ص 6-7.

هـ- السياحة: حيث خصص لها قيمة 3.2 مليار دج بهدف إنشاء 42 منطقة توسع سياحي.

و- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية: إذ أنه ونظرا للدور الذي تلعبه هذه المؤسسات في إزدهار النشاط الإقتصادي من خلال توفير مناصب العمل في مختلف المستويات المحلية بالخصوص البلديات.

4- تطوير الخدمة العمومية وتحديثها: الهدف من ذلك هو تحسين الخدمة العمومية وجعلها في مستوى التطلعات والتطورات الإقتصادية والإجتماعية الجارية قصد تدارك التأخر المسجل في هذا الإطار نتيجة الظروف الخاصة التي مرّت بها الجزائر في فترة التسعينات. وخصص في هذا الإطار 203.9 مليار دج موزعة على القطاعات التالية:

أ- العدالة: حيث يعتبر قطاع العدالة قطاع حساس، يمثل الضمان الكامل والأمثل لمصالح الأفراد والمؤسسات، ويتضمن هذا البرنامج إنشاء 14 مجلسا قضائيا و34 محكمة و51 مؤسسة عقابية.

ب- البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال: حيث يستهدف فك العزلة عن المناطق النائية والبعيدة من خلال تزويدها بالموزعات الهاتفية وكذا رقمنة 16 محطة أرضية. مواصلة عصرنة الخدمات البريدية والمالية البريدية.

ج- الداخلية: والغرض منه هو تطوير مصالح الأمن الوطني والحماية المدنية.

د- التجارة: إذ أنّه وقصد تحسين الفضاء التجاري وتنظيم السوق التجارية بشكل رئيسي، جاء هذا البرنامج بغرض تحقيق جملة من الأهداف إنجاز مخابر مراقبة النوعية، إقتناء تجهيزات مراقبة النوعية، إنجاز مقرات تفتيش النوعية على الحدود، إستكمال وإعادة صياغة الإطار القانوني من أجل تطوير التجارة الإلكترونية.

هـ- المالية: حيث يهدف إلى تحديث وعصرنة المنظومة أو الإدارة المالية وخاصة في القطاعات الحساسة كقطاع الجمارك.[1]

ثالثا- برنامج التنمية الخماسي: (2010- 2014)

يعدّ برنامج التنمية الخماسي برنامج هام في برامج الإنعاش الإقتصادي، حيث يعد أضخم برنامج تنموي يطبق في الجزائر بعد الإستقلال بمبلغ 21.214 مليار دينار جزائري أي ما يعادل 286 مليار دولار أمريكي يمتد لخمسة سنوات من سنة 2010 إلى غاية 2014، ويندرج برنامج التنمية الخماسي ضمن

[1]- ناجية صالحي وفتيحة مخناش، مرجع سابق، ص ص 8- 9.

دينامية الإعمار الوطني التي انطلقت منذ 10 سنوات ببرنامج الإنعاش الاقتصادي الذي تمت مباشرته منذ سنة 2001، وهناك ثلاث قطاعات إستفادت من البرنامج الخماسي وتتمثل في:

1- قطاع التنمية البشرية: إستفاد من برنامج خاص بمبلغ 9903 مليار دينار جزائري، ويمثل 45,52% من إجمالي البرنامج.

2- قطاع الأشغال العمومية والهياكل القاعدية: خصص له مبلغ يقدر ب 8400 مليار دج أي ما يمثل 38.52% من إجمالي البرنامج.

3- قطاعات الصناعة والفلاحة والصيد البحري والتشغيل: إستفادت من مبلغ قدره 3500 دج أي ما يمثل 16.05% من إجمالي البرنامج.[1] حيث ويشمل برنامج التنمية الخماسي على شقين إثنين هما:

أ- إستكمال المشاريع الكبرى للجاري انجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9.700 مليار دينار جزائري أي ما يعادل 130 مليار دولار أمريكي.

ب- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11.534 دينار جزائري ما يعادل 156 مليار دولار أمريكي.

- وقد تضمن البرنامج ما يلي:

أ- **تحسين التنمية البشرية:** (ما يقارب 45% من إجمالي البرنامج) وذلك من خلال:

- ما يقارب 5000 منشأة للتربية الوطنية (منها 1000 أكمالية و 850 ثانوية) و 600.000 مكان بيداغوجي جامعي و 400.000 مكان إيواء الطلبة وأكثر من 300 مؤسسة للتعليم والتكوين المهني.

- أكثر من 1500 منشأة قاعدية صحية منها 172 مستشفى و45 مركبا صحيا متخصصا و377 عيادة متعددة التخصصات بالإضافة إلى أكثر من 70 مؤسسة لفائدة المعوقين.

- اثنين مليون وحدة سكنية منها 1.2 مليون وحدة سيتم تسليمها خلال الفترة الخماسية على أن يتم المشروع في أشغال الجزء المتبقي قبل نهاية 2014، وتوصيل مليون بيت بالغاز الطبيعي، وتزويد 220.000 سكن ريفي بالكهرباء.

- تحسين التزويد بالمياه الشرب بالخصوص من خلال انجاز 35 سد و25 منظومة لتحويل المياه وإنهاء الأشغال بجميع محطات تحلية المياه البحر الجاري.

[1]- نبيل بوفيلح، **دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الإقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة (2000-2010)**، أبحاث إقتصادية إدارية، العدد الثاني عشر، جامعة الشلف، الجزائر،2012، ص ص 256- 257.

– أكثر من 5000 منشأة قاعدية موجهة للشبيبة والرياضة منها 80 ملعب و160 قاعة متعددة الرياضة و400 مسبح وأكثر من 200 نزل شباب، وكذا برامج هامة لقطاعات المجاهدين والشؤون الدينية والثقافة والاتصال.[1]

ب– برامج الإستثمارات العمومية: (أزيد من 38% من إجمالي البرنامج) من أجل مواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية وذلك كما يلي:

– أكثر من 3100 مليار دج موجهة لقطاع الأشغال العمومية لمواصلة توسيع وتحديث شبكة الطرقات وزيادة قدرات الموانئ.

– أكثر من 2800 مليار دج مخصصة لقطاع النقل من أجل تحديث ومد شبكة السكك الحديدية وتحسين النقل الحضري على وجه الخصوص، تجهيز 14 مدينة بالتراموي وتحديث الهياكل القاعدية بالمطارات.

– ما يقارب 500 مليار دج تهيئة الإقليم.

– ما يقارب 1800 مليار دج لتحسين إمكانيات وخدمات الجماعات المحلية وقطاع العدالة وإدارات ضبط الضرائب والتجارة والعمل.

ج– دعم تنمية الإقتصاد الوطني: حيث خصص لها أكثر من 1.500 مليار دج من خلال:

–أزيد من 1000 مليار دج يتم رصدها لدعم التنمية الفلاحية والريفية.

– ما يقارب 150 مليار دج لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء مناطق صناعية والدعم العمومي للتأهيل وتسيير القروض البنكية التي قد وصل إلى 300 مليار دج لنفس الغرض.

– كما ستعبئ التنمية الصناعية هي الأخرى أكثر من 2000 مليار دج من القروض البنكية المسيرة من قبل الدولة من أجل إنجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء، وتطوير الصناعة البتروكيمياوية، وتحديث المؤسسات العمومية.[2]

د– التشغيل: من خلال تشجيع إنشاء مناصب الشغل، حيث استفاد من 350 مليار دج من البرنامج لموافقة الإدماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني، ودعم إنشاء المؤسسات الصغيرة وتمويل آليات إنشاء مناصب الشغل إلى جانب الكم الهائل من فرص التوظيف التي سينفذها البرنامج

[1]– ناجية صالحي و فتيحة مخناش، مرجع سابق، ص ص 09– 10.

[2]– مراد علة، مرجع سابق، ص ص 23–24.

الخماسي ويولدها النمو الإقتصادي كل ذلك سيسمح بتحقيق الهدف الممثل في إنشاء 03 ملايين منصب شغل خلال 05 سنوات المقبلة.

هـ- تطوير إقتصاد المعرفة: من خلال دعم البحث العلمي وتعميم التعليم وإستعمال الإعلام الآلي والتكنولوجيا داخل المنظومة الوطنية للتعليم والمرافق العمومية ككل.[1]

المبحث الثالث: مشاكل ومعوقات البلدية في الجزائر

رغم الجهود التي قامت بها الدولة الجزائرية بدعم مختلف البلديات من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي وكذا الإصلاحات سواء القانونية أو المالية أو مختلف المجالات الأخرى، بهدف تحقيق التنمية المحلية بهاته البلديات إلا هذه الأخيرة لا تزال عاجزة عن تحقيق التنمية المحلية، وذلك لأنها تعاني العديد من المشاكل والمعوقات، لهذا سنقوم في هذا المبحث بإبراز أهم المشاكل والمعوقات التي تقف عقبة في طريق البلدية أمام تحقيق التنمية المحلية.

المطلب الأول: المعوقات المالية

تعاني البلديات الجزائرية عجزا ماليا على مستوى ميزانيتها، وتظهر صوره في قلة الإيرادات من جهة وتزايد النفقات العمومية من جهة أخرى، ومن خلال هذا يمكن الإشارة إلى عدة مظاهر للعجز المالي الذي يواجه البلديات وذلك في:

أولا- ضعف الجباية الضريبة وعدم كفايتها:

يشكل محصول الجباية الضريبية المخصص للجماعات المحلية (بلدية أو ولاية) نسبة ضئيلة لم تتعدى في أحسن الحالات11%، من العائد الوطني الإجمالي للجباية العمومية، حيث لا يسمح هذا للبلديات التكفل بتسديد نفقاتها سواء في مجال التسيير أو الإستثمار، حيث منذ 1993 إلى غاية 1997. عرفت الإيرادات الجبائية المحلية تزايدا بطيئا، فقد كانت تقدر بـــ 32.331 مليون دج وإرتفعت إلى 72.170 مليون دج وهذا ما يوضح الوتيرة المتثاقلة لتطور حصيلة الجابية المحلية من العائد الوطني للجباية العمومية، نتيجة لذلك أصبح من الصعب على البلديات تغطية أعبائها وفي وقت تزايد أدوارها ونفقاتها، وخاصة أن الدولة صارت تعيش مرحلة أولى في مجال إقتصاد السوق وما يشكله من نموذج تنموي يقوم عل المنافسة الحرة و في المقابل نجد تصاعد وتزايد مستمر في معدلات النفقات المالية للبلديات حيث كانت سنة 1993 تقدر بـــ 75.215.4 مليون دج لتصل إلى 190.282 مليون دج، وهذا ما يوضح الإختلال بين النفقات المالية المحلية وإيرادات الجباية المحلية.

[1]- حميد باشوش، **المشاريع الكبرى في الجزائر ودورها في التنمية الإقتصادية: حالة طريق شرق غرب**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر03، 2010- 2011، ص 68.

ثانيا– ثقل مديونية البلديات:

تعاني الجماعات المحلية في الجزائر خلال وقتنا الحالي لا سيما البلديات من هاجس العجز عن تسديد ديونها، لما لهذه الأخيرة من تأثير مباشر على استمرارية نشاطات البلدية ومواصلة تنميتها وخاصة أن أسلوب الاقتراض أصبح يطغى على المعاملات المالية للبلدية، وتعود ديون البلدية بالدرجة الأولى إلى سنوات السبعينات، ذلك بسب سوء التسيير من القيادات المحلية وكذلك إزدياد التوسع في تمويل نفقات كمالية في أشغال لا نفع فيها، وكذلك تقلص مدخول التحصيل الضريبي، وهذا ما جعل ديون البلديات تزداد سنة تلوى الأخرى وهذا مايوضحه الجدول الأتي :[1]

جدول رقم(01): يوضح تزايد عدد البلديات المدانة ومبلغ الديون خلال الفترة بين 1990–1996:

السنوات	عدد البلديات المدانة	مبلغ الديون (دج)
1990	164	250.650.670
1991	620	1.963.510.484
1992	660	1.904.343.992
1993	792	3.884.773.900
1994	779	4.900.573.900
1995	929	6.711.002.400
1996	1090	7.000.000.000

المصدر: جمال زيدان، مرجع سابق، ص 158.

ومن خلال الجدول يتضح تزايد مستمر في حجم مبلغ الديون وعدد البلديات المدانة الشيء الذي له أثر سلبي على الجماعات المحلية في مجال التنمية.

وفي ظل غياب حلول جذرية لهذا المأزق، استمر منحنى ديون البلديات بالارتفاع ليبلغ 18 مليار دج سنة 2000، وأمام هذه الانعكاسات السلبية لديون البلدية فقدت هاته الأخيرة مصداقيتها مع شركائها الاقتصاديين خاصة البنوك والمؤسسات الإقتصادية الخاصة.

كما يجدر الإشارة إلى أسباب أخرى للعجز المالي للبلديات وذلك فيما يلي :

[1] – جمال زيدان، مرجع سابق، ص ص 158–159.

– تهديم وترميم العديد من المؤسسات الاقتصادية والتربوية والصحية بالإضافة إلى المساكن الإجتماعية، حيث من سنة 1995 إلى غاية سنة 1997 تم تهديم ما يقارب 3855 مؤسسة إقتصادية وصحية وتربوية.

– تخصيص غلافات مالية معتبرة لتغطية نفقات السلك الأمني من شرطة ومفارز الحرس البلدي، والتي عهد إليها ضمان أمن البلديات تنسيقا مع مصالح الأمن الأخرى بما في ذلك الجيش الوطني الشعبي.[1]

– التبذير بكل مظاهره من خلال إقتناء بعض المجالس لسلع وتجهيزات كمالية، وإستغلال وسائل وعتاد البلدية من طرف أعضاء المجالس لصالح شخصي.

– اللاعدالة في توزيع الموارد الجبائية المحلية الناجم عن عدم التوازن الجهوي.

– نقص الموارد المالية غير الجبائية.[2]

– التهرب الجبائي.

– إنتشار إستعمال العقود العرفية في عملية البيع والشراء بين الخواص، وعدم استعمال الشيكات ووسائل الدفع البنكية مما أدى لصعوبة تتبع مثل هذه المعاملات، وذلك أدى إلى تراجع نسبة الضرائب على الأملاك.

– ضعف نسبة الرسم على السكن، حيث يبلغ متوسط نسبتها منذ سنة 2004 إلى غاية 2006 حوالي12.1% من إجمالي الحصيلة المحلية، ونفس الشيء فيما يخص الرسم على رفع القمامات المنزلية الذي صار يدفع ضمن فواتير الماء أصبح لا يتعدى سوى 0.26%.

– عدم الإستقلالية المالية للبلدية و تبعيتها للسلطة المركزية، إذ تعتمد بشكل كبير على الإعانات والمساعدات المالية التي تقدمها الدولة.

– نقص الوسائل المادية والبشرية لعملية التحصيل الضريبي مثل وسائل النقل والتجهيزات.

– إنفصال قابضات البلدية عن مديرية الضرائب، حيث أصبحت تابعة لمصالح الخزينة الولائية.[3]

[1]– جمال زيدان، مرجع سابق، ص ص 160– 161.

[2]– الهادي مقبول، **التصنيف النموذجي للجماعات المحلية**، عن مجلة المركز الوطني للدراسات والتحليل الخاصة بالتخطيط، العدد 11، 1996، ص9.

[3]– نور الدين يوسفي، مرجع سابق، ص ص80–85.

المطلب الثاني : المعوقات البشرية

يعد العنصر البشري ركيزة أساسية وهامة لتحقيق التنمية المحلية في البلديات فلا يمكن تسيير أي بلدية أو تحقيق تنمية فيها في ظل غياب المورد البشري، لكن الواقع المعاش للبلديات يثبت بأنّها تعاني الكثير من المعوقات والمشاكل البشرية ومن خلال هذا المطلب سنقوم بالتطرق إلى هاته المعوقات البشرية وإبرازها وتوضيحها.

أولا- أزمة الوظيف البلدي:

إنّ الوظيف البلدي لا يزال يعاني ويحتوي على الكثير من الإختلالات، حيث نجد أن الكثير من البلديات في الجزائر، تعاني تضخم في جهازها الوظيفي ونقص تأطيره سواء من خلال :

أ- أزمة التضخم الكمي: والذي نتج عن الإدماج العشوائي في الأسلاك البلدية لتقليص البطالة، مما أدى توليد فائض في عدد المنتمين إلى تلك الأسلاك على حساب المناصب الحقيقية المطلوب شغلها.

ب- أزمة النقص النوعي: حيث نجد في هذا الصدد رداءة في مجال التأطير في البلديات الجزائرية، وذلك ناتج من خلال العناصر البشرية البلدية التي لا تتلائم مداركها ولا مستوياتها مع المهام الملقاة على البلدية، ولا مع متطلبات الواقع والعصر مع غياب للكوادر الجامعية والفئات الفنية المتخصصة والمؤهلة، والتي من شأنها النهوض بالبلدية ورفع مستوى التسيير والتنظيم والتخطيط بها، حيث لا تتجاوز هذه الفئة 4.44% أي بتعداد 5444 كادر من أصل 122.754 عنصر بشري منتمين للأسلاك البلدية المختلفة، ويلاحظ من خلال هذا مفارقة كبيرة في نسبة الكوادر والموظفين المؤهلين ونسبة الموظفين الذين يملكون مستوى أقل أو غير مؤهلين.

ورغم أن السلطات المركزية سعت لتقليص وتخفيف هاته الأزمة من خلال تكفلها بتكوين المنتمين للأسلاك البلدية، ومن خلال سياسة عقود ما قبل التشغيل والتي تقوم بمقتضاها البلدية بتوظيف ذوي الشهادات الجامعية والكفاءات ومختلف الإطارات على أن تتحمل الدولة أجورهم، إلا أنّ الوضع من هذه الأزمة لم يتحسن إلى المستوى المقبول.[1]

وهناك الكثير من الأسباب التي أدت لخلق أزمة الوظيف البلدي وهي :

- سياسة الإدماج العشوائي والإرتجالي المنتهجة من البلدية لإمتصاص البطالة في المجتمع المحلي.

[1]- centre nationel des etudes et d analyses pour la planification:Etudes sur l encadrement de la wilaya, la daira et de la commine, juillet 2000.

– عزوف الإطارات عن العمل في البلديات، وإتجاههم نحو القطاعات المركزية لعدم نوعية عروض العمل بالبلدية، ونقص الأجور والإمتيازات الوظيفية فيها مقارنة بما تقدمه القطاعات الأخرى.

– عدم قدرة البلديات على إدماج العناصر الفنية المؤهلة نتيجة تشبع الوظيف البلدي من جهة، ونتيجة لعدم القدرة على تغطية نفقات التوظيف من جهة أخرى.[1]

ثانيا– التبعية للسلطة المركزية وعدم نجاعة طرق اختيار وترقية الموظفين في البلدية:

يخضع مستخدمي البلدية للسلطة السلمية لرئيس المجلس الشعبي البلدي، وهم تحت تصرفه في إدارة أعمال البلدية، ويملك رئيس لبلدية في هذا الشأن سلطة التعيين والترقية والتأديب في حدود نصوص قانون الوظيف العمومي، فمن المفترض تكون مسألة تعيين وترقية مستخدمي البلدية من إختصاص الأمين العام لأنه مسؤول عن التسيير الإداري والتقني للبلدية، لذا فهو أدرى بكفاءات ومؤهلات الموظفين، كما نجد عدم إستقلالية البلدية في المورد البشري وذلك من خلال إستحواذ السلطة المركزية على سلطة التعيين، إما بصفة مباشرة بتعيين بعض الأصناف الوظيفية كالموظفين المنتمين للوظائف العليا بالبلدية، أو بصفة غير مباشرة بإدماجها لعناصر مركزية في لجان الإمتحانات، أو بتحديد كيفيات تنظيم المسابقات والامتحانات والاختبارات المهنية.[2]

كما أنّ المخطط السنوي لتسيير الموارد البشرية للبلدية الذي يعّده رئيس المجلس الشعبي البلدي، والمرتبط بالتوظيف والترسيم والتكوين وتحسين المستوى وتجديد المعلومات، والإحالة على التقاعد مقيد بشرط مسبق وهو المصادقة من طرف الوالي، وهذا ما يعيق البلدية باعتبارها أدرى بحاجاتها الوظيفية.[3]

ثالثا– ضعف المشاركة الشعبية في إدارة الشؤون المحلية:

إنّ الملاحظ في الإدارة المحلية الجزائرية سوف يرى بوضوح إنتشار ظاهرة العزوف الجماهيري عن المشاركة في إدارة الشؤون المحلية، والتي هي أحد أهم الأسباب التي تقف أمام عدم نجاح العديد من المشاريع التنموية على المستوى المحلي، ومرد ذلك إلى طبيعة العلاقة بين المواطن وإدارته المحلية المبنية أساسا على نقص الثقة فيما بينها، فما يلاحظ اليوم على القيادات المحلية في الجزائر خاصة العنصر المنتخب إبتعادها عن الناخب كلية، وعدم الإهتمام بشؤونه المحلية، حيث نرى بعض المسؤولين المحليين يسعون بصفة مستمرة في غلق كل قنوات الإتصال التي تسمح للمواطن بالتعبير عن ما يحتاجه أمامهم، ومثال عن ذلك تغيبهم المتعمد عن مكان عملهم أثناء الأوقات الرسمية المخصصة لإستقبال

[1]– عادل بوعمران، **البلدية في التشريع الجزائري**، (الجزائر، عين مليلة: دار الهدى للنشر والتوزيع، 2010)، ص75.

[2]– أحمد سي يوسف، **تحولات اللامركزية في الجزائر: حصيلة وأفاق**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، فرع تحولات الدولة، جامعة مولود معمري، كلية الحقوق،، تيزي وزو، 2013، ص ص 89–90.

[3]– عمار بريق، **المركز القانوني لرئيس المجلس الشعبي البلدي**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، المركز الجامعي نبسة، 2006، ص29.

المواطنين، وهذا ما يولد موقف سلبي لدى المواطن المحلي من قيادته المحلية، ممّا دفع شيئا فشيئا إلى زوال الثقة بالقيادة المحلية ومن ثم رفض التعامل معها في العديد من الأحيان، وبالتالي أدى ذلك لعدم مشاركة الموطن بصفة حقيقية في إدارة بعض المهام المحلية.[1]

المطلب الثالث: المعوقات القانونية

نجد أن المادة الأولى من قانون البلدية 10/11 تعرف البلدية "أنها الجماعية الإقليمية للدولة وتتمتع بالشخصية المعنوية والمالية " كما نصت المادة الثانية منه " أن البلدية هي القاعدة الإقليمية اللامركزية، ومكان لممارسة المواطنة " لكن الواقع الذي تعيشه البلدية يقول عكس ذلك، فهي تعاني عدة معوقات قانونية تكرس تبعيتها للسلطة المركزية من خلال الرقابة المفروضة عليها من قبل السلطة المركزية وكذلك وجود ثغرات في القانون الجزائري، لذا سنقوم بتقديم شرح للمعوقات القانونية التي تقف عقبة في طريق البلدية لتحقيق التنمية.

أولا– الرقابة والوصاية على البلدية:

1– الرقابة على أعضاء المجلس الشعبي البلدي: حيث يخضع أعضاء المجلس الشعبي البلدي إلى رقابة إدارية من طرف الوزير أو الوالي ورئيس الدائرة، وذلك من خلال المتابعة القضائية وتعليق العضوية أو التوقيف أو الإقالة. ولقد تم تجسيد هذا النوع من الرقابة الإدارية على أعضاء الشعبي البلدي في كل من المادة:50.49.48 من قانون البلدية 10/11.

2– الرقابة على المجلس الشعبي البلدي كهيئة: تخضع كل قرارات رئيس المجلس الشعبي البلدي إلى سلطة الوالي والذي يمكن له حل المجلس البلدي في حالة حدوث خلاف كبير وخطير بين أعضاء المجلس الشعبي البلدي، أو إلغاء انتخاب جميع أعضاء المجلس أو استقالته جماعيا أو خرق أحكام الدستور، وهذا ما أشارة إليه المادة 46 من قانون البلدية 10/11.

3– الرقابة على خطط التنمية والمشاريع: تعمل السلطة المركزية بالتدخل في الشؤون البلدية من خلال إعداد خطط التنمية والتأكد من عدم تعارضها مع الخطة الوطنية، وكذلك بتقديم تقديم الإعانات ومراقبة كيفية إنفاقها من طرف الوالي الذي يأمر بالصرف وتسيير ميزانية التجهيز القطاعية والبرامج البلدية للتنمية، فالعديد من الصلاحيات تحولت لصالح الوالي باعتباره ممثلا للدولة على المستوى المحلي.[2]

---

[1]– جمال زيدان، مرجع سابق، ص 161.

[2]– ناجي عبد النور، **دور الإدارة المحلية في تقديم الخدمات العامة: تجربة البلديات الجزائرية**، مقال عن المجلة الإفريقية للعلوم السياسية، 2010–2014، على الرابط الإلكتروني: file://localhost/C:/Users/tixter/Documents/).htm#.VValjGLI9Jp

4- الرقابة على ميزانية البلدية ميزانية البلدية عبارة عن تقديرات خاصة بإيرادات ونفقات البلدية، يعدها رئيس البلدية ويصوت عليه، أعضاء المجلس الشعبي البلدي، وهي لا تنفذ إلّا بعد أن يصادق عليها الوالي، وبالتالي فإنّ البلديات ليست لها سلطة على أموالها فهي بهذا لا تتمتع بالإستقلالية المالية.[1]

5- الرقابة على أعمال المجلس الشعبي البلدي: ويتم ذلك من خلال :

أ- المصادقة على مداولات المجلس الشعبي البلدي: وتتخذ المصادقة على مداولات المجلس البلدي شكلين، فهي إمّا تكون صريحة أو ضمنية.

- المصادقة الصريحة على مداولات المجلس الشعبي البلدي: أكدت المادة 57 من قانون البلدية 10/11 أنه يجب المصادقة صراحة على المداولات المتعلقة بالميزانيات والحسابات، قبول الهبات والوصايا الأجنبية وإتفاقيات التوأمة، التنازل عن الأملاك العقارية للبلدية، غير أنه إذا لم يقم الوالي بالمصادقة عليها خلال 30 من إيداعها في الولاية، فإنها تصبح سارية المفعول.

- المصادقة الضمنية: حسب المادة 56 من قانون البلدية 10/11 فإنّ بعد مرور 21 يوم من إيداع

المداولات في الولاية فإذا لم يصادق عليها الوالي فإنها تصبح سارية المفعول وقابلة للتنفيذ بقوة القانون.[2]

ب- إلغاء مداولات المجلس البلدي: وهي تلك التي تمس برموز الدولة أو خرقت أحكام الدستور أو تلك لم تحرر باللغة العربية، أو التي شارك فيها عضو من المجلس له مصلحة شخصية من المداولة.

ج- سلطة الحلول: تعتبر سلطة الحلول من أخطر السلطات المخولة لسلطة الوصاية إتجاه الوحدات اللامركزية، وهذا ما إستدعى تقييدها بشروط وتنصب أساسا في الحالات التالية :

- كل الإجراءات المتعلقة بالحفاظ على الأمن والنظافة والسكينة العمومية.

- عندما لا تقوم السلطات البلدية بالتكفل بعمليات الانتخاب أو الخدمة الوطنية والحالة المدنية.

- في حالة إمتناع المجلس الشعبي البلدي عن التصويت على الميزانية أو في حالة التصويت مرة ثانية على ميزانية مضطربة، حيث يقوم الولي في هاته الحالة بضبط الميزانية تلقائيا بإرادته المنفردة.[3]

فمن خلال هاته الرقابة على البلدية، وبالضّبط في الرقابة على أعضاء المجلس الشعبي البلدي وذلك في حالة الإيقاف أو التجميد للعضوية في المجلس لأسباب قضائية أو لحالات أخرى كحل المجلس الشعبي

---

[1]- ناجي عبد النور، مرجع سابق.

[2]- المادة 56 قانون البلدية 11/10

[3]- عمار بوضياف، **التنظيم الإداري في الجزائر بين النظرية والتطبيق**، (الجزائر: جسور للنشر والتوزيع، 2010)، ص 225.

البلدي، يلاحظ عدم تمتع أعضاء المجلس البلدي بالحصانة هذا من جهة، أمّا ناحية أخرى فإن في حالة الإيقاف أو الحل فإنها تؤدي لعرقلة أعمال البلدية وسيرها ومشروعاتها.[1]

كما أنه رغم كون الوالي أداة غير ممركزة للتسيير المركزي، والذي يسعى لتحقيق أهداف هذا التسيير من خلال الصلاحيات الممنوحة له، إلاّ أنه من خلال الرقابة والوصاية التي يقوم بها على البلدية، نجد ذلك ينافي مبدأ الإستقلالية في التسيير اللامركزي، على إعتبار سلطة الوصايا الإدارية المطبقة من خلال القوانين والتنظيمات والتي تتميز بكونها وصايا إدارية مسبقة تخنق القرارات الصادرة عن الوحدات المحلية والمبادرات ولا يطبق منها إلاّ تم المصادقة عليها من قبل الوالي(الوصي)، وبذلك تتحول الجماعات المحلية خلية إقتراح قد يتوج بالمصادقة أو الرفض، مما يحول دون الوصول إلى تسيير لا مركزي حقيقي نابع من المنتخبين المحليين في شؤونهم الخاصة.[2]

ثانيا– وجود الثغرات القانونية في البلدية: (قانون الإنتخابات 01/12 المتعلق بالمادة 80)

يبدو أنّ المشرع الجزائري أغفل العديد من الثغرات في قانون الإنتخابات الجديد 01/12 المؤرخ في 12 جانفي 2012 خاصة ما يتعلق بالمادة 80 منه، والتي تتضمن كيفيات إنتخاب رئيس المجلس البلدي والولائي، والتي تعتبر طريقة جديدة مقارنة بالمواعيد الانتخابية السابقة، فإن كانت وضعية القائمة صاحبة أغلبية المقاعد المطلقة واضحة، وهي صاحبة الأحقية في الرئاسة، فإنّ نسبة 35% التي تعتبر الشرط المؤهل لرئاسة المجلس المحلي (البلدي أو الولائي) فرضت تنافس قائمتين في العديد من المجالس التي وجدت السند في التحالفات بين الأحزاب وتبقى الوضعية عالقة في حالة وجود قائمة واحدة تحوز نسبة 35 %، وهي الوضعية التي لا تزال تعاني منها أزيد من 450 بلدية من أصل 1150 بلدية خاضعة للتحالف.[3]

[1]– مختار عجايلية، **الرقابة الإدارية على الجماعات المحلية في الجزائر**، مذكرة ماجستير، المركز الجامعي سوق أهراس، 2009، ص37.

[2]– علاء الدين عشي، **والي الولاية في التنظيم الإداري الجزائري: دراسة وصفية تحليلية**، (الجزائر: دار الهدى للنشر، 2006)، ص ص 118–119.

[3]– سميرة بلعمري، **ثغرات في قانون الانتخابات الجديد**، عن مجلة الشروق، 2012/12/05

خلاصة الفصل الثاني:

ما يمكن قوله من خلال هذا الفصل هو أن الإدارة المحلية بالجزائر منذ نشأتها والتي مرت بعدة مراحل، أنها كانت تقوم أساسا على أجهزة وهياكل مكلفة بالتنمية المحلية والتي تتمثل في المجلس الشعبي البلدي، والهيئة الإدارية والمصالح العمومية، واللجان البلدية وتعتمد هذه الهياكل من أجل إحداث تنمية محلية على مخططات والتي تعرف بمخططات البلدية للتنمية، وتشمل هاته المخططات على المخطط البلدي للتنمية (PSD)، المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير (PDEU)، ومخطط شغل الأراضي (POS)، ولضمان تنفيذ برامج ومخططات التنمية يتم تمويل الإدارة المحلية (البلدية) من خلال موارد مالية محلية التي يتم تحصيلها من الجباية أو الهبات والوصايا أو عن طريق موارد مالية مركزية وتتمثل في الصناديق الخمسة وهي الصندوق المشترك للجماعات المحلية، الصندوق الإجتماعي للتنمية، الصندوق الوطني للتنمية والتنظيم الفلاحية، صندوق الكوارث الطبيعية والأخطار، الصندوق الخاص بتنمية الجنوب.

وقد تم تدعيم مخططات البلدية التنمية ببرامج الإنعاش الإقتصادي، بهدف تحقيق التنمية المحلية وإنعاش الإستثمار العمومي، بالرغم من كل الجهود المبذولة من طرف الدولة لجعل البلدية أكثر فعالية لتحقيق التنمية المحلية، إلا أن البلدية لا تزال تعاني العديد من الصعوبات والعراقيل تعترضها في عملية تحقيق التنمية المحلية، ومن بين هاته المعوقات نجد الصعوبات المالية المتمثلة في العجز المالي الذي تعانيه أغلب البلديات الجزائرية، بالإضافة إلى الصعوبات البشرية وذلك في غياب الخبرة لدى مسيري وموظفي السلك البلدي، ضف إلى ذلك الصعوبات القانونية وتتلخص في الرقابة الوصائية التي تمارسها الولاية على البلدية والتي كثيرا ما تعيق عمل البلدية في تحقيق التنمية المحلية.

الفصل الثالث:
وضعية وواقع التنمية المحلية ببلدية تيكستار

الفصل الثالث: وضعية وواقع التنمية المحلية ببلدية تيكستار

تتمتع الجماعات المحلية وبالخصوص البلدية في التنظيم الإداري الجزائري بإستقلالية مالية تقوم بإعداد وتنفيذ ميزانياتها السنوية، التي تختلف تماما عن ميزانية الدولة إلاّ أنها لابد أن تأخذ بعين الإعتبار عند إعداد ميزانياتها كل توجهات الحكومة في تحضير برامجها التنموية المحلية، وقد تعرفنا في ما سبق على كيفية تحضير وسير البرامج التنموية للبلدية، وهذا ما يسمح لنا معرفة المشاريع التنموية التي قامت بها بلدية تيكستار في ظل المخطط البلدي للتنمية مع تحديد مختلف الإيرادات الجبائية للبلدية للوقوف أمام قدرتها على تحضير مخططات التنمية للبلدية ومعرفة نسبة استفادتها منها.

وقبل هذا نقوم بعرض عام لبلدية تيكستار من خلال موقعها الجغرافي وهيكلها التنظيمي ومدى إستغلالها لإمكانياتها الطبيعية والبشرية لمعرفة مدى أداء وتسيير الإمكانات الإقتصادية من طرف البلدية ودورها في التحكم في وسائل التنمية وأيضا التعرف على مصادر التمويل البلدية، هذا كله لإبراز المشاريع والبرامج التنموية التي قامت بها البلدية في مختلف الميادين والقطاعات المتواجدة على مستوى البلدية.

المبحث الأول: لمحة حول بلدية تيكستار

تختلف البلديات في الجزائر عن بعضها البعض حيث أن لكل بلدية خصائص تتميز بها عن باقي البلديات الأخرى، وهذا حسب التعداد السكاني (الكثافة السكانية) التي تتمتع بها البلدية أو الموارد المتاحة لها حيث أنّ هناك بلديات فقيرة فيما نجد هناك بلديات غنية، إضافة إلى الموقع الجغرافي للبلدية، وكل هذه المميزات تؤثر بطريقة مباشرة على الهيكل التنظيمي للبلدية كالتشكيل المجلس الشعبي البلدي ومصادر تمويل البلدية.

المطلب الأول: تعريف بلدية تيكستار ونشأتها

إنبثقت بلدية تيكستار عن التقسيم الإداري لسنة 1984، وذلك بموجب القانون رقم 09/84 المؤرخ في 04 فيفري 1984 المتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد، وباشرت نشاطها في 01 جانفي 1985. وتعتبر بلدية تيكستار بلدية ريفية تقع في الجهة الشرقية لولاية برج بوعريريج.

تتربع على مساحة إجمالية قدرها 109.42 كيلومتر مربع، وتبعد عن مركز الولاية 30 كلم وتقدر كثافتها السكانية ب: 11.177 نسمة، يحدها من الجهة الشمالية بلدية ودائرة عين تاغروت، ومن الجهة الجنوبية بلدية رأس الوادي، ومن الجهة الغربية بلدية عين تسرة، ومن الجهة الشرقية بلديتي مزلوق وقصر الأبطال التابعة لولاية سطيف، وهي بلدية حدودية مع ولاية سطيف، ويديرها المجلس الشعبي البلدي المتكون من خمسة عشر عضو موزعين كالتالي:[1]

[1]– مقابلة محمد أقموم، **مكتب الأمانة العامة** ، بلدية تيكستار، 20 أفريل 2015، على الساعة 09:30.

- رئيس المجلس الشعبي البلدي
- أربعة نواب لرئيس المجلس الشعبي البلدي
- ثلاثة أعضاء مندوبين موزعين على الفروع البلدية (عضو بفرع بلدية اللفرافرية، عضو بفرع بلدية اللحمامشة، عضو بفرع بلدية بئر الكرمة)
- سبعة أعضاء منتخبين يحضرون مداولات المجلس الشعبي البلدية.[1]

وبحكم موقعها في المنطقة الشرقية للولاية نجدها تتميز بوسط طبيعي متنوع فهي بلدية ذات طابع فلاحي حيث تتربع على 9350 هكتار صالحة للزراعة وموزعة كالتالي:

القطاع العام 1823 هكتار، القطاع الخاص 7227 هكتار، المساحات المزروعة أشجار 65 هكتار، المساحات المسقية 300 هكتار، عدد الفلاحين 743 فلاح.

وتتميز بلدية تيكستار بمظاهر مورفولوجية مختلفة من جبال وسهول ووديان وبعض المصاطب النهرية الحديثة الناتجة بسبب تراجع وادي تيكستار هذا أنها احتلت المرتبة الأولى في المجال البيئي سنة 2008 على المستوى الولائي، وعليه نذكر بعض خصائص الطبيعية للبلدية:

الجبال: تقدر مساحة الجبال بحوالي (11.2) كلم أي ما يعادل نسبة 20 % من مساحة البلدية، وتنحصر في المنطقة الشرقية منها تأخذ اتجاه جنوب غرب شمال شرق ذات ارتفاعات مختلفة تبلغ أعلى قمة (1161 م) وتسمى قمة زديم، وتكسوها غابات كثيفة من أشجار الصنوبر والبلوط.

السهول: تحتوي البلدية على منطقة سهلية كبيرة تبلغ مساحتها (44.8) كليو متر مربع أي ما يعادل نسبة % 80 من المساحة الإجمالية للبلدية، وهي تمتد على طول المنطقة الشمالية لها وذات ذات خصوبة عالية.

المناخ: يسود المنطقة مناخ شبه جاف يكون حار وجاف صيفا وممطر وبارد شتاءا، الفروق المطرية به كبيرة والمدى الحراري واسع وتختلف من سنة لأخرى.

الحرارة: من خلال المتابعة الميدانية لمحطة الأرصاد الجوية لبلدية تيكستار التي رصدت المعطيات أن متوسط أدنى درجة حرارة مسجلة هي 5.5 درجة بشهر جانفي وأقصى متوسط هو 25 في شهر جويلية.

ومن خلال تقديم تعريف لبلدية تيكستار وإبراز حدودها الجغرافية أو موقعها المورفولوجي، سنوضحها في الشكلين التالين:

[1]– مقابلة محمد أقموم، مرجع سابق. 20 أفريل 2015، على الساعة 09:30.

شكل رقم (01) : خريطة توضح الحدود الإدارية لبلدية تيكستار:

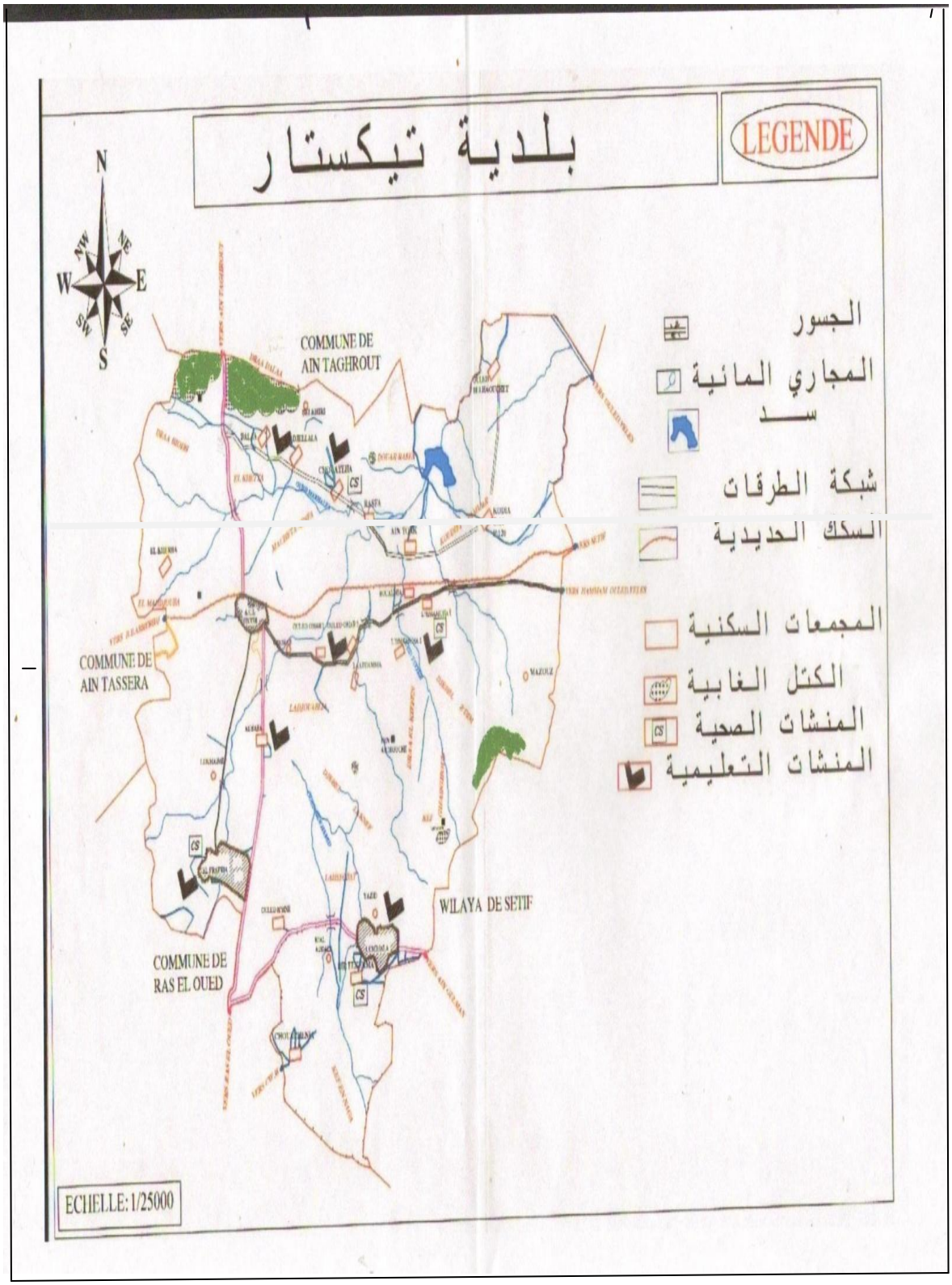

المصدر مكتب الإعلام الآلي ببلدية تيكستار

شكل رقم(02) : يوضح مجسم أو مخطط لبلدية تيكستار:

المصدر مكتب الإعلام الآلي ببلدية تيكستار

المطلب الثـاني: الهيكل التنظيمي والإداري للبلدية

لكل بلدية لاَ بد من هيكل تنظيمي ، وقد عرف الهيكل التنظيمي بأنه نظام مؤلف من شَبكات المهام أو الوظائف، تقوم بتنظيم العلاقات والاتصالات التي تربط أعمال الأفراد والمجموعات معاً. والهيكل التنظيمي الجيد يجب أن يتضمن عنصرين هامين يكونان مصدر قوة للبلدية، وهي تقسيم العمل بحسب الإختصاص، والتنسيق من أجل إنجاز المهام بفاعلية لتحقيق أهداف المنظمة بشكل أفضل.
وفي هذا السياق لاَ بد من معرفة العوامل التي يجب أن تتوفر في هياكل البلدية، ومن هذه العوامل حجمها إن كان صغيراً أو كبيراً ، مدة حياتها ، موقعها، حيث أن العمل يتأثر إذا كان هناك مركز واحد أو فروع وآليات أخرى مساندة، ويتأثر الهيكل التنظيمي أيضاً بدرجة التخصص فيها ، فكلمّا كانت درجة التخصص المطلوبة في العمل محدودة كلما كان الهيكل التنظيمي بسيطاً وبالعكس.

ولاَ بدّ أن يكون في المنظمة تقسيم للعمل ووصف وظيفي لكل موظف ليحدد المسؤوليات ، وكذلك مهمات الإدارات والسلطة فيها ، وكيفية سيرها التي توضع في خريطة تنظيمية ، وفي التنظيم الإداري عنصر هام ضروري لتنفيذ العمل ومتابعة ودقة القيام به ، وهو وجود أجهزة محاسبية ، بالإضافة إلى الاهتمام بالموارد البشرية وتدريبها.

أولا- الهيكل التنظيمي لبلدية تيكستار:

تعتبر بلدية تيكستار من البلديات ذات الحجم الصغير نظرا لحجم للكثافة السكانية الذي يعتبر بدوره له تأثير على حجم البلدية، ومنه فتحتوي بلدية تيكستار على عدة إدارات ومكاتب ومصالح داخل البلدية ومن هذا المنطلق تتكون بلدية تيكستار من:

1- المجلس الشعبي البلدي: يتكون المجلس الشعبي البلدي لبلدية تيكستار من 08 أعضاء وتتكون الهيئة التنفيذية البلدية من 04 أعضاء و كذا 03 مندوبين بالمصالح الجوارية لقرى لحمامشة وبئر الكرمة ولفرا فرية.

2- الأمانة العامة: تأتي في المرتبة الأولى في السلم التدريجي للبلدية بإعتبارها تحظى بمكانة عالية لكون أنها تضطلع بالدور الرئيسي والمركزي داخل البلدية، ويرأسها الأمين العام المعين عن طريق مرسوم وزاري (قرار رقم 2006/02) هذا لأن منصب الأمين العام منصب حيوي ونوعي، وتتدرج تحت الأمانة العامة فرعين:[1]

[1]- مقابلة فاتح زياني، **مصلحة التجهيز ببلدية تيكستار**، بلدية تيكستار، 20 أفريل 2015، على الساعة 11:00.

- مكتب الإعلام الآلي.
- فرع كتابة المجلس.

3- المصالح البلدية: و كل مصلحة تتفرع منها مكاتب:

- مصلحة التنظيم والشؤون الإجتماعية:

مكتب الحالة المدنية، مكتب الإنتخابات والإحصاء، مكتب الخدمة الوطنية والشرطة العامة.

- مصلحة المنازعات والشؤون الاجتماعية:

مكتب المنازعات، مكتب الشؤون الإجتماعية والثقافية، مكتب حفظ الصحة والشؤون الفلاحية.

- مصلحة الإدارة والمالية:

مكتب تسيير ممتلكات البلدية، مكتب المالية والمحاسبة والأجور، مكتب تسيير المستخدمين.

- مصلحة البناء والتعمير:

مكتب البناء والتعمير، مكتب الشبكات والتطهير.

- مصلحة التجهيز:

مكتب التجهيز والأشغال الجديدة، مكتب الصفقات، مكتب العتاد والصيانة، فرع الإستغلال المباشر.

4- لجان البلدية:

تعتبر الكثافة السكانية لها دور كبير في تحديد عدد اللّجان بالبلدية التي تحتويها بلدية تيكستار فإنّها تحتوي على 04 لجان، وسوف نتطرق لها:

أ- لجنة الشؤون الإجتماعية: تتكون من (05) خمس أعضاء وتقوم ب:

- دراسة العلاقات المتعلقة بالخدمة الوطنية (إعفاء أو إجاء).
- دراسة العمليات المتعلقة بمنحة المسنين.
- التكفل بقائمة المعاقين (مراعاة المنح، الإمتيازات...الخ).

ب- مجلس الخدمات الإجتماعية: وتتكون أيضا من (05) خمس أعضاء، ومع العلم أن هذا المجلس يقوم بإقتطاع من ميزانية البلدية تقدر النسبة ب 03% لأن الأدوار التي يقوم بها تتطلب تكلفة مالية مما يلجأ إلى ميزانية البلدية، ويقوم المجلس الخدمات الإجتماعية بوظائف ترتبط بالموظفين والعمال نذكر منها:

- ترتيب مناسك الحج والعمرة (عمرة لشخصين).[1]
- إعطاء مبالغ للعمال أثناء عملية الزواج من أجل تحفيزهم ودعمهم معنويا وماديا.

[1]- مقابلة فاتح زياني، مرجع سابق، 20 أفريل 2015، على الساعة 11:00.

– تقديم مبالغ أثناء حالات الوفاة وختان الأطفال الخاصين بالعمال.

ج– لجنة الفلاحة: تتكون من (05) أعضاء، ومهامها الأساسية تتلخص في:

– القيام بتأطير المستودعات الفلاحية.

– الاهتمام بشؤون الفلاحين.

– دعم الفلاحين من أجل الزيادة في الإنتاجية بهدف تحقيق الإكتفاء المعيشي للسكان البلدية.

د– لجنة الصفقات: يرؤسها رئيس المجلس الشعبي البلدي، وتقوم ب:

– إجراء الصفقات للمشاريع البلدية.[1]

المطلب الثالث: الوضعية المالية لبلدية تيكستار

رغم تنوع المصادر التمويل للبلدية نظريا والتي تعرفنا عليها مسبقا،لكن يبقى واقع بلدية تيكستار عكس ذلك تماما نظرًا لعدم تطابق الموارد المالية مع الأعباء المتزايدة، إضافة إلى إمكانية النظام الجبائي المحلي الذي يشهد اضطرابا في التحصيل من عام لآخر، مع العلم أنه يشكل 80% من إيرادات البلديات حسب تقارير(CENEAP) المركز الوطني للدراسات والتحاليل للتخطيط لسنة 2005.

أولا– مداخيل البلدية:

وتقدر ميزانية البلدية على أساس السنة المالية معتمدة على مداخيل معظمها من إعانات الدولة متمثلة في:

– مداخيل الضرائب المباشرة وغير المباشرة: 06%.

–إعانات صندوق التضامن ما بين البلديات : 62%.

– إعانات الدولة المتمثلة في المنح العائلية والأموال الخاصة وإعانة التوازن: 29%.

– مداخيل البلدية الخاصة: 03%.

ثانيا– نفقات البلدية:

يجدر بنا الذكر أنّ للبلدية نفقات إجبارية، ونفقات شبه إجبارية، ونفقات أخرى تتمثل في:

.النفقات الإجبارية: متمثلة في أجور الموظفين والعمال وإتاوات إستهلاك الغاز والكهرباء والماء والهاتف والإقتطاع والصيانة: وتمثل نسبة 70%.

.النفقات الشبه إجبارية: تشكل نسبة 20%.

.النفقات الأخرى: تمثل نسبة 02%.[2]

كما تشير أن تغطية النفقات بداية كل سنة مالية تغطى بفضل الفائض في الإيرادات في السنة السابقة

[1]– مقابلة فاتح زياني، مرجع سابق، 20 أفريل 2015، على الساعة 11:00.

[2]– مقابلة الرزيق بن عمراني، **مصلحة البناء والتعمير**، البلدية تيكستار،26 أفريل 2015، على الساعة 14:00.

أمّا بالنسبة للتجهيز فيعتمد أساسا على إعانات الدولة المتمثلة في المخطط البلدي للتنمية، حيث نسبة الإقتطاع لا تتجاوز 10% على أساس عجز ميزانية البلدية، وتسمح بتغطية نفقات الصيانة أو التهيئة الحضرية، وعلى هذا الأساس تقدم البلدية في كل سنة ملفا للعجز في الميزانية من أجل تغطية (ملف إعانة التوازن)، للإشارة فان الإقتطاع خلال السنتين الأخيرتين (2013-2014) خصص لإصلاح طرقات على مسافة 20 كلم وإصلاح حواف الأرصفة لمركز تيكستار وتبليطها وإنجاز جسور لمعابر الوديان بالقرى ومواقف الحافلات والإنارة العمومية والتشجير عن طريق ورشة الصيانة.[1]

ثالثا- الإرادات الجبائية:

أ- **مجموع الإرادات الجبائية لسنة 2014:** حيث قدرة الميزانية الإضافية ب 178.200.000 دج يعني (17مليار و820 مليون). وتحتوي على الأبواب التالية:

- بيع المنتوجات والخدمات: 2.500.000 دج.
- ناتج الأملاك العمومية: " تأجير عقارات، رسوم على الطرق " 1.800.000. دج.
- تحصيلات وإعانات: 50.000.000 دج (05ملايير).
- ممنوحات صندوق التضامن البلدي: 50.000.000 دج (05ملايير).
- ضرائب مباشرة أو غير مباشرة : 13.000.000 دج. (مليار و 300 مليون)
- الرسم على القيمة المضافة: 5.000.000 دج. (500 مليون)

ب- **مجموع الإرادات الجبائية لسنة 2015:** حيث قدرة الميزانية الأولية ب 129.000.000 دج يعني (12 مليار و900 مليون)، وتحتوي على الأبواب التالية:

- بيع المنتوجات والخدمات: 250 مليون سنتيم أي 2.500.000 دج.
- ناتج الأملاك العمومية: (تأجير عقارات و رسوم على الطرق) 186 مليون.
- تحصيلات وإعانات: 37 مليون دج (03 ملايير و700 مليون).
- ممنوحات صندوق التضامن البلدي: 31 مليون دج (03 ملايير و100 مليون).
- ضرائب مباشرة وغير مباشرة: 13.100.000دج.(مليار و300 مليون).
- الرسم على القيمة المضافة: 5.000.000 دج (05 مليون سنتيم).

ومنه فيمكن معرفة الفارق بين حجم الإرادات لسنة 2014 و حجم الإرادات لسنة 2015 من خلال الجدول التالي:[2]

[1]- مقابلة مع الرزيق عمراني، مرجع سابق، يوم 26 أفريل 2015، على الساعة 14:00.

[2]- مقابلة مع بوعلام بن ذيب، **مصلحة الإدارة والمالية**، بلدية تيكستار، 28 أفريل 2015، على الساعة 13:30.

جدول رقم (02) : يوضح الإرادات الجبائية لبلدية تيكستار:

الإرادات الجبائية	المبالغ (دج)	
السنة	2014	2015
حجم الميزانية	178.200.000	129.000.000
بيع المنتوجات والخدمات	2.500.000	2.500.000
ناتج الأملاك العمومية (تأجير عقارات و رسوم على الطرق)	1.800.000	1.860.000
تحصيلات وإعانات	50،000،000	37.000.000
ممنوحات صندوق التضامن البلدي	5.000.000	3.100.000
ضرائب مباشرة وضرائب غير مباشرة	13.000.000	13.100.000
الرسم على القيمة المضافة	50.000.000	50.000.000

المصدر: مصلحة الإدارة والمالية ببلدية تيكستار

نلاحظ من خلال الجدول أن حجم الميزانية لسنة 2015 تراجعت بسبب نقص في الإعانات المالية التي تقدمها الولاية أو الممنوحات صندوق التضامن البلدي، بحكم أن البلدية تعتمد بالدرجة الأولى على الإعانات الخارجية، ويرجع السبب الرئيسي في هذا الإنخفاض هو تراجع أسعار النفط للدولة في السنوات الأخيرة ممّا حتمت على الدولة إتباع سياسة التقشف، ويؤثر هذا التراجع الحاصل سلبا على التنمية المحلية بالبلدية، مّما لا يمكن البلدية من إعداد مشاريع تنموية ذات تكلفة مالية كبيرة في ضل وجود نقص في ميزانية البلدية مما يستوجب عليها إعداد برامج التنمية التي لا تكلف مبالغ مالية ضخمة.[1]

المبحث الثاني: واقع القطاعات التنموية على مستوى بلدية تيكستار

لقد شهدت بلدية تيكستار إستفادت من عدة مشاريع تنموية من شأنها دفع عجلة التنمية وتحسين المستوى المعيشي لسكان المنطقة، وجاءت هذه التنموية بعد العديد الرسائل من المواطنين إلى الجهات الوصية في ظل غياب ضروريات الحياة، و تعتبر وضعية مختلف القطاعات الإقتصادية الإنتاجية

[1]- مقابلة بوعلام بن ذيب، مرجع سابق، يوم 28 أفريل 2015،على الساعة 13:30.

والقطاعات الخدماتية مؤشرا هاما لمستوى التنمية المحلية لأي منطقة، هذا ما يتطلب منا عرض وضعية هذه القطاعات لإستخلاص أهم المشاريع التي إستفادت منها بلدية تيكستار وسوف نذكرها على مستوى كل قطاع.

المطلب الأول: القطاعات الإقتصادية والإنتاجية

عرف القطاع الاقتصادي لبلدية تيكستار جملة من التطورات الناجمة عن المشاريع التنموية المحلية التي بدورها ساهمت في النهوض باقتصاد البلدية، وخاصة في مجال تحقيق الإكتفاء الذاتي للسكان وأيضا الإستفادة من الإستثمارات المشاريع الكبرى مثل: ميناء الجاف وشركات القطاع الخاص وسنحاول إبراز أهم البرامج التنموية للبلدية التي قامت بها في إطار المخطط البلدي للتنمية.

أولا- قطاع الفلاحة والري:

أ -قطاع الفلاحة:

تتربع بلدية تيكستار على مساحة 10942 هكتار منها 9350 هكتار صالحة للزراعة أي ما يقارب 83.90% من المساحة الإجمالية للبلدية، إلاّ أنّ المساحات المسقية تشهد نقص إذ تبلغ 300 هكتار من المساحة الصالحة للزراعة.

ونظرا لطبيعة البلدية فلاحية هذا ما ساهم في إستفادتها من مشروع إنجاز المزرعة النموذجية يحيى بن عيشوش بالبلدية مركز وتم هذا سنة 22 ديسمبر 1992، وهذه المزرعة تتربع على مساحة 1862 هكتار، وتقوم هذه المزرعة بإنتاج البذور والمحاصيل الكبرى من قمح وشعير وخرطال ... الخ، كما تقوم بتربية المواشي كالأغنام وتربية الدواجن البيوضة واللحومة، كما تساهم المزرعة في تشغيل العديد من العمال إذ يبلغ عددهم حوالي 71 عامل وهم مقسمين كالأتي:[1]

جدول رقم (03) : يوضح عدد العمال والإختصاصات في مزرعة بن عيشوش

الاختصاص	عدد العمال
محاسبة	03
تقني فلاحي	02
مهندس فلاحة	01
بيطرية	01
عامل مهني مؤهل	19
عامل مهني بسيط	45

المصدر: مديرية مزرعة بن عيشوش ببلدية تيكستار

[1]- مقابلة مهدي ساري، **محاسب في مديرية مزرعة بن عيشوش**، بلدية تيكستار، يوم 21 أفريل 2015، على الساعة 14:00.

وتعتبر المزرعة النموذجية لها دور حيوي في عملية التنمية الاقتصادية بالبلدية، باعتبارها تملك ثروة حيوانية معتبرة إلى جانب وجود الخضروات والبقوليات وكل هذا من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي لسكان البلدية، وسنحاول تفصيل الثروة الحيوانية في الجدول التالي:

جدول رقم (04): يوضح الثروة الحيوانية لبلدية تيكستار

البلدية	الأغنام	الأبقار	الماعز
تيكستار	1000	130	330

المصدر قسم الفلاحة بتيكستار

جدول رقم (05): طاقة تربية الدواجن ببلدية تيكستار 2015

البلدية	الدواجن	اللحمية	الإنتاج السنوي	الدواجن	البيوضة	الإنتاج السنوي
تيكستار	عدد المداجن	طاقة استيعابها دجاجة	الإنتاج (السنة)	عدد المداجن	طاقة استيعابها دجاجة	الإنتاج(السنة)
	02	5000	4139	02	6000	62987

المصدر قسم الفلاحة بتيكستار

إستفادت بلدية تيكستار من أربعة مشاريع في إطار برنامج الخماسي (2010-2014) هي:

- ✓ مشروعان لتربية الأبقار الحلوب إذ استفاد فلاحان من 36 بقرة حلوب.
- ✓ مشروع بجمع الحليب باستفادة أحد الفلاحين بشاحنة صغيرة لجمع الحليب على مستوى البلدية وساهم بنسبة 25% من قيمة الشاحنة.
- ✓ مشروع لإنشاء مشتلة على مستوى البلدية لكنها لم تنطلق الأشغال بها إلى غاية سنة 2016.
- ✓ مشروع إنشاء مطحنة الحبوب بالبلدية وتستوعب أكثر من 100 عمال. وهذه المشاريع تم إنجازها وفق المخطط البلدي للتنمية.[1]

[1]- مقابلة مهدي ساري، مرجع سابق، يوم 21 أفريل 2015، على الساعة 14:00.

ب- ميدان الري:

تحتوي البلدية على مجمع مائي كبير للسقي بقرية عين الترك سعته (02) مليونين متر مكعب، وهذا الأخير يعتبر المصدر الأول للبلدية للتزويد بالماء حيث يوزع على كامل تراب البلدية، كما توجد بالبلدية خمس خزانات مائية حيث تسير و تعالج من طرف المؤسسة الجزائرية للمياه وهي:

- خزان مائي ببلدية تيكستار مركز سعته: 250 متر مكعب.
- خزان مائي بقرية اللفرافرية سعته: 300 متر مكعب.
- خزان مائي بقرية بئر الكرمة سعته: 250 متر مكعب.
- خزان مائي بقرية اللعلاونة سعته: 150 متر مكعب.
- خزان مائي بقرية أولاد حسين سعته: 150 متر مكعب.

وفي إطار المخطط البلدي للتنمية سنة 2008، استفادت بلدية تيكستار في هذا الميدان من عدة مشاريع وذلك لتوفير عنصر الماء لكل القرى الريفية التابعة لها، من أجل ضمان سير التنمية بتلك المناطق ومنه نحاول سرد تلك المشاريع:

1- إنجاز خزان مائي بقرية الشواشنية بغلاف مالي قدر ب 2.000.000.00 دج.

2- إنجاز خزان مائي 300 مكعب ببلدية تيكستار بغلاف مالي قدر ب 15.000.000.00 دج.

أما في إطار المخطط البلدي للتنمية سنة 2009، فقد استفادت من مشاريع :

3- إصلاح شبكة المياه بغلاف مالي قدره 4.000.000.00 دج.

أمّا بخصوص البرنامج القطاعي لسنة 2009، تم استفادت البلدية من مشروع يتمثل في:

3- إنجاز شبكة التطهير بقرية الحمامشة التابعة لبلدية تيكستار وقدر غلافها المالي ب 10.000.000.00 دج.[1]

ثانيا- قطاع الشغل:

لم تعرف البلدية نموا في ميدان الشغل والتشغيل، إلاّ من خلال برنامج الخماسي (2010- 2014) الذّي عمل على زيادة الأقطاب اللوجيستيكية التي من شأنها التخفيف على موانئ البلاد، وإعطاء دفع للتنمية الإجتماعية والإقتصادية بالبلدية، ويدخل هذا المشروع ضمن الإستراتيجية الوطنية للتنمية، ممّا نتج عنها برمجت الميناء الجاف ببلدية تيكستار بحكم هذه الأخيرة تتميز بموقع إستراتيجي هام حيث أنها تبعد على الطريق السيار شرق – غرب ب 04 كيلو متر، وتحتوي على السكة الحديدية بمحاذاة من الميناء الجاف إلى جانب توفر الوعاء العقاري الإقتصادي بالمنطقة، كما أنها تعتبر بلدية محورية تقع بين ولاية سطيف وولاية برج بوعريريج .[2]

[1]- مقابلة محمد أقموم، مرجع سابق، يوم 20 أفريل 2015، على الساعة 09:30.

[2]- مقابلة عبد العزيز شنوف، **رئيس بلدية تيكستار**، يوم 22 أفريل 2015، على الساعة 10:00.

. يعتبر ميناء الجاف مشروع هام له دور كبير في تخفيض الضغط على ميناء بجاية، كما من شأنه أن يسهم في فك الاختناق على ميناء جيجل من خلال تخصيص مساحات واسعة للتخزين وتقريب السلع من المستثمرين، وسيمكن الميناء الجاف من إستحداث 300 منصب عمل للشباب من بينها 277 منصب دائم زيادة على 1200 منصب غير مباشر، وهي أرقام مرشحة للارتفاع بمجرد إنجاز المشروع، وقد انطلقت به الأشغال في أوت 2013 وسيكتمل نهائيا في أجال تعاقدية حددت في أكتوبر 2015، وسجل المشروع تكلفة مالية بأكثر من 3.47 مليار دج وتقدر طاقته الإستيعابية 200 ألف حاوية وسيتربع على 60 هكتار من المساحة الإجمالية للبلدية.

يكاد مجال البلدية يفتقد للإستثمارات الخاصة عدا واحدة، وتجسد هذا في إطار البرنامج الخماسي (2010- 2014)، حيث تم تخصيص مساحة أرضية للقطاع الخاص قرب الطريق السيار وهي عبارة عن وحدة لإنتاج الزجاج، أنشأت هذه الوحدة من أحد الخواص سنة 2013، حيث تقوم هذه الوحدة بتشغيل 120 عامل من بلدية تيكستار و 40 عامل من بلدية عين تاغروت، حيث لعبت دورًا كبيرًا في إمتصاص البطالة والرفع من قيمة الأجر للعمال، حيث أن الأجرة المقدمة للعمال تقدر بقيمة 18.000.00 دج هذا يعتبر عامل مهم في عملية التحفيز والرفع من المعنويات للشباب البطال مما ينتج عن هذا الحافز هو الإقبال المواطنين على العمل.

وقد قدمت الدولة تشجيعات للقطاع الخاص بغرض الإستثمار ببلدية تيكستار لكون هذه الأخيرة تتمتع بموقع إستراتيجي وتوفر عنصر الأمن بالمنطقة، هذا ما يتيح للإستثمارات الخاصة بالعمل دون أي تعقيدات أو صعوبات، وفي هذا الصدد عزّزت الدولة في هذا المجال بتهيئة مشروع متمثل في شركة تحويل البلاستيك وستنطلق به الأشغال في أقرب الآجال، ونتيجة لهذه الإستثمارات الكبرى سواء كانت إستثمارات وطنية كالميناء الجاف أو إستثمارات خاصة كالوحدات الإنتاجية سوف تحول بدون شك بلدية تيكستار إلى قطب إقتصادي ضخم.

ويجدر الذكر أن من خلال إطار برنامج رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة عملية توزيع 100 محل لكل بلدية تم إستفادت بلدية تيكستار من 100 محل وهذا تشجيعا لأصحاب الحرف والمهن بالشغل.[1]

المطلب الثاني: القطاعات الخدماتية (الإجتماعية، الإدارية، الثقافية)

بالنسبة لقطاع الخدماتي سعت البلدية من خلال هذا القطاع إلى تحسين الميدان الاجتماعي والثقافي وتتمثل في تحقيق التوازن في نسبة التمدرس، ورفع طاقات الإيواء والإطعام بالمؤسسات التربوية وتحسين النقل المدرسي، وتوسيع المنشات الرياضية في الوسط البلدي، والقضاء على البناءات الهشة بتوفير السكن الإجتماعي والريفي، إضافة إلى تشييد مراكز ثقافية بالبلدية لرفع المستوى العلمي للمواطنين.

[1]- مقابلة عبد العزيز شنوف، مرجع سابق، يوم 22 أفريل 2015، على الساعة 10:00.

أولا- قطاع التربية والتعليم:

تشتمل البلدية على تسعة مدارس ابتدائية موزعة على 05 قرى، وهي كالأتي مدرستين بقرية لحمامشة، وأخرى بقرية الرصفة، ومدرسة واحدة بقرية أولاد حسين، ومدرسة ابتدائية واحدة بقرية بئر الكرمة، وأخرى بقرية لفرافرية، ومدرستين مركزيتين بمقر البلدية بطاقة استيعاب إجمالية تفوق 1500 تلميذ.

كما تحتوي البلدية على مؤسسة واحدة للتعليم المتوسط أنشئت سنة 1995 تشمل على إثني عشر قسم بيداغوجي، يدرس بها 350 تلميذ بمعدل إشغال للقسم بلغ 30 تلميذ/القسم، بنسبة 53% إناث من مجموع التلاميذ، ونظرا للمعدل المرتفع نسبيا لأشغال القسم فقد إستفادت البلدية من مشروعين هما:

- مشروع إنجاز ثانوية.
- مشروع إنجاز متوسطة (قاعدة 04) بتيكستار مركز، ويدخل هذا في إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009. وقد تم إنجازهم وإتمام الأشغال، وتسهم البلدية أيضا في:
- دعم النقل المدرسي حيث أن البلدية توفر 04 حافلات موزعة على كل منطقة مهمتها نقل التلاميذ إلى أماكن دراستهم في الوقت المحدد ثم إرجاعهم إلى مناطقهم، [1] بالنسبة إلى المشاريع التنموية التي قامت بها البلدية في إطار التربية والتعليم هو موضح في الجدول:

جدول رقم (06) : يوضح مشاريع التنمية في قطاع التعليم ببلدية تيكستار:

الرقم	عنوان المشروع	سنة التسجيل	الغلاف المالي	مدة الانجاز	نسبة الانجاز	الملاحظة	عدد السكان
01	إنجاز ثانوية بتيكستار مركز	2005		12 شهر	%100	مدشن	11177
02	إنجاز قاعدة 04 (إكمالية) بتيكستار مركز	2006		12 شهر	%100	مدشن	11177

المصدر بلدية تيكستار

وبقطاع التكوين المهني صبت البلدية مجهوداتها في توسيع وتحسين طاقات الإستقبال من أجل مواجهة إحتياجات الشباب في المؤسسات الموجودة بعمليات التهيئة والتجهيز، فتحتوي البلدية على مركز للتكوين المهني و له 07 تخصصات، يقوم بتكوين الشباب يستقبل 152 متربص يشرف على تأطيرهم 07 أساتذة متخصصين.

[1]- مقابلة عبد العزيز شنوف، مرجع سابق، يوم 22 أفريل 2015، على الساعة 10:00.

وأصبح قطاع التكوين يعرف إهتماما واسعا لدى الأوساط المحلية حيث تم فتح ثلاثة تخصصات تكوينية جديدة تمثلت في تخصص الإعلام الآلي للتكوين في مجال قاعدة المعطيات وصيانة تجهيزات الإعلام الآلي والتجهيزات المكتبية وتخصص في التأمينات (أمين مخزن)، كما ينتظر المركز فتح تخصصات في المجالات الفلاحية باعتبار أصحاب المنطقة لهم ميول في الجانب الفلاحي. وقد صرح مدير مركز التكوين المهني لبلدية تيكستار على ضرورة التكوين لتحقيق "اكتفاء ذاتي" في اليد العاملة المحلية و إحداث نقلة نوعية للتنمية بالبلدية.

جول رقم (07): يوضح التخصصات المبرمجة في التكوين المهني لبلدية تيكستار لسنة 2015

التخصصات	شروط الالتحاق	مدة التكوين
حلاقة رجال	مستوى دراسي دون الرابعة متوسط	12 شهر
حلاقة نساء	الرابعة متوسط	12 شهر
محاسبة	– ش.ت.م في المحاسبة+02 ثانوي. – ش.ت.م في المحاسبة+ 01 ثانوي أو 04 متوسط+خبرة مهنية أكثر من 02 سنوات. – ش.ك.م في المحاسبة+04 متوسط+ خبرة مهنية أكثر من 04 سنوات. شهادة تقني	06 أشهر
إعلام آلي	الرابعة متوسط	06 أشهر
الخياطة	دون الرابعة متوسط	12 شهر
أمين مخزن	03 ثانوي+ شهادة تقني	18 شهر
مهندس كهربائي	03 ثانوي+ شهادة هندسة كهربائية	24 شهر

المصدر: ملحقة التكوين المهني ببلدية تيكستار

وقد عرّف قطاع التكوين المهني بالبلدية في الآونة الأخيرة تطورا وتحسنا ملحوظا، حيث تغيرت الفكرة السلبية التي كانت تعطى للتكوين المهني على أنه وعاء يستقبل المتسربين من نظام التعليم العام، [1] وأصبح هذا التكوين في الوقت الحالي بمثابة فرصة متاحة لكلّ الشباب للتعبير عن مهاراتهم المهنية وتنمية مواهبهم وقدراتهم لمواجهة عالم الشغل، وهناك نشاطات كثيرة تقام على مستوى هذا القطاع لا تخص

[1]– مقابلة العياشي مجيلي، **مدير التكوين المهني لبلدية تيكستار**، يوم 23 أفريل 2015، على الساعة 15:00.

التكوين فقط إنما الشباب أيضا، بحيث أن المؤسسات التكوينية فتحت أبوابها للراغبين في الالتحاق بها ووفرت لهم فضاءات رياضية وترفيهية بالإضافة إلى لقاءات تجعل الشباب يحبون هذه المراكز المهنية.[1]

ثانيا- قطاع السكن:

تشهد الحضيرة السكنية بالبلدية تطورًا معتبرًا في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي سنة(2001-2004)، إثر توزيع برامج السكنات الاجتماعية الريفية، إذ أصبحت البلدية تستفيد في إطار المخططات القطاعية بمعدل 70 سكن كل سنة.

عرفت بلدية تيكستار تحسن ملحوظ من رغم أنها تعاني من ضيق في الوعاء العقاري، إلاّ أنها استفادت من عدة مشاريع سكنية التي تتعلق بالبلدية وخاصة في مجال القرى المجاورة و التابعة لها، تهدف بالأساس التخفيض من النزوح الريفي نحو المدينة والقضاء على أزمة السكن والبناءات الهشة، وقد استفادت البلدية من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) على 22 مسكن تساهمي جماعي، كما إستفادت البلدية من 160 حصة للسكن الاجتماعي سنة 2008، كما تقبل البلدية على توسع كبير ويجسد هذا عبر مشروع المدينة الجديدة (nouvelle city) وتستوعب حوالي 350 سكن اجتماعي في طور الإنجاز بالإضافة إلى عدة مرافق أخرى وهذا المشروع في إطار الإنجاز وتم بداية الأشغال به في إطار البرنامج الخماسي (2010-2014)، هذا بالنسبة لسكان البلدية أمّا بالنسبة لسكان القرى الريفية التابعة لها فكان لها برنامج ريفي مبرمج على النحو التالي:

- برنامج (2002) إستفادت من 60 حصة.
- برنامج (2003) إستفادت من 60 حصة.
- برنامج (2004) إستفادت من 22 حصة.
- برنامج (2005-2009) إستفادت من 160 حصة.
- برنامج الهضاب العليا(2009) إستفادت من 100 حصة.
- برنامج (2010-2014) إستفادت من 340 حصة منها 240 موزعة و 100 غير موزعة وهذه الأخيرة التي ضمن إطار دراسة الملفات ثم يتم توزيعها في أقرب الآجال.

وهذه الحصص والتي بلغ عددها حوالي 740 سكن ريفي وزعت بشكل عادل على كل من قرى بئر الكرمة، الفرافرية، لحمامشة، أولاد أعمر، أولاد حسين، الرصفة، بعد إحصاء 1200 طلب مودع لدىّ البلدية.

ثالثا- ميدان الثقافة والرياضة:

تشهد البلدية تيكستار نقص في المنشات الثقافية والمرافق الرياضية إذ أنها تحتوي على دار الشباب فقط في الجانب الثقافي وتملك ملعب بلدي في الجانب الرياضي، وعرفت تطور ملحوظ في السنوات الأخيرة تزامنا

[1]- مقابلة العياشي مجيلي، مرجع سابق، يوم 23 أفريل2015، على الساعة 15:00.

مع برامج الإنعاش الإقتصادي (2001-2014)، حيث إستفادت بلدية تيكستار من عدة مشاريع في هذا الجانب ونذكر منها:

- إنجاز مكتبة علمية ودار الثقافة بالبلدية مركز.
- إنجاز 02 ملعب جواري بالبلدية مركز بغلاف مالي قدره 1.500.000.00 دج.
- إنجاز ملاعب جوارية في المناطق الريفية التابعة للبلدية و التي عددها 05 ملاعب جوارية لكل قرية ريفية ملعب جواري واحد، حيث لهذا المشروع مبلغ مالي قدره 7.500.000.00 دج.
- إنجاز قاعة متعددة الرياضة بالبلدية مركز.
- إنجاز ساحة للعب بقرية القبابة.

كما برمجت البلدية عدة مشاريع في مخططها التنموي تتعلق بالميدان الثقافي والرياضي وهي:

- دراسة وإنجاز مركب رياضي.
- دراسة وإنجاز مسبح بلدي.
- دراسة وإنجاز دار الشباب بالنمط العالي.
- إعادة تأهيل الملعب البلدي.[1]

رابعا- ميدان الصحة والأمن:

عرف القطاع الصحي ببلدية تيكستار تطورا؛ حيث شهد إعادة بناء مركز صحي بالبلدية كبير الحجم سنة 2004 يحتوي على خمس قاعات للعلاج وبها 02 أطباء عام (طبيب للرجال وطبيبة للنساء) و01 جراح أسنان و03 مساعد التمريض، هذا ما يسمح للمواطنين العلاج بالبلدية دون قطع مسافات طويلة للعلاج.

كما تتوفر البلدية على خمس مراكز صحية موزعة على تراب القرى الريفية التابعة للبلدية، وهي صغيرة الحجم تقوم بتقديم الإسعافات الأولية، فكل مركز يتوفر على طبيب عام و ممرضين إثنين مما يساهم في تقديم الخدمات الطبية لتلك المناطق والسهر على مكافحة الأوبئة والقضاء عليها، وفي هذا تجدر الإشارة أن البلدية تحاول تنمية الريف عن طريق توفير العيادات الصحية على أغلب القرى الريفية التابعة لها.

بالنسبة إلى الأمن في البلدية فتملك البلدية قاعدة أمنية متمثلة في الدرك الوطني تساهم في الدفاع عن مصالح الأفراد، وتساهم في الحفاظ على ممتلكاتهم من السرقة وتوفير الإستقرار بالبلدية، وقد كانت البلدية تحتوي على مقر للحرس البلدي سنة 2002، ولكن تم إلغائه بسبب التغييرات الحاصلة في قوانين الوزارة الداخلية، حيث تم إصدار قانون إنهاء مهام الحرس البلدي في الدولة وجميع المناطق. وتفتقر البلدية لمركز الشرطة والحماية المدنية إذ تتواجد في الدائرة عين تاغروت.

[1]- مقابلة محمد أقموم، مرجع سابق، يوم 20 أفريل 2015، 09:30.

خامسا- قطاع التعمير والتجهيز والهياكل القاعدية:

تسعى البلدية تيكستار في مجال المحافظة على الأماكن العمومية وتوفير متطلبات الحياة للسكان مما يتطلب منها عدة برامج ومشاريع تنموية تهدف إلى إعادة تهيئة المنشات العمومية، وإصلاح قنوات صرف المياه، والطرق، والقيام ببناء مراكز إدارية في القرى الريفية من أجل ضمان توفير الخدمات للمواطنين بشكل جيد وفك العزلة عنهم، ويتجسد هذا في إطار المخطط البلدي للتنمية.

وإهتمت البلدية في ميدان التحسين والتجهيز، حيث تواصلت المجهودات من أجل تحسين المحيط والقضاء على العديد من النقاط السوداء التي كانت تشوه الكثير من الأحياء والتجزئات على مستوى تراب البلدية إلى جانب توفير مختلف الشبكات الضرورية للمجمعات السكنية الحضرية أو الريفية.[1]

1- ميدان البناء والأشغال العمومية:

إستفادت بلدية تيكستار من مشروع في ميدان البناء، وهذا لأجل القيام بتهيئة وترميم مسجد النصر بقرية أولاد حسين، و قد قدر الغلاف المالي حوالي 1.000.000.00 دج في إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)، وقد سجل إتمام تهيئته وانتهاء الأشغال به، وفي إطار برنامج التنمية المحلية إستفادت حدائق بلدية تيكستار من غلاف مالي قدر ب 300 مليون قصد تهيئتها وإعادة بعث منظر جميل للبلدية، كما خصص مبلغ 6.000.000.00 دج لإعادة تهيئة مقر البلدية لمراعاة متطلبات وإحتياجات المواطنين في عملية تقديم الخدمات، و هذا ما هو موضح في الجدول:

جدول رقم (08): يوضح مشروع ميدان البناء الذي استفادت منه بلدية تيكستار

الرقم	عنوان المشروع	سنة التسجيل	الغلاف المالي دج	مدة الانجاز	نسبة الانجاز	الملاحظة	عدد السكان
01	تهيئة وترميم مسجد النصر بأولاد حسين	2008	1.000.000.00	02 شهر	%100	مدشن	889
02	تهيئة الحدائق	2012	3.000.000.00	/	%100	مدشن	11177
03	إعادة تهيئة البلدية	2007	6.000.000.00	/	%100	مدشن	11177

المصدر بلدية تيكستار

[1]- مقابلة عبد العزيز شنوف، مرجع سابق، يوم 22 أفريل 2015، على الساعة 10:00.

2- ميدان الطرق و المواصلات:

أما قطاع الطرقات فتمثلت المجهودات في تعزيز شبكة الطرقات، تحديثها وتأهيلها من أجل تحسين حركة المرور ومواكبة حركية التنمية ، فاستفادت بلدية تيكستار من مشروع تهيئة وتعبيد الطرق الداخلية لقرية الحمامشة ؛ حيث سلم للمقاول للانطلاق في الأشغال وتم تعيين مكتب الدراسات لمتابعة المشروع والذي خصص له مبلغ 1,6 مليار دج يعني 01 مليار و600 مليون سنتيم.

كما منح برنامج 2005-2009 عدة مشاريع المتعلقة بميدان الطرق و هي كالأتي:

- مشروع إتمام طريق الرصفة (سيدي ميهوب) مسافة 1.5 كلم بغلاف مالي قدره 8.000.000.00 دج
- مشروع تهيئة المسلك الرابط بين طريق رقم 103 و قرية لقمايم بغلاف مالي قدره 4.256.000.00 دج
- مشروع تهيئة طريق أولاد عمر و قرية الشواتحة ويقدر غلافه المالي ب 8.000.000.00 دج.

هذه المشاريع تدخل في إطار برنامج المخطط البلدي للتنمية سنة 2009، أما البرنامج القطاعي لسنة 2009 فقد استفادت بلدية تيكستار من مشروعين:[1]

- مشروع إصلاح الطريق الرابط بين طريق103وقرية اللفرافرية تحت غلاف مالي قدره 10.000.000.00 دج.
- مشروع إنجاز الطريق الرابط بين طريق 104 وقرية أولاد بلهوشات بتكلفة مالية قدرها 10.000.00,00 دج.

3- ميدان الغاز الطبيعي والطاقة:

إستفادت البلدية بمشروع تزويد مركز تيكستار بغاز المدينة سنة 1998، أما القرى وكون أشغال التهيئة بها منتهية في معضمها من مياه صالحة للشرب و قنوات صرف المياه و الطرقات سيتم تزويدهم بالغاز المدينة وهذا ما تجسد في:

- مشروع قريتي اللفرافرية وبئر الكرمة، وبرمجت باقي القرى للإستفادة من الغاز الطبيعي قرية أولاد حسين وقرية اللحمامشة في إطار المخطط البلدي للتنمية نتج عنه استفادت غلاف مالي قدر ب 19 مليار سنتيم خصص لربط منازل قرية الحمامشة بشبكة الغاز الطبيعي في إنتظار استفادة القرى المتبقية لضمان تغطية كاملة على مستوى تراب البلدية ما يتيح نسبة 100% من تغطية هذا القطاع،
- كما تم توزيع وربط المركز الريفي لحمامشة ببلدية تيكستار من 36 توصيلة، في إطار برنامج الإنعاش الإقتصادي حيث يبلغ طول شبكة الضغط 6 كيلومتر منها 500 متر خاصة بالضغط المتوسط ،فيما تم وضع مركز كهربائي بطاقة 160 KVA.

[1]- مقابلة محمد أقموم، مرجع سابق، يوم 20 أفريل 2015، على الساعة 09:30.

4- ميدان البيئة

إستفاد قطاع البيئة من رخصة برنامج 110.000.000 دج تمثل 0.88% من الغلاف الإجمالي للبلدية، حيث تم تسجيل عملية واحدة في إطار البرامج القطاعية تتمثل في إعداد مخططات توجيهية بلدية لتسيير النفايات المنزلية لسنة 2015.

5- ميدان المنشآت الإدارية:

سمح برنامج الخماسي (2010-2014) لمدينة أو بلدية تيكستار أن تدخل حيز التقدم في المجال الالكتروني هذا نتيجة لتدعيمها بعدة مشاريع تنموية محلية تخص إداراتها وتتمثل هذه المشاريع في إطار هذا البرنامج في:

- إدخال أسلوب عصرنه الإدارة الالكترونية على إدارتها، حيث أصبحت إدارة البلدية إدارة إلكترونية، وهذه الأخيرة التي تعمل لمصلحة التنظيم والشؤون العامة بوتيرة الرقمنة لكل سجلات الحالة المدنية بالخصوص شهادة الميلاد (12خ).
- كما أنّ مكتب الإعلام الآلي يعمل بكل الأجهزة الالكترونية العلمية لكل الاتصالات الإدارية وذلك عبر الانترنيت، بخصوص الأرشيف البلدية تقوم حاليا على إنشاء الأرشيف الالكتروني بالمواصفات العالمية حيث تمر تهيئة القاعة والتجهيزات في طور الاستلام.
- أمّا بخصوص البريد والإتصالات والتكنولوجيا فقد استفادت بلدية تيكستار من مشروع إعادة تهيئة المكتب البريد من أجل إدخال أسلوب عصرنه المنظومة المالية ليتماشى مع متطلبات العصر ليتيح استعمال البطاقات الرمادية في عملية التعاملات المالية بين المواطن والإدارة.
- إنشاء مكتب بريدي بقرية الفرافرية هذا ما يسهل على الموطنين أو سكان القرية عملية التبادلات المالية دون التنقل إلى المكتب البريدي المتواجد بالبلدية مركز مما ينتج ربح الوقت و الجهد.
- فيما يخص الأنترنيت فالبلدية استفادت من برنامج الويفي (wifi)، كما تم ربط قرية الفرافرية بالانترنيت على أن يتم تغطية كل القرى فيما يخص هذا المجال في السنوات القادمة.[1]

المطلب الثالث: إستبيان حول دور البلدية في تحقيق التنمية المحلية

إنّ إستمارة الإستبيان التي أعددناها إستهدفت أزيد من 50 عينة عشوائية من بين أفرد بلدية تيكستار، وكانت إستمارة الإستبيان تتكون من ثلاث أقسام:

- القسم الأول: يحتوي على البيانات الشخصية للمبحوثين
- القسم الثاني: يحتوي على مجموعة أسئلة تتعلق بدور البلدية في التنمية المحلية

[1]- مقابلة محمد أقموم، مرجع سابق، يوم 20 أفريل 2015، على الساعة 09:30.

- القسم الثالث: يتضمن مجموعة من الأسئلة تدور حول بعض الصعوبات التي تواجه التنمية المحلية في بلدية تيكستار.

– فبخصوص الأسئلة التي تتعلق بدور البلدية في التنمية المحلية نجد استقراء إستمارة الإستبيان من خلال إجابات العينات، نلاحظ أن أغلبهم يجزم غياب التنمية المحلية ببلديتهم حيث نجد 47 من أصل 50 من المبحوثين أي ما يقارب أزيد من 94%، يؤكد على غياب شبه تام للتنمية المحلية في البلدية وهناك من أرجع ذلك لعدم توفر الإمكانيات، وهناك من أرجع ذلك لمستوى التسيير في البلدية وهناك من يؤكد على السببين معا (عدم توفر الإمكانيات وتدني مستوى التسيير).

– كما صرح 37 من أصل 50 أي ما يعادل 74% من أفراد العينة أن الصلاحيات والإختصاصات الممنوحة للبلدية لا تسمح لها بأداء مهامها بصورة جيدة لتحقيق التنمية المحلية، وذلك أن تلك الإختصاصات والصلاحيات الممنوحة للبلدية غير واسعة مع محدودية الإمكانيات.

– أما بخصوص المشاريع التنموية في البلدية فقد صرح 09 من أصل 50 أي ما يعادل 18% من أفراد العينة بأن المشاريع المقدمة كانت إقتصادية مثل (مشروع ميناء الجاف)، فيما أقر 35 من أصل 50 أي ما يعادل 70% من أفراد العينة أن المشاريع المقدمة من طرف البلدية هي إجتماعية لكن هذه الأخيرة تستهدف فئات دون الأخرى مثل (قطاع السكن)، كما أقر 10% من أفراد العينة أن المشاريع المقدمة من طرف البلدية كانت تتمحور حول المجال الثقافي والرياضي، كما نجد 02% من أفراد العينة لم يصرحوا برأيهم في هذا الشأن.

– أما بالنسبة لتقييمهم للخدمات التي تقدمها البلدية فنلاحظ أن 45 من أصل 50 أي ما يعادل 90% من أفراد العينة غير راضين على الخدمات التي تقدمها بلديتهم، حيث أن أغلب إجاباتهم قيمت الخدمات بالمتوسطة أو الضعيفة.

أثناء إجابة المبحوثين على هذه الأسئلة المتعلقة بدور البلدية في التنمية المحلية لمسنا في نفسيتهم غياب الثقة في ممثليهم (غياب الثقة بين المواطن وممثليه في البلدية)، وأكد 31 من أصل 50 أي ما يعادل 62% أن قيادتهم الحالية غير كفأة وأن توزيع المشاريع وإجراء الصفقات يكون على أساس العلاقات الشخصية وليس بناءا على عنصر التأهيل والكفاءة.

– أمّا بخصوص الأسئلة التي تدور حول الصعوبات التي تواجه التنمية المحلية ببلدية تيكستار نجد: أنّ معظم إجابات المبحوثين (96% منهم أي 48 من أصل 50 من أفراد العينة) تؤكد على فشل البرامج والمخططات التنموية بالبلدية، وأرجعوا ذلك لعدد من الأسباب والمشاكل وهي:

– عدم كفاءة الجهاز المسير للبلدية.

– نقص التمويل المحلي.

– عدم فعالية الرقابة.

كما أنهم أكدوا على فشل البرامج التنموية، وذلك لعدم إشراك أو إستشارة المواطن في عملية إعداد المخططات التنموية التي تقوم بها البلدية، وأن هذه الأخيرة في أحيان كثرة لا تأخذ إنشغال المجتمع المحلي على محمل الجد وبعين الإعتبار.

من خلال إجاباتهم لاحظنا لديهم تفاؤل وأمل بوجود تنمية محلية فعلية في المستقبل، وذلك في حالة توفر تمويل مناسب والقيام بإستشارة مسبقة مع المواطنين، وتوفر قيادات إدارية ذات كفاءة (أن يكون المنتخبين ذو كفاءة مهنية عالية، وأن يكون مسيري البلدية ذو شهادات جامعية).

وفي الأخير إقترح البعض منهم إقتراحات واقعية ومعقولة لإحداث تنمية محلية وهي:

- توفير مناصب شغل.
- أن يكون رئيس البلدية ذو كفاءة وله القدرة على تحمل المسؤولية الملقاة على عاتقه.
- خلق مصادر تمويل ذاتية (إنشاء مصنع،الإهتمام أكثر بالزراعة.....).
- إعطاء صلاحيات أكثر للمسيرين.
- إنشاء هيئات إستشراف وإنجاز دراسات حقيقية وليس شكلية.
- توفير العدالة الإجتماعية (مثل العدالة في توزيع حصص السكن).
- الرقابة الفعالة.
- إستشارة الموطنين في إعداد المخططات التنموية.
- زيادة إختصاصات وصلاحيات البلدية.
- توزيع المشاريع التنموية على أساس المعطيات الجغرافية.

خلاصة الفصل الثالث:

من خلال عرضنا نستنتج أن بلدية تيكستار تقوم على أربع لجان بحكم الكثافة السكانية، وأن مصادر التمويل بالبلدية أغلبها من الإعانات الدولة بإعتبارها بلدية نائية كما نجد مصادرها التمويلية الداخلية ضعيفة كالضرائب والرسوم...الخ، ولكن رغم ضعف المصادر التمويلية للبلدية إلاّ أنها قامت بعدة برامج تنموية على جميع الأصعدة سواء على الصعيد الإقتصادي الإنتاجي **مثل مشروع الميناء الجاف** الذي ساهم بدرجة كبيرة في دفع عجلة التنمية المحلية بالقضاء على البطالة ومزرعة بن عيشوش في عملية الإنتاج من أجل تحقيق الإكتفاء الذاتي، أو على الصعيد الخدماتي مثل تطوير الإدارة العمومية (البلدية، مكتب البريد والإتصالات)، بالإضافة إلى المجالات الأخرى التي مستها عمليات التنمية المحلية في إطار برامج الإنعاش الإقتصادي، كما نلاحظ أن بلدية تيكستار في الآونة الأخيرة أو في إطار البرنامج الخماسي (2010-2014) بدأت تدخل حيز الإهتمام من طرف السلطات العامة عن طريق منحها عدة مشاريع تنموية خاصة في المجال السكن وفي المجال الإقتصادي (عالم الشغل) نتيجة لوجود الظروف الملائمة والموقع الجغرافي التي تتمتع به البلدية.

الخاتمة

- **الخاتمة:**

إنّ ما يمكن قوله في ختام بحثنا بعد دراستنا لموضوع إدارة التنمية المحلية، أنه ليس هناك تعريف واحد لكل من التنمية المحلية والإدارة المحلية، بل نلاحظ تعدد التعريفات لكل منهما وذلك لتعقد العمليتين وتداخلهما مع العديد من العوامل والأسباب. فالدولة الجزائرية سعت إلى توفير العديد من الإمكانيات لجعل الإدارة المحلية (البلدية) قادرة على القيام بدورها في التنمية المحلية، سواءًا من ناحية التمويل بدعم البلديات بالمورد المالي، أو من الناحية التقنية بمساعدة البلديات في التخطيط للتنمية، أو من ناحية رقابية وتتجسد في الرقابة على البلديات لجعلها تسير وفق المنهج القانوني المسطر من طرف الدولة.

فالاهتمام المتزايد من طرف الدولة بالبلديات مرده أساسا لإدراكها للمسؤولية الكبيرة والدور الهام الذي تقوم به البلدية في تحقيق التنمية المحلية، فالإدارة المحلية من خلال هياكلها المكلفة بالتنمية لها مسؤولية في تفعيل التنمية المحلية، بإعتبارها الإدارة الأقرب للمواطن وحلقة الإتصال بين المواطن والجهات الرسمية لأنها الأدرى بإحتياجاتهم ومتطلباتهم، بالإضافة أنها الهيئة المنتخبة التي يطمح من خلالها المواطن في تغيير حياته نحو الأفضل بتوفيرها كل مستلزمات الحياة من مرافق وخدمات، فمن خلال دراستنا لموضوع إدارة التنمية المحلية في الجزائر استخلصنا عدة نتائج هي:

– أنه لترشيد إدارة عملية التنمية المحلية في الجزائر يجب أن يكون هناك عدة وسائل، والتي تكمن في الوسائل القانونية من خلال الرقابة الفعالة على البلدية والتخفيف الرقابة الوصائية عليها وتعديلها، وتفعيل القوانين المتعلقة بالبلدية، وكذلك الوسائل المالية بزيادة الدعم المالي للبلديات وإخراجها من العجز المالي برفع ثقل المديونية عنها، إضافة إلى الوسائل البشرية وذلك بتحسين مستوى موظفي ومسيري البلدية وتأهيلهم وتدريبهم سواء كانوا (معينين أو منتخبين) والاستفادة من الكفاءات البشرية المؤهلة وتوفير مناصب الشغل.

– أن أساس نجاح التنمية المحلية في الدولة يكمن في اللامركزية الإدارية، لكن في الواقع نجد أن اللامركزية الإدارية تعاني من التبعية للإدارة المركزية من مختلف النواحي وهذا ما يعيقها من تحقيق التنمية المحلية.

– أن الرشادة في إدارة التنمية المحلية يعتمد على توفر الإمكانيات المالية والبشرية لكن في الواقع هاته الإمكانيات التي تخصصها الدولة الجزائرية لإدارة التنمية المحلية غير كافية وغير مدروسة بدقة.

– أن غياب التنمية المحلية في بلدية تيكستار (ولاية برج بوعريريج) راجع لعدم قدرة المنتخبين على ممارسة صلاحياتهم الإدارية.

من خلال هذه الإستنتاجات المتوصل إليها يمكن القول أن البلدية مكلفة بدور هام في تحقيق التنمية المحلية إلاّ أنها لا تقوم بهذا الدور كما ينبغي، فهي لا تمارس مسؤولياتها على أكمل وجه. وعلى هذا الأساس يمكن تقديم مجموعة من الاقتراحات والتوصيات.

اقتراحات وتوصيات:

1- تصفية ديون البلدية: رغم قيام الدولة الجزائرية بمسح ديون البلديات مرتين خلال 10 سنوات الأخيرة، إلاّ أن العديد منها ما يزال يعاني من هذا المشكل، حيث سجلت وزارة الداخلية سنة 2009: 417 بلدية مازالت تعاني عجز مالي، لذا وجب التكفل بهذا المشكل من قبل ميزانية الدولة حتى تتخلص البلديات من هذه القيود التي تبقى عائقا حقيقيا أمامها للقيام بدورها التنموي.

2- وضع نظام لتعبئة الموارد المالية: ويتم ذلك بوضع نظام ضريبي فعال ومنصف يسهل عملية التدفقات المالية للجماعات المحلية، كما يقوم هذا النظام بترشيد النفقات العمومية وجعلها تركز أكثر على قطاعات الصحة والتعليم والهياكل القاعدية، وكذا محاربة الفقر وتوفير مناصب الشغل، كما أن هذا النظام يجب أن يتصف بالشفافية والكفاءة والاستمرارية.

3- إصلاح المجالس المنتخبة المحلية: يكون عن طريق توسيع صلاحيات المجالس المنتخبة في الأقاليم خصوصا في جوانب الجباية المحلية، وتشجيع التعاون بين البلديات لكي تصبح قادرة على تنفيذ مهامها التنموية.

4- إشراك المواطن في عملية التنمية المحلية: بإعادة النظر في المادة (22) من القانون البلدية 11/10 والمتعلقة بمشاركة وحضور مواطني المجتمع المحلي في دورات ومداولات المجلس الشعبي البلدي، من حيث إحداث هيئة إستشارية من العناصر الفاعلين والمؤهلين من المجتمع المحلي، وتكون إقتراحاتهم إجبارية التنفيذ من قبل البلدية في حالة عدم تعارضها مع أهداف هاته الأخيرة (القانون البلدي).

5- الاعتماد على التخطيط الجيد: إحداث مصلحة متخصصة في ميدان ومجال التخطيط والإحصائيات، وتزويدها ببنك المعلومات الرقمية حول مختلف الإمكانيات والموارد والإحتياجات المتعلقة بالمجتمع المحلي لإستخدامها عند الحاجة بكل سهولة.

6- إعادة تأهيل موظفي البلدية: الإهتمام بالتكوين والتدريب الدائم والمستمر لفائدة موظفي ومنتخبي الجماعات المحلية.

7- تحسين عملية التوظيف والترقية: تطبيق قواعد الجدارة والإستحقاق بدل الولاء الشخصي والعشائرية والمحسوبية في التعيين خاصة المناصب ذات الدرجة العليا للجماعات المحلية.

8- الوعي والإطلاع من طرف منتخبي البلدية: يجب على منتخبي المجالس المحلية أن يكونوا على وعي وإطلاع مستمر بالدراسات والبحوث التي يقوم بها الباحثون في الجامعات خاصة، تلك المتعلقة بالجماعات المحلية والتنمية المحلية قصد الإستفادة من إقتراحات وتوصيات وحلول لتلك الدراسات، وأخذها بعين الإعتبار.

9- تعزيز مركز رئيس البلدية: وذلك بوضع شروط أخرى لتقلد هذا المنصب بإدخال شرط المؤهل والمستوى العلمي في عمليات الترشح للإنتخابات بهدف جعل مكانة الرئيس البلدي هامة.

10- إعادة صياغة العلاقة بين السلطة المركزية والإدارة اللامركزية: بجعل علاقة البلدية مع السلطة المركزية علاقة تعاون وليست علاقة تبعية، مما يتيح حرية أكثر للبلدية في تسيير شؤونها المحلية.

إنّ هاته الإقتراحات والتوصيات الهدف منها هو جعل البلدية كإدارة محلية قادرة على ممارسة مسؤولياتها وأدوارها في التنمية المحلية، لكن هناك العديد من الأسئلة التي تبقى مطروحة وهي:

هل فعلا سنحقق تنمية محلية؟ ومن هو المسؤول الأول عن تحقيق هاته التنمية؟ وماهو مصير التنمية المحلية في ظل زوال ونفاذ العديد من الموارد والثروات الطبيعية مع غياب مصادر كالصناعة والزراعة والتجارة وعدم إستثمار المورد البشري؟.

- **قائمة الملاحق:**

أ- الاستمارة:

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة 08 ماي 1945- قالمة-

قسم علوم سياسية

إستمارة بحث حول:

إدارة التنمية المحلية في الجزائر

(دراسة حالة بلدية تيكستار ولاية برج بوعريريج)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة: " ماستر علوم سياسية"

تخصص: حوكمة محلية وتنمية سياسية وإقتصادية

إعداد الطلبة:

- بوعروري عبد الناصر
- شويتح حسام الدين

إشراف الأستاذ:

*ناجي عبد النور

(ملاحظة: ضع العلامة (×) أمام الإجابة المختارة، تأكد أن هذه المعلومات لا تستعمل إلا لأغراض البحث العلمي فقط.)

2015-2014

قائمة الملاحق

أولا- البيانات الشخصية للمبحوثين:

1- الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

2- السن: .....

3- المستوى التعليمي: ابتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐ دراسات عليا ☐

4- التخصص العلمي (إن وجد): .....

5- الوظيفة الأصلية: .....

6- الانتماء السياسي:.....

7- مدة الإقامة بالبلديـة: مولود بهذه البلديـة ☐ أكثر من 05 سنوات ☐ أقل من 05 سنوات ☐

ثانيا- أسئلـة تتعلـق بالتنميـة المحليـة:

01- هل تعتقد أن التنمية المحلية تعنـي؟

تقديـم خدمـات جيدة ☐ انجـاز عدد من المرافق ☐ توفيـر مناصب شغل ☐

02- هل الصلاحيات الممنوحـة للبلديـة تسمـح لها بأداء مهـامها بـصورة جـيدة في التنمية المحلية؟ نعم ☐ لا ☐ بدون رأي ☐

- هل الصلاحيات واسعة والإمكانيات محدودة؟ نعم ☐ لا ☐

ماذا تقترح :.....

03- هل عايشتم انجاز مشاريع تنموية ببلديتكم ؟ نعم ☐ لا ☐ بدون رأي ☐

04- ما طبيعة المشاريع التنموية المقدمة من طرف البلدية ؟

إجتماعية ☐ إقتصادية ☐ ثقافية ورياضية ☐

أخرى تذكر : .....

05- ما هي مصادر تمويل هذه المشاريع التنموية في إعتقادك؟

بلدية (ذاتية الموارد) ☐ ولائية ☐ قروض ☐ مختلف الصناديق ☐

أخرى تذكر: .....

06- هل تعتقد أن التمويل المحلي يؤثر على إنجاز المشاريع والبرامج التنموية بالصورة المطلوبة وفي الوقت المحدد؟ نعم ☐ لا ☐ بدون رأي ☐

07- هل انتخاب المواطنين للممثلين (المنتخبين) يساهم في عملية التنمية المحلية؟

نعم ☐ لا ☐ بدون رأي ☐

08- كيف تقيم الخدمات التي تقدمها البلدية؟

جيدة ☐ متوسطة ☐ ضعيفة ☐ منعدمة ☐

09- هل تعتقد بأن هناك جهاز رقابة يتولى متابعة المشاريع و البرامج التنموية و طبيعة الخدمات التي تقدمها البلدية؟

نعم ☐ لا ☐ بدون رأي ☐

10- كيف تجري هذه الرقابة ؟ هل هي: فعالة ☐ شكلية ☐ سلبية ☐

11- كيف يتم توزيع المشاريع التنموية في البلدية؟

بناءا على التأهيل و الكفاءة ☐ بناءا على العلاقات الشخصية ☐

12- هل تعتقد أن قيادة البلدية حاليا كفأة؟

نعم ☐ لا ☐ بدون رأي ☐

ثالثا- أسئلة حول بعض الصعوبات التي تواجه التنمية المحلية ببلديتكم :

01- كيف تقيم سير البرامج و المخططات التنموية بالبلدية؟

ناجحة ☐ فاشلة ☐ تعرف بعض التأخر ☐

02- ما هي المشاكل في إعتقادكم التي تعترض التنمية المحلية بالبلدية؟

عدم كفاءة الجهاز المسير للبلدية ☐ نقص السيولة (ضعف التمويل) ☐

عدم وجود نظام ايجابي وفعال للرقابة ☐

03- هل يتم إشراك أو إستشارة المواطن في عملية إعداد المخططات التنموية التي تقوم بها البلدية؟

نعم ☐ لا ☐ بدون رأي ☐

04- هل البلدية تأخذ انشغالات المجتمع المحلي بعين الاعتبار؟

نعم ☐ لا ☐ بدون رأي ☐

05- ما هي العناصر التي تراها لازمة لإنجاح عملية التنمية المحلية بالبلدية؟

تمويل مناسب ☐ قيادات إدارية ذات كفاءة المواطنين ☐

وجود نظام فعال للرقابة ☐ القيام بإستشارة مسبقة مع المواطنين ☐

06- ماذا تقترح لكفاءة البلدية كجهاز إداري؟

- أن يكون المنتخبين ذو كفاءة مهنية عالية ☐

- أن يكون مسيري البلدية ذو شهادات جامعية ☐

- أن يكون أعضاء جهاز التسيير ذو خبرة في مجال التخطيط ☐

- وضوح مستويات تنظيم البلدية ☐

- حرية اتخاذ القرارات بصورة أوسع دون وصاية ☐

07- في الأخير ماذا تقترح كي تحدث تنمية محلية حقيقية بالبلدية؟

.....

.....

وشكرا لتعاونكم.

ب- الجداول:

جدول رقم(01): يوضح تزايد عدد البلديات المدانة ومبلغ الديون خلال الفترة بين 1990-1996:

السنوات	عدد البلديات المدانة	مبلغ الديون (دج)
1990	164	250.650.670
1991	620	1.963.510.484
1992	660	1.904.343.992
1993	792	3.884.773.900
1994	779	4.900.573.900
1995	929	6.711.002.400
1996	1090	7.000.000.000

المصدر: جمال زيدان، إدارة التنمية المحلية في الجزائر: بين النصوص القانونية ومتطلبات الواقع، (الجزائر، سعيدة: دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2014)، ص 158.

جدول رقم (02) : يوضح الإرادات الجبائية لبلدية تيكستار:

الإرادات الجبائية	المبالغ (دج)	
السنة	2014	2015
حجم الميزانية	178.200.000	129.000.000
بيع المنتوجات والخدمات	2.500.000	2.500.000
ناتج الأملاك العمومية (تأجير عقارات ورسوم على الطرق)	1.800.000	1.860.000
تحصيلات وإعانات	50،000،000	37.000.000
ممنوحات صندوق التضامن البلدي	5.000.000	3.100.000
ضرائب مباشرة وضرائب غير مباشرة	13.000.000	13.100.000
الرسم على القيمة المضافة	50.000.000	50.000.000

المصدر: مصلحة الإدارة والمالية ببلدية تيكستار

جدول رقم (03) : يوضح عدد العمال والإختصاصات في مزرعة بن عيشوش

الاختصاص	عدد العمال
محاسبة	03
تقني فلاحي	02
مهندس فلاحة	01
بيطرية	01
عامل مهني مؤهل	19
عامل مهني بسيط	45

المصدر: مديرية مزرعة بن عيشوش ببلدية تيكستار

جدول رقم (04): يوضح الثروة الحيوانية لبلدية تيكستار

البلدية	الأغنام	الأبقار	الماعز
تيكستار	1000	130	330

المصدر قسم الفلاحة بتيكستار

جدول رقم (05): طاقة تربية الدواجن ببلدية تيكستار 2015

البلدية	الدواجن	اللحمية	الإنتاج السنوي	الدواجن	البيوضة	الإنتاج السنوي
تيكستار	عدد المداجن	طاقة استيعابها دجاجة	الإنتاج (السنة)	عدد المداجن	طاقة استيعابها دجاجة	الإنتاج(السنة)
/	02	5000	4139	02	6000	62987

المصدر قسم الفلاحة بتيكستار

جدول رقم (06) : يوضح مشاريع التنمية في قطاع التعليم ببلدية تيكستار:

الرقم	عنوان المشروع	سنة التسجيل	الغلاف المالي	مدة الانجاز	نسبة الانجاز	الملاحظة	عدد السكان
01	إنجاز ثانوية بتيكستار مركز	2005		12 شهر	%100	مدشن	11177
02	إنجاز قاعدة 04 (إكمالية) بتيكستار مركز	2006		12 شهر	%100	مدشن	11177

المصدر بلدية تيكستار

جدول رقم (07): يوضح التخصصات المبرمجة في التكوين المهني لبلدية تيكستار لسنة 2015

التخصصات	شروط الالتحاق	مدة التكوين
حلاقة رجال	مستوى دراسي دون الرابعة متوسط	12 شهر
حلاقة نساء	الرابعة متوسط	12 شهر
محاسبة	– ش.ت.م في المحاسبة+02 ثانوي. – ش.ت.م في المحاسبة+01 ثانوي أو 04 متوسط+خبرة مهنية أكثر من 02 سنوات. – ش.ك.م في المحاسبة+04 متوسط+ خبرة مهنية أكثر من 04 سنوات. شهادة تقني	06 أشهر
إعلام آلي	الرابعة متوسط	06 أشهر
الخياطة	دون الرابعة متوسط	12 شهر
أمين مخزن	03 ثانوي+ شهادة تقني	18 شهر
مهندس كهربائي	03 ثانوي+ شهادة هندسة كهربائية	24 شهر

المصدر: ملحقة التكوين المهني ببلدية تيكستار

جدول رقم (08): يوضح مشروع ميدان البناء الذي استفادت منه بلدية تيكستار

الرقم	عنوان المشروع	سنة التسجيل	الغلاف المالي دج	مدة الانجاز	نسبة الانجاز	الملاحظة	عدد السكان
01	تهيئة وترميم مسجد النصر بأولاد حسين	2008	1.000.000.00	02 شهر	%100	مدشن	889
02	تهيئة الحدائق	2012	3.000.000.00	/	%100	مدشن	11177
03	إعادة تهيئة البلدية	2007	6.000.000.00	/	%100	مدشن	11177

المصدر بلدية تيكستار

ج- الخرائط والمخططات:

شكل رقم(01): مخطط يوضح مركز بلدية تيكستار

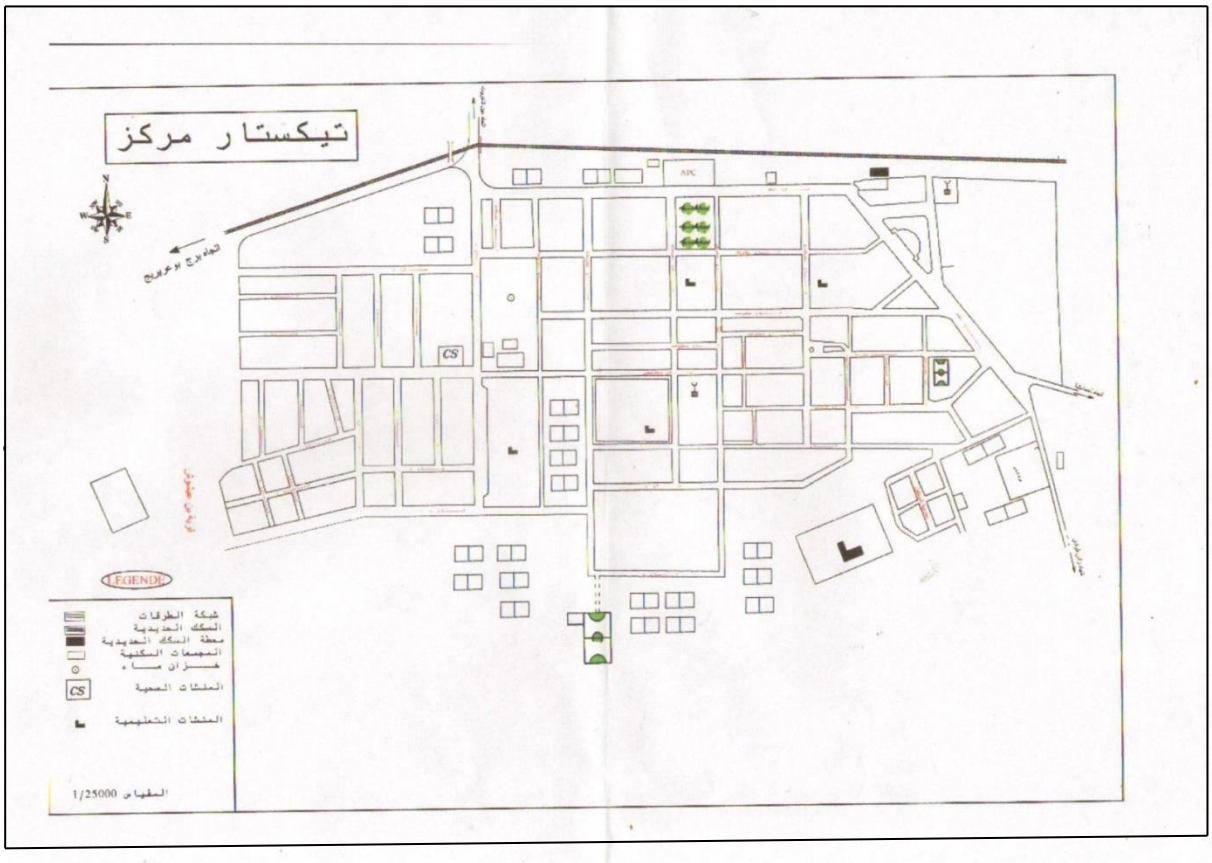

مصدر مكتب الإعلام الآلي ببلدية تيكستار

شكل رقم (02): يوضح خريطة للحدود الإدارية لبلدية تيكستار

المصدر مكتب الإعلام الآلي لبلدية تيكستار

أولا/ قائمة المراجع باللغة العربية:

1. الكتب:

01- بعلي محمد الصغير، **قانون الإدارة المحلية الجزائرية**، الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2002.

02- بوديار حسني، **الوجيز في القانون الدستوري**، الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع، (د. س. ن).

03- بوشعير السعيد، **النظام السياسي الجزائري**، الجزائر: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، (د س ن).

04- بوضياف عمار، **التنظيم الإداري في الجزائر بين النظرية والتطبيق**، الجزائر: جسور للنشر والتوزيع، 2010.

05- بوضياف محمد، **الهيئات الإستشارية في الإدارة الجزائرية**، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، (د س ن).

06- بوعمران عادل، **البلدية في التشريع الجزائري**، الجزائر، عين مليلة: دار الهدى للنشر والتوزيع، 2010.

07- التابعي كمال، **تغريب العالم الثالث دراسة نقدية في علم اجتماع التنمية**، القاهرة: دار المعارف، 1993.

08- الجندي مصطفى، **الإدارة المحلية وإستراتيجياتها**، مصر: منشأ المعارف بالإسكندرية، جامعة طنطا، 1987.

09- الحوات علي، **تخطيط الخدمات البلدية والإجتماعية في المدينة العربية**، الرياض: معهد العربي للإنماء، 1993.

10- رشيد أحمد، **التنمية المحلية**، القاهرة : دار النهضة العربية للطباعة والنشر،1986.

11- الرياشي سليمان وآخرون، **الأزمة الجزائرية** ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996.

12- الزعبي خالد، **تشكيل المجالس المحلية وأثره على كفايتها في نظم الإدارة المحلية**، عمان: مكتبة الثقافة للنشر، 1993.

13- شيهوب مسعود، **أسس الإدارة المحلية وتطبيقها على نظام البلدية والولاية في الجزائر**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1986.

14- زيدان جمال، **إدارة التنمية المحلية في الجزائر: بين النصوص القانونية ومتطلبات الواقع**، الجزائر، سعيدة: دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2014.

15- شطا حماد محمد، **تطور وظيفة الدولة نظرية المرافق العامة**، (د ب ن): ديوان المطبوعات الجامعية، (د س ن).

16- شفيق محمد، **التنمية الاجتماعية دراسات في قضايا التنمية ومشكلات المجتمع**، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، (د س ن).

17- شلبي منير، **المرفق المحلي دراسة مقارنة**، القاهرة: دار الفكر العربي،1977.

18- شويتام أرزقي، **المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني(1519-1830)**، (د ب ن): دار الكتاب العربي، 2009.

19- الشيخلي عبد الرزاق إبراهيم، **الإدارة المحلية**، دراسة مقارنة، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع، (د س ن).

20- الشيخ محمد الصالح، **الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها**، الإسكندرية: مكتبة ومطبعة الشعاع، ط.2، 2002.

21- طالع محمد سلمان، **أساليب ووسائل تحقيق التنمية الريفية المشاركة الشعبية مدخلا**، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2008.

22- عبد اللطيف رشاد أحمد، **أساليب التخطيط للتنمية،المكتبة الجامعية**، القاهرة: (د د ن)، 2002.

23- عبد المطلب عبد الحميد، **التمويل المحلي والتنمية المحلية**، مصر، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2001.

24- عاتيمي محمد رياض، **نظريات ومفاهيم الاتجاه التكاملي للتنمية الريفية**، مصر: مكتبة الإسكندرية، 1989.

25- عجيمة محمد العزيز وعطية ناصف إيمان، **التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية**، الإسكندرية: الدار الجامعية، ، 2003.

26- عشي علاء الدين، **والي الولاية في التنظيم الإداري الجزائري: دراسة وصفية تحليلية**، الجزائر: دار الهدى للنشر، 2006.

27- العمار علي كريم، **مقدمة في مفهوم تنمية الاقتصاديات المحلية**، جامعة بغداد، العراق: دار الخليج العربي، 2001.

28- عودة المعاني أيمن، **الإدارة المحلية كلية الأعمال**، الجامعة الأردنية: دار وائل لنشر والتوزيع، 2010.

29- عيسى محمد عبد الشفيع، **الإقتصاد السياسي للعولمة والتكنولوجيا**، بيروت: الشركة العالمية للكتاب، (د س ن).

30- فرج محمد إسماعيل، **التخطيط للتنمية الريفية**، مصر: مكتبة الإسكندرية، 1983.

31- قباري محمد سماعيل، **علم الاجتماع الإداري ومشكلات التنظيم في المؤسسات البيروقراطية**، مصر: منشأة المعارف الإسكندرية، (د س ن).

32- ماروك عبد الكريم، **الميسر في شرح قانون البلدية في الجزائر**، الجزائر: منشورات زين الحقوقية، 2013.

33- المبيضين صفوان وآخرون، **المركزية واللامركزية في تنظيم الإدارة المحلية**، الأردن: دار اليازوري للنشر والتوزيع، 2011.

34- محمد داني محمد أحمد، **الحكم المحلي والمشاركة الشعبية قراءة جديدة**، (د ب ن): هيئة التربية للطباعة والنشر، 2006.

35- محمد الوالي عبد الهادي، **التنمية الاجتماعية: مدخل لدراسة المفهومات الأساسية**، (د ب ن): دار المعرفة الجامعية، 1988.

36- مختار حمزة وآخرون، **دراسات في التنمية الريفية المتكاملة بمصر**، مصر، القاهرة: مكتبة الخانجي، 1994.

37- ميشيل تودارو، ترجمة محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود، **التنمية الاقتصادية**، السعودية: دار المريخ، (د س ن).

2. الدوريات:

01- المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، **التطور الذي يجب إضفاؤه على تسيير المالية المحلية في منظور إقتصاد السوق**، الدورة 18، 2001.

3. المذكرات:

01- أولاد سالم نسيمة، **واقع النمو السكاني والتنمية المحلية خلال العقد الأخير لولاية ورقلة**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012-2013.

02- أفتيس كريمة، **معيقات الإدارة المحلية في تحقيق التنمية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة قسنطينة03، 2013-2014.

03- باشوش حميد ، **المشاريع الكبرى في الجزائر ودورها في التنمية الإقتصادية: حالة طريق شرق غرب**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر03، 2010-2011.

04- بريق عمار، **المركز القانوني لرئيس المجلس الشعبي البلدي**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، المركز الجامعي نبسة، 2006.

05- بغتاوي أمينة، **آلية التسيير الحضري والتنمية المحلية: حالة بلدية حامة بوزيان**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، جامعة منتوري، قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية، 2010-2011.

06- بودادة أمال، **ميزانية البلديات والتنمية المحلية**، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في التهيئة الإقليمية، جامعة قسنطينة: كلية علوم الأرض، 2011-2012.

07- بولقرون سامي، **اللامركزية الإدارية والإقليمية والتنمية المحلية المستدامة في الجزائر**، مذكرة التخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص حوكمة محلية، جامعة قسنطينة3، 2013-2014.

08- خشمون محمد، **مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية، قسم علم الاجتماع، علم الاجتماع التنمية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010.

09- خنيفري خيضر، **تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وأفاق**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، فرع التحليل الإقتصادي، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03، 2010-2011.

10- سي يوسف أحمد، **تحولات اللامركزية في الجزائر: حصيلة وأفاق**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، فرع تحولات الدولة، جامعة مولود معمري، كلية الحقوق، تيزي وزو، 2013.

11- شويح بن عثمان، **دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية: دراسة حالة بلدية**، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010-2011.

12- الشيخ سعيدي، **التنمية المحلية الشاملة بين النظرية والممارسة: مع التركيز على ولاية سعيدة،** رسالة ماجيستر، معهد العلوم القانونية، جامعة سيدي بلعباس، 1996.

13- الشيخ عبد الصديق، **الإستقلال المالي للجماعات المحلية،** مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، فرع الإدارة والمالية، جامعة الجزائر، 2002-2003.

14- طاشمة بومدين، **إستراتيجية التنمية السياسية،** دراسة تحليلية لمتغير البيروقراطية في الجزائر، أطروحة الدكتوراه، جامعة الجزائر، 2007.

15- عبد القادر حسين، **الحكم الراشد في الجزائر: إشكالية التنمية المحلية،** مذكرة مقددة لنيل شهادة الماجيستر للعلوم السياسية، ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص الدراسات الأرومتوسطية، جامعة تلمسان،2011-2012.

16- عجايلية مختار، **الرقابة الإدارية على الجماعات المحلية في الجزائر**، مذكرة ماجستير، المركز الجامعي سوق أهراس، 2009.

17- عزيز محمد الطاهر، **آليات تفعيل دور البلدية في إدارة التنمية المحلية في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2009-2010.

18- عزيزي عثمان، **دور الجماعات و المجتمعات المحلية في التسيير و التنمية بولاية خنشلة،** مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في التهيئة العمرانية، كلية علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة العمرانية، قسم التهيئة العمرانية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008.

19- علي زيان محند وأعمر، **Les finances publiques locales, analyse et perspectives dans une économie en transition, Cas de l Algérie**، أطروحة الدكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 2001.

20- عيسوس ريم موناس آمنة، **الصحافة المكتوبة ودورها في التنمية المحلية،** مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، قسم التنظيم السياسي والإداري، تخصص حوكمة محلية، جامعة قسنطينة03، 2012-2013.

21- مطلسي نوال وخلوف فائزة، **دور المرأة في تحقيق التنمية المحلية،** (مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، قسم التنظيم الإداري والسياسي، جامعة قسنطينة03، 2013.

22- يوسفي نور الدين، **الجباية المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر: دراسة حالة ولاية البويرة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم الإقتصادية، جامعة أمحمد مقران، بومرداس، 2008.

4.المراسيم والنصوص القانونية:

1- المرسوم رقم 73-136 المؤرخ في 09 أوت 1973، المتعلق بشروط التسيير والتنفيذ البرامج البلدية للتنمية.

2- المرسوم رقم 86-266 المؤرخ في 04 نوفمبر 1986، والمتضمن تنظيم الصندوق المشترك للجماعات المحلية وعمله.

3- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 84، المرسوم التنفيذي رقم 2000-242 المؤرخ 16 أوت سنة 2000، من قانون المالية التكميلي، المتعلق بتسيير الصندوق الخاص لتطوير مناطق الجنوب، المعدل والمتمم.

4- نص المادة 78-118 من قانون الانتخابات 01/12 المؤرخ في 2012/01/12.

5- المادة 126 من قانون البلدية 10/11المؤرخ في 22 جوان 2011.

6- المادة 16 من القانون رقم 90-29 المؤرخ في 01 ديسمبر 1990 المتعلق بالتهيئة والتعمير، العدد 52 لسنة 1990، العدل والمتتم بالقانون رقم 04-05 المؤرخ في 2004، العدد 51 لسنة 2004.

7- المادة 56 قانون البلدية 11/10 المؤرخ في 22 جوان 2011.

5. الملتقيات:

01- بن إسماعين حياة والسبتي وسيلة، **الملتقى الدولي حول: سياسات التمويل وأثرها على الإقتصاديات والمؤسسات: دراسة حالة الجزائر والدول النامية**، تحت عنوان المداخلة التمويل المحلي للتنمية المحلية: نماذج من إقتصاديات الدول النامية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير، يومي 21و22 نوفمبر 2006.

02- بومدين نورين، **دور التنمية الريفية في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة**، ملتقى ضمن المداخلة الوطنية حول التنمية المحلية المستدامة، المركز الجامعي بالمدية، جمعية الأدوار للأنشطة العلمية والثقافية، 2008.

03- شيبوطي سليمان وآخرون، **دور الإدارة المحلية في التنمية المحلية**، ورقة مقدمة لملتقى وطني حول تحديات الإدارة المحلية الواقع والأفاق، المنظم يومي 28/27 أفريل 2010.

04- عبد الكريم سهام، **حماية البيئة مطلب استراتيجي لتحقيق التنمية المحلية**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الثالث حول التنمية المحلية من البعد البيئي، المركز الجامعي بالمدية، جمعية الأدوار للأنشطة العلمية والثقافية، 2008.

05- عبو عمر وعبو هودة، **مداخلة بعنوان جهود الجزائر في الألفية الثالثة لتحقيق التنمية المستدامة**، ورقة مقدمة لملتقى وطني حول: التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر الوقع والتحديات، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف.

06- علة مراد، **إشكالية الأمن الغذائي في الجزائر**، قراءة تقييمية في السياسات الوطنية للتنمية الفلاحية وسبل تفعيل التكامل الغذائي العربي، ورقة مقدمة لملتقى دولي التاسع حول: في ضوء المتغيرات والتحديات الإقتصادية الدولية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 24/23 نوفمبر 2014.

07- عمر شريف، **الإطار العام للجباية المحلية ودورها في دفع عجلة التنمية**، مداخلة ضمن المتقى الأول حول التنمية بالجزائر، المركز الجامعي ببرج بوعريريج، معهد علوم الإقتصاد وعلوم التسيير، 2008.

6. التقارير والمؤتمرات العلمية:

أ. المؤتمرات العلمية:

01- نهى الغصيني عجرم، **ورقة عمل بعنوان دور الوعي البلدي في التنمية المحلية**، مؤتمر العمل البلدي الأول، مركز البحوث للمؤتمرات، بتاريخ 26-27 مارس 2006.

02- صالحي ناجية ومخنان فتيحة، **أثر برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الإقتصادي (2001-2014) نحو تحديات أفاق النمو الإقتصادي الفعلي والمستديم**، أبحاث المؤتمر الدولي حول تقييم أثار الإستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والإستثمار والنمو الإقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف01، يوم11و12 مارس 2013.

ب. التقارير:

1- تقرير الأمم المتحدة للعلوم والتكنولوجيا، "**من أجل التنمية** "، ماي 1978.

2- وزارة الداخلية والجماعات المحلية، **تقرير ملتقى رؤساء المجالس الشعبية البلدية**، الجزائر، 2003.

7. المجلات:

01- إبراهيم عبد الطيف، **الإطار الفكري للتنمية المحلية**، مجلة الإدارة، العدد03، مجلد 24، جانفي 1992.

02- بلعمري سميرة، **ثغرات في قانون الانتخابات الجديد**، عن مجلة الشروق، 2012/12/05.

03- بوفيلح نبيل، **دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الإقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة (2000-2010)**، أبحاث إقتصادية إدارية، العدد الثاني عشر، جامعة الشلف، الجزائر، 2012.

04- حسن بشير محمد نور، **التنمية المحلية بين المفهوم والخيارات**، عن مجلة الوسط الاقتصادي، الخرطوم، 2010.

05- زرمان كريم، **التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الإقتصادي(2001-2009)**، أبحاث إقتصادية وإدارية، العدد 07، جامعة محمد خيضر، بسكرة، جوان 2010.

06- عولمي بسمة، **تشخيص الإدارة المحلية والمالية في الجزائر**، عن مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الرابع، جامعة ناجي مختار، عنّابة.

07- عولمي بسمة، **تقييم الجباية المحلية في الجزائر**، مقال منشور بمجلة العلوم الإنسانية، جامعة سكيكدة.

08- ماتلو الطيب، **التنمية المحلية معاينات وأفاق**، مجلة الفكر البرلماني، العدد 04، أكتوبر 2003.

09- مجلة البحوث والدراسات العلمية، **أبعاد التنمية وتحدياتها بالجزائر**، 2010.

10- مقبول الهادي، **التصنيف النموذجي للجماعات المحلية**، عن مجلة المركز الوطني للدراسات والتحليل الخاصة بالتخطّيط، العدد11، 1996.

11- منصور كاسر، **التنمية الإدارية: الحقيقة والأبعاد**، مجلة الرائد العربي، دمشق، سوريا، 1994.

12- موفق عبد القادر، **الإستقلالية المالية للبلدية في الجزائر**، أبحاث إقتصادية وإدارية، العدد02، كلية العلوم الإقتصادية وعلم التسيير، جامعة باتنة، 2007.

13- ناجي عبد النور، **دور الإدارة المحلية في تقديم الخدمات العامة: تجربة البلديات الجزائرية**، مقال عن المجلة الإفريقية للعلوم السياسية، 2010-2014.

8. المقابلات:

01- مقابلة أقموم محمد، الأمين العام، **مكتب الأمانة العامة** ، بلدية تيكستار، على الساعة 09:30، 20 أفريل 2015.

02- مقابلة مع بن ذيب بوعلام، **رئيس مصلحة الإدارة والمالية**، بلدية تيكستار، على الساعة 13:30، يوم 28 أفريل 2015.

03- مقابلة بن عمراني الرزيق، **رئيس مصلحة البناء والتعمير**، البلدية تيكستار، على الساعة 14:00، يوم 26 أفريل 2015.

04- مقابلة زياني فاتح، **موظف بمصلحة التجهيز ببلدية تيكستار**، بمقر بلدية تيكستار، على الساعة 11:00، 20 أفريل 2015.

05- مقابلة ساري مهدي، **محاسب في مديرية مزرعة بن عيشوش**، بلدية تيكستار، على الساعة 14:00، يوم 21 أفريل 2015.

06- مقابلة عبد العزيز شنوف، **رئيس بلدية تيكستار**، بمقر بلدية تيكستار، على الساعة 10:00، يوم 22 أفريل 2015.

07- مقابلة العياشي مجيلي، **مدير التكوين المهني لبلدية تيكستار**، جرت بملحقة ومركز التكوين المهني بتيكستار، على الساعة 15:00 يوم 23 أفريل 2015.

9. المقالات والدراسات في الشبكات الأنترنيت:

01- ناجي عبد النور، **نحو تفعيل دور الإدارة المحلية الجزائرية لتحقيق التنمية الشاملة**، على الرابط الالكتروني:

http// www.bchaib.net/mais/option-com.-conten§newarticle-date12/04/2010

02- مفهوم التنمية الاجتماعية على الرابط الالكتروني:

http://www.arabvolunterring.org/corner/avt1452.html.2007

ثانيا/ قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

1. الكتب:

1- Xavier Griffer , **Territoires de france : Les enjeux économiques sociaux de la décentralisation** , Ed Economica , Paris ,1984.

2- WEAVER . C, **LE DEVELOPPEMENT PAR LE BAS: VERS UNE DOCTRINE DE DEVELOPPEMENT TERRITORIAL**, ED LITEC, PARIS , 1988.

3- Graba Hachemi," **Les ressources fiscales des collectivités locales**", Edition E.N.A.G ,Alger , 2002.

2. المقالات:

4- **Bilan du programme de soutien de la relance économique**, Septembre 2001 à Décembre 2003.

5- **Plan de la relance économique, les composantes du programme**, Septembre 2001 à Décembre 2003.

3. التقارير:

6 - centre national des études et d analyses pour la planification: **Etudes sur l' encadrement de la wilaya, la daira et de la commine**, juillet 2000.

فهرس الجداول والخرائط:

أ- فهرس الجداول:

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	يوضح تزايد عدد البلديات المدانة ومبلغ الديون خلال الفترة بين 1990-1996.	**65**
02	يوضح الإرادات الجبائية لبلدية تيكستار.	**82**
03	يوضح عدد العمال والإختصاصات في مزرعة بن عيشوش.	**83**
04	يوضح الثروة الحيوانية لبلدية تيكستار.	**84**
05	طاقة تربية الدواجن ببلدية تيكستار 2015.	**84**
06	يوضح مشاريع التنمية في قطاع التعليم ببلدية تيكستار	**87**
07	يوضح التخصصات المبرمجة في التكوين المهني لبلدية تيكستار لسنة 2015.	**88**
08	يوضح مشروع ميدان البناء الذي استفادت منه بلدية تيكستار.	**91**

ب- فهرس الخرائط والأشكال:

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
01	يوضح خريطة الحدود الإدارية لبلدية تيكستار.	**76**
02	يوضح مجسم أو مخطط لبلدية تيكستار.	**77**

- **فهرس المحتويات:**

العنوان	الصفحة
مقدمـــة	01
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للإدارة المحلية والتنمية المحلية	09
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للإدارة المحلية	09
المطلب الأول: تعريف الإدارة المحلية	10
المطلب الثاني: أسباب ظهور الإدارة المحلية	11
أولا– الأسباب الإدارية.....	11
ثانيا– الأسباب السياسية.....	12
ثالثا– الأسباب الإقتصادية والتنموية.....	13
رابعا– الأسباب الإجتماعية والصحية.....	14
المطلب الثالث: خصائص ووظائف الإدارة المحلية	14
أولا– خصائص الإدارة المحلية.....	15
ثانيا– وظائف الإدارة المحلية.....	15
المبحث الثاني: ماهية التنمية المحلية	17
المطلب الأول: مفهوم التنمية المحلية وأبعادها	17
أولا– مفهوم التنمية المحلية.....	17
ثانيا– أبعاد التنمية المحلية.....	19
المطلب الثاني: تعريف التنمية المحلية	21
المطلب الثالث: أهداف وركائز التنمية المحلية	24
أولا– أهداف التنمية المحلية.....	24
ثانيا– ركائز التنمية المحلية.....	28
المطلب الرابع: مجالات التنمية المحلية	30
أولا– التنمية الإقتصادية.....	30
ثانيا– التنمية الإجتماعية.....	31
ثالثا–التنمية السياسية.....	32
رابعا–التنمية الإدارية.....	33
خلاصة الفصل الأول	34

العنوان	الصفحة
الفصل الثاني: إدارة التنمية المحلية (الهياكل، المخططات، العراقيل)	36
المبحث الأول: الهياكل والأجهزة المكلفة بالتنمية المحلية	36
المطلب الأول: مراحل تطور الإدارة المحلية في الجزائر	36
المطلب الثاني: المجلس الشعبي البلدي	39
أولا- هيئة المداولات (أعضاء المجلس الشعبي البلدي).....	39
ثانيا- الهيئة التنفيذية (رئيس المجلس الشعبي البلدي).....	41
المطلب الثالث: الهيئة الإدارية والمصالح البلدية العمومية	43
أولا- الأمين العام.....	43
ثانيا- إدارة البلدية.....	43
ثالثا- المصالح العمومية.....	44
رابعا- طرق إستغلال المصالح العمومية.....	45
المطلب الثالث: اللجان البلدية	45
أولا- تشكيل لجان المجلس الشعبي البلدي.....	46
ثانيا- خصائص لجان البلدية.....	47
ثالثا- واقع لجان البلدية في الجزائر.....	47
المبحث الثاني: إدارة المخططات البلدية للتنمية في ظل برامج الإنعاش الإقتصادي	47
المطلب الأول: مخططات البلدية التنموية	48
أولا- تعريف المخططات البلدية للتنمية وأشكالها.....	48
ثانيا- تحضير وتنفيذ برامج ومخططات البلدية للتنمية.....	50
ثالثا- التمويل المالي لبرامج ومخططات التنمية للبلدية.....	51
المطلب الثالث: دور برامج الإنعاش الإقتصادي في التنمية المحلية للبلدية	54
أولا- برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي (2001- 2004).....	55
ثانيا- البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009).....	59
ثالثا- البرنامج الخماسي (2010-2014).....	61
المبحث الثالث: مشاكل ومعوقات البلدية في الجزائر	64
المطلب الأول: المعوقات المالية	64
أولا- ضعف الجباية الضريبة وعدم كفايتها.....	64

العنوان	الصفحة
ثانيا– ثقل مديونية البلديات.....	65
المطلب الثاني: المعوقات البشرية.....	67
أولا– أزمة الوظيف البلدي.....	67
ثانيا– التبعية للسلطة المركزية وعدم نجاعة طرق اختيار وترقية الموظفين في البلدية.....	68
ثالثا– ضعف المشاركة الشعبية في إدارة الشؤون المحلية.....	68
المطلب الثالث: المعوقات القانونية.....	69
أولا– الرقابة والوصاية على البلدية.....	69
ثانيا– وجود الثغرات القانونية في البلدية.....	71
خلاصة الفصل الثاني	72
الفصل الثالث: وضعية وواقع التنمية المحلية ببلدية تيكستار	74
المبحث الأول: لمحة عن بلدية تيكستار	74
المطلب الأول: تعريف بلدية تيكستار ونشأتها.....	74
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي والإداري لبلدية تيكستار.....	78
المطلب الثالث: الوضعية المالية لبلدية تيكستار.....	80
أولا– مداخيل البلدية.....	80
ثانيا– نفقات البلدية.....	80
ثالثا– الإرادات الجبائية للبلدية.....	81
المبحث الثاني: واقع القطاعات التنموية على مستوى بلدية تيكستار.....	82
المطلب الأول: القطاعات الإقتصادية والإنتاجية.....	83
أولا– قطاع الفلاحة والري.....	83
ثانيا– قطاع الشغل.....	85
المطلب الثاني: القطاعات الخدماتية (الإجتماعية، الإدارية، الثقافية)	86
أولا– قطاع التربية والتعليم.....	86
ثانيا– قطاع السكن.....	88
ثالثا– ميدان الثقافة والرياضة.....	89
رابعا– ميدان الصحة والأمن.....	90
خامسا– قطاع التعمير والتجهيز والهياكل القاعدية.....	90

العنوان	الصفحة
المطلب الثالث: إستبيان حول دور البلدية في تحقيق التنمية المحلية	93
خلاصة الفصل الثالث	95
الخاتمـــة	97
الملاحــق	100
قائمة المراجـع	109
فهرس الجداول والأشكال	119
فهرس المحتويات	120

- **قائمة الاختصارات:**

الكلمة	المعنى باللغة الفرنسية	المعنى باللغة العربية
psd	plans communaux du développement	المخطط البلدي للتنمية
pdua	Plan Directeur d aménagement et d'urbanisme	المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير
pos	Plan d'occupation des soles	مخطط شغل الأراضي
FCCL	Fons comen des collectivités locales	الصندوق المشترك للجماعات المحلية
pnda	plan national de développement Agricole	المخطط الوطني للتنمية الفلاحية
cnma	caisse national de mutualité agricole	الصندوق التعاون الفلاحي
cnep	caisse national d épargne et de la prévoyance	الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط
FIDA	Le Fonds international de développement agricole	الصندوق الوطني للتنمية الزراعية
ط	priant	الطبعة
د ب ن	Sans publication d'un pays	دون بلد نشر
د س ن	Sans l'année de publication	دون سنة نشر
ص	Page	الصفحة

- **ملخّص المذكرة:**

لقد قمنا في بحثنا بدراسة إدارة التنمية المحلية في الجزائر فمن خلال البحث عالجنا ظهور الإدارة المحلية بالجزائر وتطورها، ثم تطرقنا إلى الهياكل والأجهزة المكلفة بالعملية التنموية والتي كانت تتمثل في المجلس الشعبي البلدي واللجان البلدية والهيئة الإدارية والمصالح العمومية، كما درسنا من خلال البحث إدارة المخططات التنموية من طرف البلدية والجهود التي قامت بها الدولة الجزائرية منذ استقلالها سنة 1962 إلى يومنا هذا بتفعيل الإدارة المحلية (البلدية) لتحقيق التنمية المحلية وذلك من خلال دعم البلدية بالوسائل المالية (التمويل) والوسائل التقنية والفنية (دعم البلدية بالمخططات) وكذلك الوسائل القانونية بتعديل قانون البلدية كان آخرها سنة 11/10 بالإضافة إلى برامج الإنعاش الإقتصادي.

كما عالجنا المعوقات التي تواجه إدارة التنمية المحلية والمتمثلة في المعوقات المالية والبشرية والقانونية، ولمعرفة أكثر عن واقع إدارة التنمية المحلية قمنا بدراسة حالة عن احد بلديات الجزائر وهي بلدية تيكستار الواقعة في ولاية برج بوعريريج والتي عرفنا من خلالها وسائل البلدية في تحقيق التنمية المحلية وواقع التنمية المحلية في البلديات الجزائرية وأهم المشكلات التي تعاني منها، بالإضافة إلى كل ذلك قمنا بصياغة مجموعة من الإقتراحات والتوصيات والتي يمكن أن تكون حلول ناجعة للنهوض بالبلديات الجزائرية وجعلها أكثر فعالية في تحقيق التنمية المحلية.

- **Résumer :**

Nous avons étudier dans notre recherche, la développement local dans l'Algérie, et grâce à la recherche, nous avons abordé l'émergence de l'administration locale en Algérie et le développement, puis nous avons traité avec les structures et les organes en charge du processus de développement et qui a été représentée en conseil municipal populaire, comités municipaux, le personnel administratif, et les intérêts publics, et nous avons étudier dans notre recherche la gestion des plans de développement du parti municipal et les efforts déployés par l'état Algérien depuis son indépendance en 1962 à nos jours pour activer l'administration locale (municipale) pour réaliser le développement local à travers des moyens de soutien municipal financiers (financement) et des moyens techniques et (régimes de soutien municipaux) techniques, ainsi que des moyens juridiques pour modifier la loi sur les municipalités était plus récemment en 10/11 outre les programmes de relance économique.
Comme nous avons abordé les obstacles auxquels font face la gestion du développement local et des obstacles financiers, humains et légaux, et pour en savoir plus sur la réalité de la gestion du développement local, nous avons étudié le cas de l'une des municipalités de l'Algérie, c'est la commune de **tixter** qui situé dans la wilaya de **Bordj Bou Arreridj**, que nous savions à partir de laquelle les moyens municipaux pour atteindre le développement local et la

réalité du développement local dans les municipalités Algériennes et les problèmes les plus importants rencontrés par, en plus de tout ce que nous avons formulé une série de suggestions et de recommandations qui peuvent être des solutions efficaces pour l'avancement des municipalités Algériennes plus efficaces dans la réalisation du développement local.